إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 389 - نيسان/ ابريل 2013
www.uabonline.org

محمد بركات
رئيساً جديداً
لاتحاد المصارف العربية

الاتحاد في مؤتمره العربي في مملكة البحرين

التنمية والمسؤولية الاجتماعية أولوية عربية طارئة

رئيس وزراء البحرين:

ما يجري في العالم العربي ليس في مصلحة العرب

الراعي الماسي
البنك العربي ARAB BANK
بنك البحر المتوسط
المشرق التجاري الوطني
QNB

تعتبر مجموعة البركة المصرفية من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها. وقد حصلت المجموعة على تصنيف ائتماني بدرجة –BBB و A-3 (للالتزامات قصيرة الأجل) من قبل مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية.
وللمجموعة انتشاراً جغرافياً واسعاً ممثلاً في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في خمسة عشر دولة تدير أكثر من 400 فرع في كل من: الأردن، تونس، السودان، تركيا، مملكة البحرين، مصر، الجزائر، باكستان، جنوب أفريقيا، لبنان، سوريا، اندونيسيا، ليبيا، العراق والمملكة العربية السعودية.
ويذكر أن المجموعة هي شركة مساهمة بحرينية مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصتي البحرين و ناسداك دبي.
GLOBAL BANK AWARD • 2012
GLOBAL FINANCE
World's Best Global Bank 2012
Islamic Finance
Al Baraka Banking Group
شركاء في الانجاز
albaraka.com
البركة

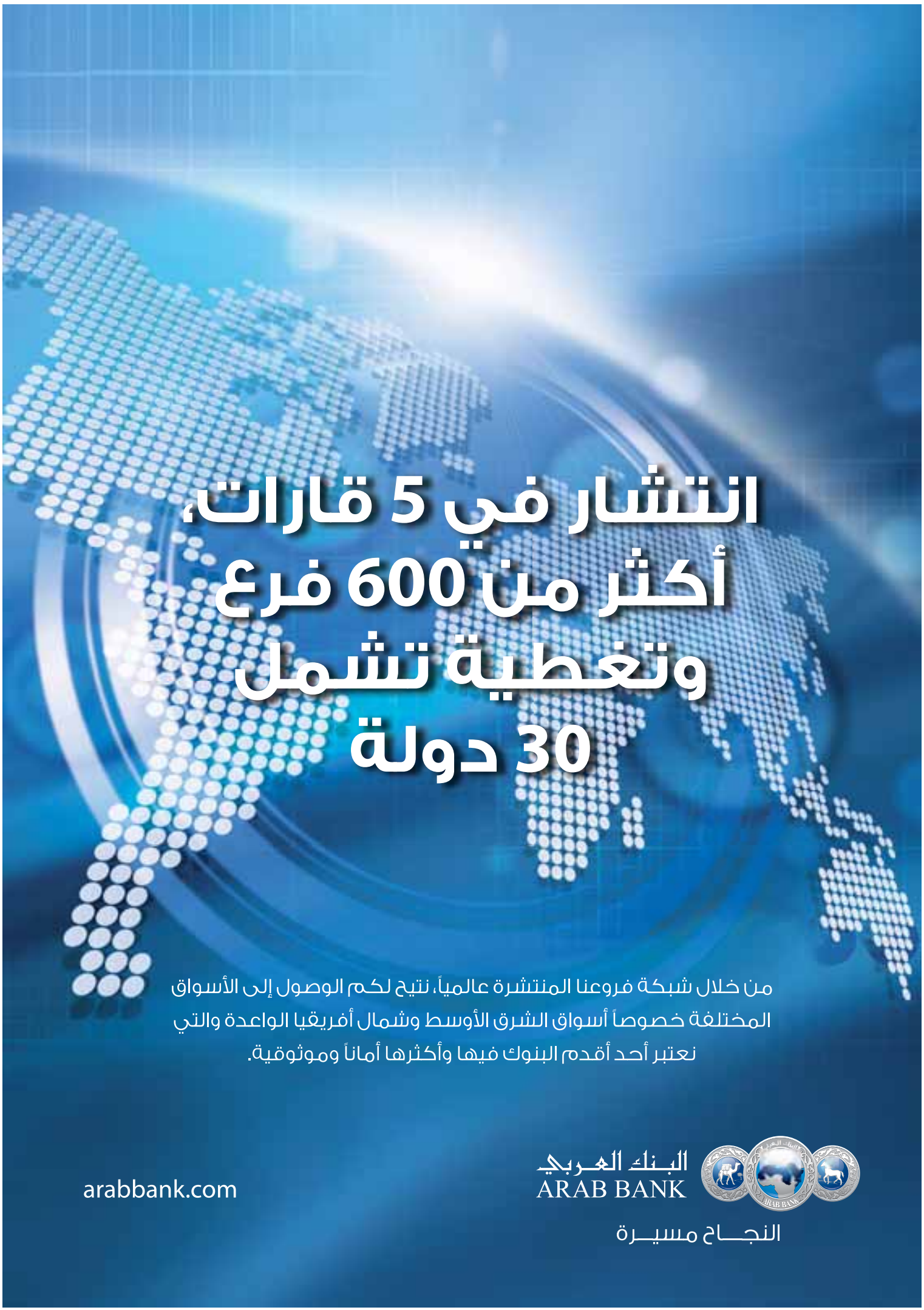
انتشار في 5 قارات،
أكثر من 600 فرع
وتغطية تشمل
30 دولة
من خلال شبكة فروعنا المنتشرة عالمياً، نتيح لكم الوصول إلى الأسواق
المختلفة خصوصاً أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الواعدة والتي
نعتبر أحد أقدم البنوك فيها وأكثرها أماناً وموثوقية.
arabbank.com
البنك العربي
ARAB BANK
النجاح مسيرة

رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصارف العربية

أ. عدنان أحمد يوسف
رئيس مجلس الإدارة

أ. محمد بركات
نائب الرئيس

د. جوزف طربيه*
رئيس اللجنة التنفيذية

مساعد محمد أحمد عبد الكريم*
نائب رئيس اللجنة التنفيذية

أ. عبد الكريم أبو النصر*
(السعودية)

معالي د. مروان عوض*
(الأردن)

أ. علي شريف العمادي
(قطر)

أ. محمد جراح الصباح
(الكويت)

د. عدنان بن حيدر بن درويش
(سلطنة عمان)

أ. أحمد محمد علي الغابري
(اليمن)

أ. محمد العبيب بن سعد
(تونس)

أ. الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

أ. محمد عمر عبدالله
(الإمارات العربية المتحدة)

أ. بسعة جمال
(الجزائر)

د. عزام الشوا
(فلسطين)

أ. كاظم ناشور
(العراق)

د. الهادي شايب عينو*
(المغرب)

أ. جمال البنغازي
(المصارف المشتركة)

أ. سليمان عيسى الغزابي
(ليبيا)

د. عابد فضلية
(سوريا)

صندوق النقد العربي
(مراقب)

أ. وسام حسن فتوح
الأمين العام

(*) عضو في اللجنة التنفيذية

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل

لبنان | فرنسا | إنكلترا | سويسرا | مصر | سورية | دبي | الشارقة | أبو ظبي | الأردن | رومانيا | قبرص | قطر | المملكة العربية السعودية

أفضل مصرف في الشرق الأوسط

أفضل مصرف في لبنان

نتائج أعمال الفصل الأول للعام ٢٠١٣

إرتفاع الأرباح الصافية إلى ٨٧ مليون دولار أميركي

مع إستمرار تعزيز المؤونات لمواجهة الظروف الإستثنائية في المنطقة

نمو قوي ومتزن يراعي بالأولوية التحكم بالمخاطر المصرفية:

الموجودات	٢٥,١ مليار دولار أميركي، بزيادة ١,٣ مليار دولار (عن نهاية آذار ٢٠١٢)
الودائع	٢١,٨ مليار دولار أميركي، بزيادة ١,١ مليار دولار (عن نهاية آذار ٢٠١٢)
الأموال الخاصة للمساهمين	٢,٢ مليار دولار أميركي، بزيادة ١٨٨ مليون دولار (عن نهاية آذار ٢٠١٢)
التسليفات	٦,١ مليار دولار أميركي، بزيادة ٣٧٧ مليون دولار (عن نهاية آذار ٢٠١٢)

أعلى مردود نتيجة لأقل كلفة تشغيلية:

أعلى مردود على الأموال الخاصة للمساهمين بين المصارف اللبنانية (ROE common)*	١٦,٣ %
أدنى كلفة بالنسبة للإيرادات بين المصارف اللبنانية (Cost to income ratio)*	٣٨,٣ %

مع الحفاظ على مستويات مرتفعة من الملاءة والسيولة وتغطية الديون المشكوك بتحصيلها:

نسبة مرتفعة للملاءة (وفق بازل ٣)	١٤ % مقارنة مع ٨ % المستوى المطلوب
نسبة مرتفعة للسيولة الأولية إلى ودائع الزبائن	٦٦,٥ %
تغطية نقدية مرتفعة للديون المشكوك في تحصيلها	٦٣,٤ %
مع إحتساب الضمانات العينية (من دون احتساب المؤونات العامة الإجمالية)	١٢١ %

* المدرجة

blombank.com

بيان المركز المالي المجمّع

الموجودات (القيم بملايين ل.ل.)	كما في ٢٠١٣/٣/٣١ غير مدققة	كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ مدققة
الصندوق ومؤسسات الإصدار	٩٠٥٩٠٨٣٧	٧٠١٥٨٠٥٧٧
الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية	٤٠٢٩٦٠٨١٩	٥٠٧٠٠٤٩٥
المركز الرئيسي، المؤسسة الأم، المصارف والمؤسسات المالية الشقيقة والتابعة	–	–
قروض للمصارف والمؤسسات المالية واتفاقيات إعادة بيع	١٢٣٠٣٩٨	١١٤٠٦١٠
أدوات مشتقات مالية	٣٣٠٣٨١	٣٧٠٠٨٢
أسهم وحصص بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر (FVTPL)	٢٨٠١٧٢	٢٦٠٧٧٨
أدوات دين وموجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر (FVTPL)	٧٩٧٠٤٥٩	٨١٠٠٥٩٠
منها : صافي التسليفات والقروض المصنفة بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر (FVTPL)	–	–
صافي التسليفات والقروض للزبائن بالكلفة المطفأة[1]	٩٠١٢٢٠١٢١	٩٠٠٧٠٠٢٨٧
صافي التسليفات والقروض للجهات المقربة بالكلفة المطفأة	١٢٠٣١١	١٦٠١٩٧
المدينون بموجب قبولات	١٢٧٠٢٢٢	١٠٤٠١٩١
أسهم وحصص بالقيمة العادلة مقابل عناصر الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)	٥٠٢٢٠	٥٠٩٥٨
أدوات دين بالكلفة المطفأة	١٣٠٢٨٧٠٦٥٣	١٤٠٣٠٨٠٥٣٦
حصص ومساهمات في الشركات التابعة والزميلة	–	–
أصول مأخوذة إستيفاء لديون	٢٥٠٢٢٢	٢٧٠٤٦٧
أصول ثابتة مادية	٥٠٠٠٢٦٠	٤٩٢٠٠٩٢
أصول ثابتة غير مادية	٣٠٤٢٥	٣٠٨٦٥
موجودات أخرى	٣٥٩٠٠٤٢	١٤٧٠٦٨٩
الشهرة	٥٤٠٩٢٠	٦٠٠٢٠٨
مجموع الموجودات	**٣٧٠٨٥٥٠٦٠٢**	**٣٧٠٧٦٤٠٦٢٢**

(١) بعد تكوين مؤونات بكامل قيمة التدني البالغة ٤٠١٠١٣٢ و ٣٧٢٠٤٠٧ مليون ليرة لبنانية كما في ٢٠١٣/٣/٣١ و٢٠١٢/١٢/٣١ على التوالي من التسليفات والقروض وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، بما فيها تلك المتعلقة بالتسليفات والقروض الخاضعة للتقييم الإجمالي البالغ ١١٧٠٠٤١ و ١٠١٠٩١٥ مليون ليرة لبنانية كما في ٢٠١٣/٣/٣١ و ٢٠١٢/١٢/٣١ على التوالي.

المطلوبات وحقوق المساهمين (القيم بملايين ل.ل.)	كما في ٢٠١٣/٣/٣١ غير مدققة	كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ مدققة
مؤسسات الإصدار	١١٢٠٧٦٣	٩٤٠٠٤٩٩
المصارف والمؤسسات المالية واتفاقيات إعادة شراء	٥٧٣٠٥٨١	٦١٨٠٧٨٠
المركز الرئيسي، المؤسسة الأم، المصارف والمؤسسات المالية الشقيقة والتابعة	–	–
أدوات مالية مشتقة	١٩٠١٥٢	٥٢٠٤٩٤
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر	٨٠١٦٣	٢٢٠٠٥٣
منها: الودائع بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر	٨٠١٦٣	٢٢٠٠٥٣
الودائع وحسابات الزبائن الدائنة بالكلفة المطفأة	٢٣٠٦٦٤٠٦٦٦	٢٢٠٦٤٩٠٨٣١
ودائع وحسابات الجهات المقربة بالكلفة المطفأة	١٧٨٠٨٢١	١٧٧٠٣٧٦
مطلوبات متمثلة بأوراق مصرفية أو مالية	–	–
تعهدات بموجب قبولات	١٢٧٠٢٢٢	١٠٤٠١٩١
مطلوبات أخرى	٦٥٦٠٦٥٨	٥٩٠٠٩٨٢
مؤونات لمواجهة الأخطار والأعباء	١٢٢٠٢٨٥	١١٩٠٤٠٨
مطلوبات غير متداولة برسم البيع	–	–
مجموع المطلوبات	**٣٤٠٤٧٢٠٤٢٠**	**٣٤٠٤٧٥٠٦١٤**
حقوق المساهمين - حصة المجموعة		
الرأسمال - أسهم عادية	٢٥٨٠٠٠٠	٢٥٨٠٠٠٠
الرأسمال - أسهم تفضيلية وما يماثلها	٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
علاوات إصدار الأسهم العادية	٢٧٤٠٠٥٩	٢٧٤٠٠٥٩
علاوات إصدار الأسهم التفضيلية	٢٧٧٠٥٠٠	٢٧٧٠٥٠٠
إحتياطات غير قابلة للتوزيع (قانونية وإلزامية)	٧٠٩٠٩٤٠	٧٠٩٠٣١٠
إحتياطات حرة قابلة للتوزيع	٢٩٥٠٠٤٢	٢٩٥٠٠٤٢
الأدوات الرأسمالية المعاد شراؤها	(٥٣٠٦٧٣)	(٦٧٠٢٠٢)
أرباح مدورة	٧١٥٠٩٥٦	٧١٥٠٩٥٦
فائض إعادة تقييم العقارات	١٤٠٧٢٧	١٤٠٧٢٧
التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة مقابل عناصر الدخل الشامل الأخرى (OCI)	(٤١٠)	(٤٠٦)
فروقات تحويل العملات الأجنبية	(٨١٠٢٥٠)	(٢٦٠٥٩٨)
نتائج الدورة المالية السابقة / أرباح - حصة المجموعة	٥٠١٠٢١٠	–
حقوق الأقلية	٨٨٠٨٣٩	٩٢٠٥١٠
منها : حصة الأقلية من الأرباح	٢٠٩٨٧	٥٠٢٠٣
حسابات الأعباء والإيرادات / أرباح - حصة المجموعة	١٢٨٠٣٤٢	٥٠١٠٢١٠
مجموع حقوق المساهمين	**٣٠٣٨٣٠١٨٢**	**٣٠٢٨٩٠٠٠٨**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**٣٧٠٨٥٥٠٦٠٢**	**٣٧٠٧٦٤٠٦٢٢**

بيـــان الدخـــل المجمّع (القيم بملايين ل.ل.)

	الفترة المنتهية في ٢٠١٣/٣/٣١ غير مدققة	الفترة المنتهية في ٢٠١٢/٣/٣١ غير مدققة
الفوائد والإيرادات المشابهة	٤٩٣,٧٧٠	٤٦٨,٥٢٧
الفوائد والأعباء المشابهة	٢٩٨,٢٥٠	٢٧٥,٩٨١
صافي الإيرادات من الفوائد	**١٩٥,٥٢٠**	**١٩٢,٥٤٦**
الإيرادات من العمولات	٥٠,٣٢٩	٤٣,٧٠٩
الأعباء من العمولات	٨,٨٩٠	٥,٧٢٩
صافي الإيرادات من العمولات	**٤١,٤٣٩**	**٣٧,٩٨٠**
صافي أرباح / خسائر عمليات الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر	٢١,٣٩١	٩٦,٨٣٥
منها : صافي إيرادات / أعباء فوائد	٥,٦٩٢	٥,٥١٠
صافي أرباح / خسائر الاستثمارات المالية	٤٦,١٧٠	٤,٥٢٥
إيرادات تشغيلية أخرى	٢,٠١٣	١,٩١٦
مجموع الإيرادات التشغيلية	**٣١٦,٨٣٣**	**٣٣٣,٨٠٢**
خسائر الائتمان	(٤٠,٦٥٠)	(٦٥,٢٢٣)
منها : خسائر الإئتمان العائدة لأدوات الدين المصنفة بالكلفة المطفأة	–	–
مؤونات تدني قيمة الأدوات والاستثمارات المالية الأخرى (شركات تابعة و زميلة)	٥٨٩	–
صافي الإيرادات التشغيلية	**٢٧٦,٧٤١**	**٢٦٨,٥٧٩**
أعباء المستخدمين	٦٧,٦٦٠	٦١,٨٠٩
مصاريف إدارية وأعباء تشغيلية أخرى	٢٨,٣٦٧	٤١,٢٥٨
مخصصات استهلاكات ومؤونات الأصول الثابتة المادية	٧,٠٤٠	٧,٦٥٨
إطفاء الأصول الثابتة غير المادية	٤١٥	٤٧٤
مخصصات تدني قيمة الشهرة	–	–
مجموع الأعباء التشغيلية	**١١٣,٤٩٢**	**١١١,١٩٩**
الأرباح التشغيلية	**١٦٣,٢٤٩**	**١٥٧,٣٨٠**
حصتنا في نتائج مؤسسات مرتبطة وفقاً للحقوق الصافية	–	–
صافي أرباح أو (خسائر) بيع أو استبعاد الموجودات الأخرى	١٠١	٣
النتائج قبل الضريبة	**١٦٣,٣٥٠**	**١٥٧,٣٨٣**
الضريبة على الأرباح	٣٢,٠٢١	٣٠,٥٦٩
النتيجة بعد الضريبة من النشاطات العادية	**١٣١,٣٢٩**	**١٢٦,٨١٤**
النتيجة بعد الضريبة للنشاطات المتوقفة أو قيد التصفية	–	–
النتائج الصافية / أرباح	**١٣١,٣٢٩**	**١٢٦,٨١٤**
النتائج الصافية - حصة المجموعة/ أرباح	١٢٨,٤١٢	١٢٥,٤٠٤
النتائج الصافية - حصة الأقلية/ أرباح	٢,٩٨٧	١,٤١٠
حصة السهم العادي من الأرباح (Basic EPS) ل.ل	٥٨٤	٥٨٠
حصة السهم العادي المخفضة من الأرباح (Diluted EPS) ل.ل	٥٨٤	٥٨٠

خـــارج المركـــز المالي (القيم بملايين ل.ل.)

	كما في ٢٠١٣/٣/٣١ غير مدققة	كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ مدققة
تعهدات تمويل		
تعهدات معطاة	١٩٤,٢٤٩	١٧٠,٦٤٢
تعهدات مستلمة من المصارف والمؤسسات المالية	١٢٣,٥٨٤	١٤٠,٦٣٥
تعهدات للزبائن	٢٦٥,٢٤١	١٧١,٥٧٦
تعهدات ضمان		
تكفل وكفالات وضمانات أخرى معطاة للمصارف والمؤسسات المالية	١٢٨,٧١٢	٢١٦,٢٢٢
منها : أدوات المشتقات الائتمانية (credit derivatives)	–	–
تكفل وكفالات وضمانات أخرى مستلمة من المصارف والمؤسسات المالية	١٨,٦٢١	٥٩,٤١٥
منها : أدوات المشتقات الائتمانية (credit derivatives)	–	–
تكفل وكفالات وضمانات معطاة للزبائن	٦٤٧,٨١٠	٦٢٢,٣٤٢
تكفل وكفالات وضمانات مستلمة من الزبائن	١٥,٥٩٥,٢٢١	١٥,٦٤٧,٧٢١
تعهدات على سندات مالية		
سندات مالية للاستلام	–	–
منها : قيم مباعة مع حق إعادة الشراء أو الاسترداد	–	–
سندات مالية للتسليم	–	–
منها : مشتراة مع حق إعادة البيع أو الاسترداد	–	–
عمليات بالعملات الأجنبية		
عملات أجنبية للاستلام	١,٥٢٢,٤٥٤	٢,٠٢٥,٠٢١
عملات أجنبية للتسليم	١,٥٢٤,٨٣٧	٢,٠٢٤,٨٩٨
تعهدات على الأدوات المالية لأجل	١,١٣٥,٣٣٨	٧٩٥,٥٥٨
تعهدات أخرى	١٤٥,٦٣٥	١٨٨,٩٩٣
مطالبات ناتجة عن نزاعات قضائية	–	–
حسابات الائتمان	٣١٨,٤١٠	٣٨٨,٦٥٢
خاضعة لتعليمات محددة	٣١٨,٤١٠	٣٨٨,٦٥٢
خاضعة لتوظيفات إستنسابية	–	–
موجودات حسابات إدارة الأموال	٧,٥٥٠,١٤٧	٧,٤٥٨,٢٢٣
هيئات الاستثمار الجماعي	–	–
الأدوات والمنتجات المالية المرتبطة بمؤشرات ومشتقات مالية	–	–
ديون الزبائن الرديئة المنظورة للذكر إلى خارج الميزانية	١٣٥,٩٨١	١٣٧,٣٠٠

VS

SUDDEN CRISIS
NATURAL GROWTH

BML Istisharat

BML Istisharat started in Beirut-Lebanon and has new subsidiaries in France and the USA and a network of distributors in 15 countries around the world. We provide financial solutions for the Banking and Insurance sector since 1972. And also develop application software for Manufacturing and Distribution companies.

We have among our clients Citibank, Banque Populaire, Allianz-AGF, Société Générale, Gazprombank, BNP Paribas, AXA and many others.
We are serving the USA, Europe, Africa and the Middle East and the Far East.

FOR REAL RESULTS, CALL US NOW.

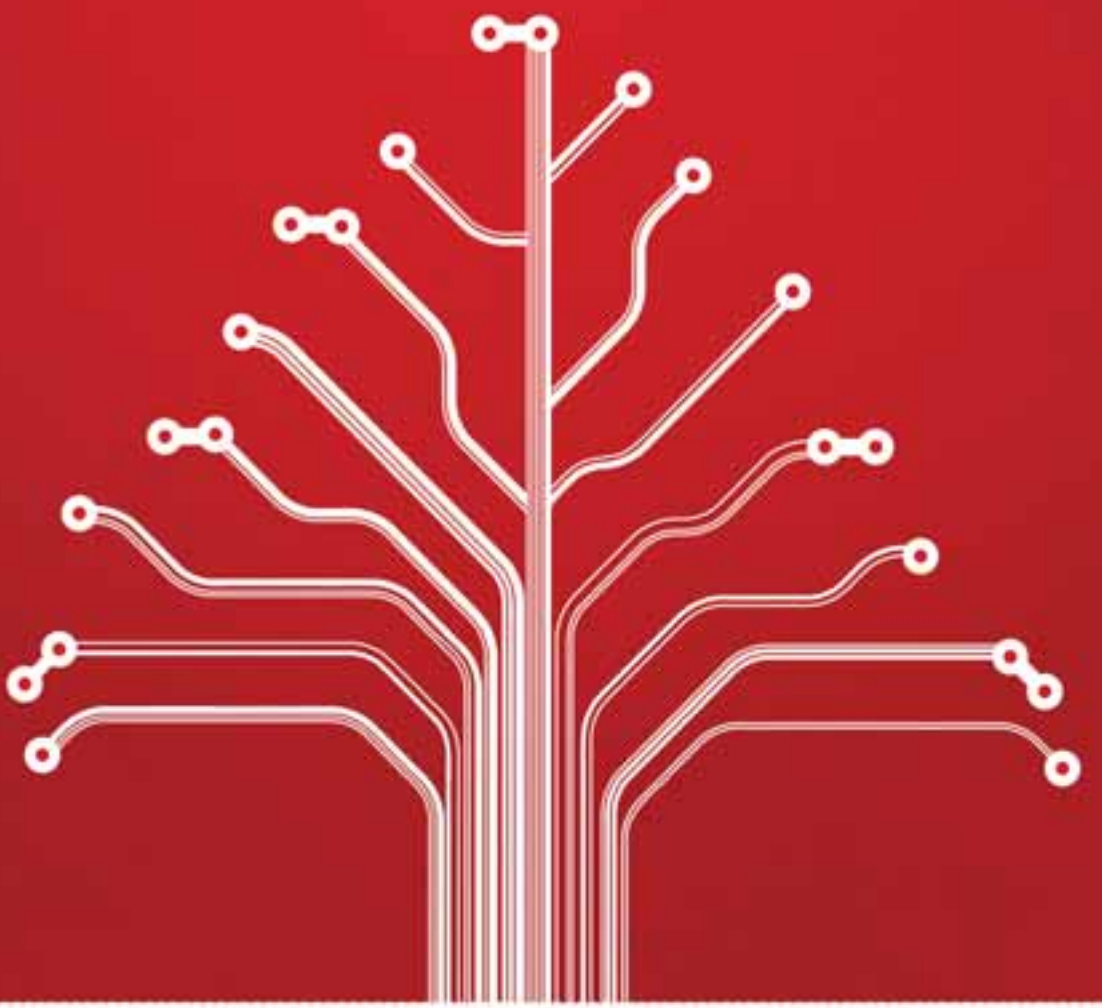

BML Istisharat SAL
A. Razzak Bldg - Riad Solh Str.
P.o.box. 11-5191 Beirut - Lebanon
t. +961 1 983208
f. +961 1 983210
e. ist@istisharat.com
www.istisharat.com

INFOEL SA
107, Avenue des champs Elysées
75008 Paris (France)
t. +33 1 42899829
f. +33 1 42899829
e. infoel-sa@infoel-sa.com
www.infoel-sa.com

INFOEL Financial Systems, Inc. (IFS)
11601 Wilshire Blvd.
Los Angeles, (CA) 90025, USA
t. +1 310 210 4555
f. +1 310 388 0111
e. info@infoel-inc.com
www.infoel-inc.com

عدنان أحمد يوسف
رئيس مجلس إدارة
إتحاد المصارف العربية

قانون الامتثال للضريبة الأميركية

كما توقعنا سابقاً، فقد قرر عدد من الدول الأوروبية والتي كانت تعتزم عقد اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة لتطبيق قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية (FATCA) وهي فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وبريطانيا التي قررت الانضمام إلى الولايات المتحدة في ترتيبات مشتركة كي تقوم جميعها بتطبيق نفس القانون على كافة مواطنيها وملاحقة المتهربين من الضرائب منهم.

ويستهدف القانون الأميركي الذي يفترض أن يدخل حيز التنفيذ هذا العام أساساً المواطنين الأميركيين بغية ضمان أن يدفع المكلّف ضرائبه كما هي متوجبة عليه وألا يلجأ إلى الودائع أو الصناديق أو الجنات الضريبية أو غيرها من الوسائل لإخفاء أمواله والتهرب من الضرائب المتوجبة عليه بموجب القانون الأميركي. ويفرض القانون على المؤسسات المالية الإبلاغ بكمّ كبير من المعلومات، ويطلب من هذه المؤسسات تحديد أصحاب الأسهم الأميركيي الجنسية والإفصاح عن الاسماء. ويتعين على هذه المؤسسات، سواء منفردة أو من خلال قيام دولها بالتوقيع على اتفاقيات تعاون ثنائية، الدخول في اتفاقية مع مكتب خدمات الضريبة الداخلية الأميركي The U.S. Internal Revenue Service (IRS) تسمى اتفاقية الإبلاغ عن المعلومات وضريبة الدخل Information Reporting and Tax Withholding Agreement والمتوقع أن يتم الإعلان عن صيغتها في منتصف العام الجاري. وعندئذ يطلق على هذه المؤسسات البنوك المشاركة. أما البنوك غير المشاركة، فسوف تتعرض لمخاطر تشغيلية (اقتطاع ضريبي بنسبة 30 % تفرض على أي دفعة من مدخول أميركي ومتحصلات بيع الأسهم أو أدوات الدين الأميركية) ومخاطر السمعة (قد تقوم البنوك الأميركية والأوروبية بوقف التعامل مع البنوك غير المشاركة).

وكما ذكرنا في مقالات سابقة، فإن المصارف العربية، كغيرها من البنوك في العالم، معنية مباشرة بهذا القانون كونه يفرض عليها الكثير من الآثار والأعباء التي تترتب على عدم المشاركة في الامتثال للقانون.

كما أننا سبق أن طالبنا بأن لا تترك المؤسسات المالية العربية للامتثال للقانون منفردة، بل يجب أن تبادر دولها بالتفاوض مع الولايات المتحدة لتوقيع اتفاقيات ثنائية معها للتعاون بشأن القانون، ففي هذه الحالة سوف تتعامل المؤسسات المالية العربية مع القانون من خلال الجهات الرقابية المعنية في بلدانها، وسوف تقدم المعلومات لهذه الجهات وفقا للتشريعات المالية والمصرفية المحلية.

والآن، ومع توسع تطبيق القانون ليصبح قانوناً دولياً تدريجياً، فإن أهمية تحرك الحكومات العربية لحماية مصارفها العربية باتت أكثر إلحاحاً، حيث إن الامتثال للقانون ينطوي على كلف تشغيلية كثيرة ناجمة عن تعديل إجراءات فتح الحسابات الجديدة ومتابعتها ومراقبتها والتدقيق عليها، وأنظمة معالجة المعاملات وإجراءات التعرف إلى العميل التي تستخدمها البنوك الأجنبية، وتكاليف التوعية وإنشاء وحدة خاصة بالامتثال للقانون يعمل فيها موظفون أكفاء وذوي خبرة، هذا خلاف مخاطر السمعة وغيرها.

وما يلفت نظرنا بصورة أكبر أن مثل هذا القانون وغيره من التشريعات الدولية التي صدرت أو المعتزم صدورها، والتي تؤثر مباشرة على المصارف والمؤسسات المالية العربية، يتم التداول فيها وإقرارها دون مشاركة حقيقية من قبل الدول العربية سواء على مستوى الحكومات أو الأجهزة المعنية. والأكثر من ذلك، أن هذه الأجهزة لا تبادر بوضع هذه القوانين والتشريعات ضمن أجنداتها بغرض اتخاذ المواقف الجماعية الموحدة إزاءها. كما يفترض أن تبادر أجهزة الاختصاص والإعلام والمتخصصين بإثارة هذه التشريعات والقوانين عبر وسائل الإعلام والمنتديات والاجتماعات لجعلها قضية رأي عام (على الأقل في أوساط القطاع المصرفي والمالي العربي) لكي يكون هناك موقف مشترك منها، خاصة أننا نتوقع أن يكون هناك المزيد من التشريعات والقوانين الدولية التي تمس مصالح البنوك والاقتصاديات العربية.

ثم لماذا أيضاً لا تبادر الدول العربية بالتفكير في تطبيق تشريعات مماثلة من أجل حماية مصالحها وملاحقة المتهربين من الضرائب في بلدانها، وأن تعمل على طرح مثل هذه المشروعات ضمن اجتماعات الأجهزة واللجان المختصة لديها.

والخلاصة أن على الدول العربية أن تبادر للعب دور نشط في إعادة صياغة النظام المالي الدولي الجديد من خلال تطوير رؤية مشتركة تدافع عن مصالحها ومصالح مؤسساتها المالية والمصرفية إزاء التشريعات المالية العالمية المتلاحقة التي تمس هذه المصالح.

***

هذا المقال هو الأخير في افتتاحية مجلة «إتحاد المصارف العربية» بعد انتقال رئاسة الاتحاد إلى الأخ محمد بركات، الذي أرجو له كل التوفيق في مهماته كرئيس لمجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، كذلك للأمانة العامة للاتحاد التي تعمل بجد وشفافية على تنفيذ وطرح الأفكار والمبادرات الآيلة إلى جعل الاتحاد شريكاً لا غنى عنه في مراكز القرار المالي والمصرفي العربي.

QNB

QNB، خبراء الخدمات المصرفية للشركات.

تقدم الخدمات المصرفية للشركات من QNB خيارات مميزة وحلول مبتكرة لقاعدة عملاء متزايدة في أكثر من ٢٤ دولة عبر ٣ قارات، لتكون مجموعة QNB هي المؤسسة المالية الأفضل في دولة قطر و منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بجدارة.

اتصل على ٠٧٧٧ ٤٤٤ ٩٧٤+ أو قم بزيارة qnb.com.qa

القطاع المصرفي العربي لعام 2012 جيّد

وسام حسن فتوح
الأمين العام

في ظل الظروف الإستثنائية التي يمر بها وطننا العربي، والأحداث السياسية والإقتصادية والإجتماعية الصعبة التي تضغط على معظم الدول العربية، لا يزال القطاع المصرفي العربي يمثل حجر الزاوية للإقتصاد العربي ولا يزال يلعب دور محرك الإقتصاد وشريانه الحيوي الذي يمده بالتمويل اللازم ويعمل على دعم القطاعات الإقتصادية لتتمكن من مواجهة الإضطرابات ولتعود تمارس دورها المطلوب. وعليه، فقد بلغ حجم الائتمان الذي ضخه القطاع المصرفي العربي في الإقتصاد حتى نهاية العام 2012 حوالي 1,46 تريليون دولار، وهو ما يشكل نسبة 58 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي. وهذه الأرقام تدل على المساهمة الكبيرة التي يقوم بها القطاع المصرفي العربي في تمويل الاقتصاد.

أما بالنسبة لحجم القطاع المصرفي العربي، فقد بلغت الأصول المجمعة بنهاية العام 2012 حوالي 2,6 تريليون دولار، وهو ما يعادل حوالي 105 % من الناتج المحلي الإجمالي العربي. وهكذا، فإن نسبة نمو أصول القطاع المصرفي العربي قد بلغت خلال العام 2012 حوالي 8,3 %، في مقابل نسبة نمو للإقتصاد العربي لم تتجاوز 3 %. وهكذا، فإن القطاع المصرفي العربي قد نما بنسبة قاربت ثلاثة أضعاف نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي.

ونسبة نمو القطاع المصرفي العربي هذه كانت نتيجة لنسب نمو عالية حققتها معظم القطاعات المصرفية العربية، كالقطاع المصرفي السعودي الذي حقق نسبة نمو 12,3 % حتى نهاية العام 2012، والقطري (18,2 %)، والعماني (13,9 %)، واليمني (28,3 %)، والليبي (17,2 %)،والموريتاني (19,1 %) حتى نهاية الفصل الثالث من عام 2012.

كما تشير تقديراتنا إلى بلوغ ودائع القطاع المصرفي العربي حوالي 1,63 تريليون دولار خلال عام 2012، وهو ما يشكل نسبة 65 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وأن رأسمال القطاع المصرفي العربي قد بلغ حوالي 310 مليارات دولار وهو ما يشكل نسبة 12,4 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي. وفيما خص رسملة القطاع المصرفي العربي، فقد حقق متوسط نسبة رأسمال إلى الأصول بلغت حوالي 11,7 % خلال عام 2012. وهذه النسبة المرتفعة كانت نتيجة نسب عالية حققتها معظم القطاعات المصرفية العربية.←

المحتويات

- **رأي**
  - البنوك العربية عام 2013 — 4
- **كلمة العدد**
  - الاصلاح المصرفي العربي: آلية إقليمية جديدة للـ 2013 — 6
- **دراسة**
  - 80 بنكاً عربياً في قائمة أكبر ألف بنك في العالم — 10
  - الاقتصاد العالمي والعربي: تضخم ومتغيّرات يمهدان لظروف أصعب — 14
  - القطاع المصرفي القطري: إستمرار النمو والأداء المميز — 34
  - القطاع المصرفي الأردني.. نمو رغم الأزمات — 40
  - سلطنة عُمان: اقتصاد متين وقطاع مصرفي سليم — 44
  - اليمن: استراتيجية طموحة للإصلاح الإداري والاقتصادي — 48
  - أسواق المال الخليجية والحاجة إلى تحديث — 52
  - دور الرقابة في المصارف الإسلامية — 54
- **منتديات**
  - منتدى مالي اقتصادي في ذكرى تأسيس بنك الجزائر — 20
- **أخبار مصرفية** — 24، 25، 58، 59، 63، 64، 65، 66، 72، 73، 74، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 96، 98
- **أخبار اقتصادية** — 99
- **ملتقيات**
  - ملتقى لبنان الاقتصادي: اقتصاد لبنان ذو ركائز ثابتة — 26
- **تكريم**
  - عدنان أحمد يوسف: جائزة التميُّز في الإدارة الحكيمة — 32
- **مقال**
  - عملة العملاق تهز الدولار — 60
  - القطاع العقاري العربي: شروط التطوّر — 85
  - اليورو ما زال بعيداً عن دائرة الخطر — 86

منتديات

ملتقيات

الأمين العام

وسام حسن فتوح

مديرة إدارة المجلة

رجاء كموني

rkammouny@uabonline.org

الاشتراكات:

للطلاب وموظفي المصارف 75 دولاراً أميركياً

للمصارف والمؤسسات المالية 200 دولار أميركي

المراسلات:

ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110

بيروت - لبنان

هاتف: +961-1-377800

فاكس: +961-1-364927

بريد إلكتروني: magazine@uabonline.org

- ما يوفره قانون الصيرفة الإسلامية للمواطن التونسي 88
- «الهند» عملاق عاجز عن إطعام أبنائه 90

• **تقرير**
- صندوق النقد: النظام المالي ما زال هشاً والإصلاحات ليست كافية 62

• **نشاط الاتحاد**
- منتدى و4 ورش عمل لإتحاد المصارف العربية 68
- فتوح يكشف عن انشطة اتحاد المصارف العربية ويسلم علي شريف العمادي درعاً تقديرية 69

• **آراء مصرفية**
- الرهن التجاري وأهميته للبنوك التجارية 82

• **ندوات**
- المناعي: تحرير التجارة يزيد الاستثمارات 95

• **من أخبار العالم**
- كلام أغنياء 100
- شجرة الحياة في صحراء البحرين تستقبل 50 ألف زائر كل عام 101
- فقراء العالم أسعد الشعوب والقطريون والكويتيون أتعسهم؟ 101

• **Opinion**
- Arab Banks in 2013 114

• **News**
- Al Baraka Islamic Bank Seeks Major Expansion of its Branch Network 113

• **Study**
- Optimistic Deputy Prime Minister Ali Babacan Wows GIFF 2012 as Turkey Emerges as a New Frontier for Sukuk Origination 112
- GCC-listed Companies Post $ 11.6 Billion Profits 111
- New Rules to Make Banks Safer May Create More Demand for High-Quality Assets than the Market Can Provide 109
- The Fund Warns and Encourages 105

• **News**
- The 8 Dos and Don’ts of Dressing for Job Interviews 102

دراسة	نشاط الاتحاد	مقال

حضره محافظو البنوك وقيادات مصرفية عربية وأجنبية

التنمية الاقتصادية في مؤتمر اتحاد المصارف العربية السنوي: متابعة مقررات قمة الرياض وطروحات تنفيذية جديدة

المعراج: لإعادة صياغة معايير الرقابة وامتصاص صدمات التقلّبات الدولية

يوسف: القطاع الخاص مدعو للمبادرة ومملكة البحرين تتقدم الإنجازات المصرفية العربية

طربيه: تغيرات المنطقة مذهلة والمرحلة تتطلب حرية فتح الأسواق العربية

استكمل المصرفيون العرب القمة العربية الاقتصادية التنموية التي انعقدت في العاصمة السعودية الرياض مطلع السنة الجارية، بـ «المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2013» الذي نظمه اتحاد المصارف العربية تحت عنوان: «متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة»، بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، ورعاه رئيس مجلس وزراء مملكة البحرين الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، وشارك فيه وزراء ومحافظون وحكام مصارف عربية ومركزية، وممثلون عن مؤسسات عربية ودولية وشخصيات مالية ومصرفية عربية ودولية وخبراء اهتموا بالاضطلاع على أبرز النقاشات التي تتمحور حولها القضايا المالية المرتقبة والسبل الآيلة لمواجهتها.

● **خاص - المنامة - رجاء كموني**

على مدى يومين بحث المجتمعون في مؤتمر اتحاد المصارف العربية التحديات والتغيرات في ظل تفاقم الأزمات المالية والدولية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، وسبل التعاون العربي في مجالات الاقتصاد وقطاع المصارف في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي.

كما ناقش المجتمعون بشكل خاص سبل تنفيذ مقررات القمة العربية الاقتصادية ومتطلبات التنمية المستدامة، وتنفيذ مبادرة خادم الحرمين الشريفين لزيادة

المعراج ويوسف يتوسطان القيادات المصرفية المشاركة في أعمال المؤتمر

رؤوس أموال المؤسسات والصناديق المالية العربية المشتركة، وتعزيز الاستثمارات البينية العربية وخلق فرص عمل للشباب ومكافحة الفقر والبطالة، ودور القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من الامكانات المصرفية العربية الكبيرة في تعزيز ودفع عجلة هذه التنمية.

المحافظ المعراج:

للحفاظ على قواعد العمل المتوافقة مع التوجهات الدولية

افتتح المؤتمر بكلمة لمحافظ مصرف البحرين المركزي **رشيد المعراج** تناول فيها واقع القطاع المصرفي العربي، ورأى أن هذا القطاع استطاع تحقيق نتائج إيجابية خلال السنوات الماضية بالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة عربياً والظروف غير المناسبة دولياً، وقال: إن نتائج القطاع المصرفي العربي تعكس بطبيعة الحال جودة المعايير المصرفية المطبقة وكفاءة الإدارة والمهنية التي يتميز بها القطاع المصرفي في الدول العربية. وعلى هذا

عدنان يوسف ورشيد المعراج

رشيد المعراج ومحمد بركات

المعراج يتسلم درع الاتحاد التكريمية من عدنان يوسف ود. جوزف طربيه

الأساس، فإن تطبيق المعايير الرقابية المصرفية والالتزام بأفضل الممارسات العالمية والتطوير المستمر لكافة الأجهزة الإدارية في المصارف وتحسين إدارة المخاطر سيساهم في تحقيق الظروف المناسبة لاستمرار المعاملات المصرفية وتحقيق الربحية المستهدفة والحفاظ على ثقة المتعاملين.

وكما تعلمون يمر القطاع المصرفي في العالم في مرحلة دقيقة من حيث إعادة صياغة الكثير من المعايير الرقابية المصرفية وذلك لتوفير بيئة عمل أكثر أمناً وفعالية وقادرة على امتصاص آثار الصدمات المترتبة على تقلبات الدورة الاقتصادية ، بما يستوجب الالتزام الجاد في تطبيق هذه المعايير للحفاظ على جاهزية القطاع المصرفي العربي واستمرار أعماله بما يتوافق مع المتطلبات الدولية.

إن مصرف البحرين المركزي حرص دوماً على تطبيق المعايير المصرفية الدولية والأخذ بأفضل الممارسات العالمية والتنسيق الوثيق مع المصارف والمؤسسات المالية المختلفة المرخص لها للعمل في مملكة البحرين من اجل الاحتفاظ بقواعد عمل تتوافق مع التوجهات العالمية. وفي هذا المجال، تم الاستعداد لتطبيق معايير بازل 3 المصرفية ضمن البرنامج الزمني الذي تم إعداده بعد التشاور مع المصارف.

عدنان أحمد يوسف:

إتحاد المصارف يعمل على دور استباقي لتشخيص التحديات

الكلمة الثانية في حفل الافتتاح كانت لرئيس إتحاد المصارف العربية الرئيس التنفيذي في مجموعة البركة المصرفية **عدنان أحمد يوسف** قال فيها: إن المؤتمر هذا العام يشكل الخطوة الأولى على طريق متابعة مقررات قمة الرياض الاقتصادية، وخصوصاً في ما يتعلق بالإتفاقية المعدلة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية، ودعوة القطاع الخاص إلى أخذ المبادرة في هذا المجال، وتهيئة المناخ الاستثماري عبر تعديل القوانين والنظم والتشريعات، خصوصاً وأن الاستثمار يرتبط بشكل وثيق بقضية البطالة التي تجاوز معدلها 16 في المئة في المنطقة العربية عام 2011 ليبلغ 17 في المئة، إضافة إلى العمل على بلورة مبادرة

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حول زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية والشركات العربية المشتركة بنسبة لا تقل عن 50 في المئة لدعمها وتمكينها من توسيع أعمالها وتوسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في سياق الدفع بجهود التنمية العربية وتحقيق المنفعة المباشرة للمواطن العربي.

ودعا يوسف في كلمته القطاع الخاص إلى أخذ المبادرة في الاستثمار في رؤوس الأموال، وأشار إلى دور إتحاد المصارف العربية في رعاية مصالح

افتتاح المؤتمر برعاية رئيس وزراء مملكة البحرين الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة

البنوك العربية وفي قيامه بتأدية دور استباقي في تشخيص التحديات التشريعية والرقابية والمالية الإقليمية والعالمية التي تواجه هذه البنوك.

وأشاد يوسف بالمسيرة المصرفية والمالية التي تقودها البحرين وما حققته من إنجازات جعلتها مركزاً مالياً عالمياً، وأكد على سلامة أوضاع القطاع المصرفي العربي الذي بات يضم حوالي 430 مؤسسة مالية ومصرفية تدير موجودات تعادل حوالي 105 في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي وتستند إلى قاعدة ودائع تعادل حوالي 65 في المئة من حجم الاقتصاد العربي، حيث بلغ حجم الموجودات المجمعة بنهاية عام 2012 حوالي 2.58 تريليون دولار محققة نسبة نمو حوالي 7.5 في المئة عن نهاية العام السابق.

موسى شحادة، محمد بركات، عدنان أحمد يوسف وعبدالله السعودي

جوزف طربيه:
الحاجة ماسة إلى إصلاحات جذرية

بعده ألقى رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب **الدكتور جوزف طربيه** كلمة جاء فيها: أنتجت التطورات الحاصلة خلال العامين الأخيرين في وطننا العربي، سواء أفضت الى تغيير في الحكم أو إلى تغيير في السياسات، تغييرات مذهلة في السياسة والإقتصاد وأسواق المال، اتسمت بإنعكاسات متفاوتة النتائج بالنسبة لمنطقتنا وبقية العالم. وهي تجتمع كلها على مبدأ الإصلاح وتفعيل التنمية المستدامة، وأن الإصلاحات المطلوبة يجب أن ترمي الى تحسين مجتمعاتنا ومقومات تطوير أجيالنا القادمة عن طريق خلق فرص عمل للشباب واستحداث الوظائف ذات الجودة للنساء والرجال معاً وضمان مشاركتهم الفعلية في الحياة الإجتماعية والسياسية وتحسين مستويات المعيشة، ولا يخفى ضرورة أن تتماشى الإصلاحات الإقتصادية مع الإصلاحات السياسية لضمان الإستقرار الذي يشكل الهدف المشترك لكل هذه الإصلاحات والتحركات والذي من دونه لا إقتصاد ولا نمو ولا حياة كريمة، وإن طبيعة المرحلة الراهنة، بتداخلاتها الدولية والإقليمية، وأبعادها الإقتصادية والإجتماعية، باتت تتطلب اليوم أكثر من أي يوم مضى فتح الأسواق العربية – العربية أمام حركة التجارة والإستثمار والمصارف بكل يسر وفعالية وحرية.

يوسف، المعراج ومحافظ المركزي التونسي الشاذلي العياري

د. جوزف طربيه وعلي العمادي الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك قطر الوطني

حضور عربي وأجنبي

الزدجالي الرئيس التنفيذي للمركزي العُماني متوسطاً قيادات مصرفية

علي العمادي متوسطاً الحبيب بن سعد وجعفر ختاش

فريق الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية وتسجيل المشاركين في المؤتمر، ويبدو في الصور
كل من الزملاء: راغدة شمص، أنور صياح، أماني ماجد، حسين جابر، سوزان صبرا، أمال معلم، أمجد عودة وعمر بلوط

لقطات من حفل الافتتاح

استقبل وفد «اتحاد المصارف العربية» برئاسة يوسف

الأمير خليفة: ما يجري بالمنطقة ليس في صالحها ولا بد من التعاون ومساعدة أنفسنا

الأمير خليفة متوسطاً كل من (يساراً): محمد بركات، رشيد المعراج، مساعد عبد الكريم، الشيخ محمد الجراح الصباح، عدنان أحمد يوسف، محمد خير الزبير، د. جوزف طربيه، زياد فريز، وسام حسن فتوح ورجاء كموني

بمناسبة انعقاد «المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2013» الذي نظّمه اتحاد المصارف العربية في مملكة البحرين، استقبل رئيس وزرائها الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد برئاسة عدنان أحمد يوسف، وجرى التداول بعدد من القضايا العربية الملحة وخاصة ما يتعلق منها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ودور المصارف العربية في التنمية.

واستهل الأمير خليفة اللقاء بالإشادة بجهود ابن البحرين عدنان أحمد يوسف، وبدور اتحاد المصارف العربية في جمع الجهد العربي، مشيراً إلى أن التعاون العربي قد أصبح مطلباً ملحاً وضرورياً في خضم الأوضاع المالية والاقتصادية العالمية المضطربة، ودعا إلى تفعيله، معتبراً أن ما يحدث في الأمة العربية اليوم ليس في صالحها ما يستوجب الصحوة لما يجري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وقال: «إن المطامع والمصالح باتت تشكل تحدياً أمام الانطلاقة الاقتصادية العربية ويجب تذليلها بالتعاون والتنسيق على كافة المستويات خاصة في السياسات الاقتصادية، وليكن الاقتصاد أولاً دائماً ومن ثم السياسة، فدون اقتصاد متين لا سياسة فاعلة، ولا بد من تفعيل التعاون العربي الاقتصادي، لأن الثروات والخيرات العربية

الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء مملكة البحرين وعدنان أحمد يوسف رئيس اتحاد المصارف العربية

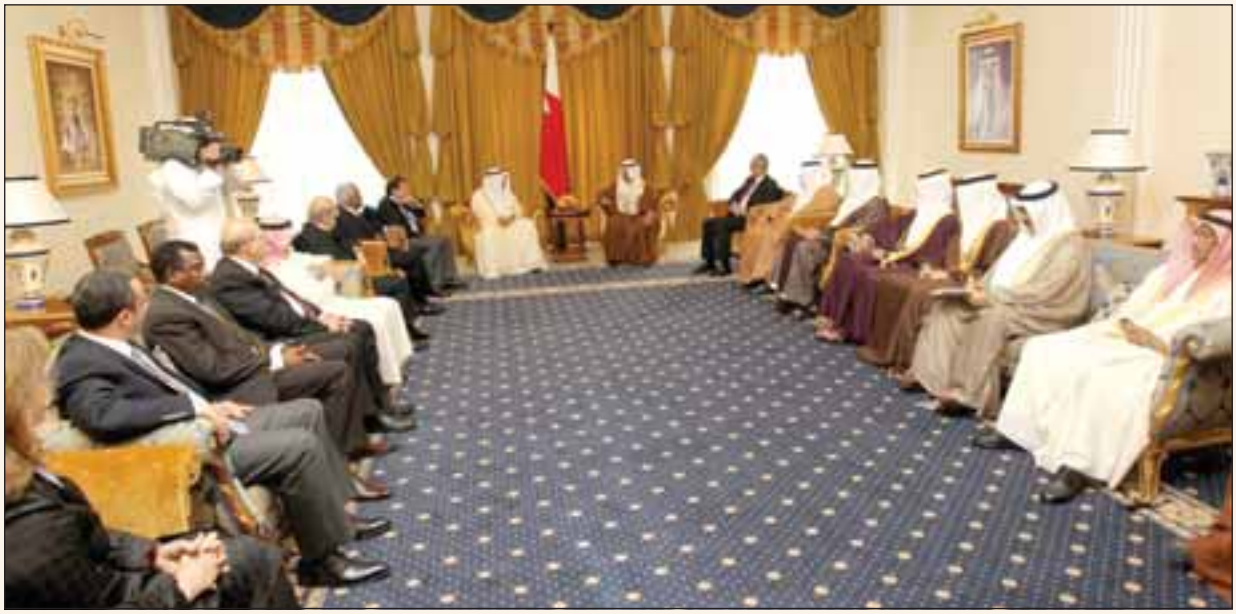

كثيـرة ومتنوعـة وتكفـي لتجعل الـدول العربيـة متمتعة بوضع مالي ومصرفي متين، ويجب أن يترجم التعاون بما ينعكس على الواقع بشكل إيجابي.

وأضـاف الأمير خليفة، إن التحديـات التي تواجهها دول المنطقـة تتطلـب مزيـدًا من التنسـيق والعمل المشـترك الذي يحفظ أمنها واسـتقرارها، ويعـزز من جهودها نحو التنمية المستدامة التي تلبي طموحات وتطلعات شعوبها، وأن استشراف المسـتقبل يتطلب قراءة واعية ودقيقة لما يجري في العالم من تغيرات متسارعة، من أجل وضع رؤية واضحـة للتعامل مع ما قد يترتب عليها من آثار وتداعيات سـلبية، خاصة وأن العالم من حولنا يتغيـر، وعلينا كدول عربية أن نسـاعد أنفسنا بأنفسنا، وألا ننتظر من غيرنا أن يسـاعدنا، إذا ما أردنا اسـتكمال ما بدأناه من نهضة تلبي آمال وتطلعات شعوبنا في مستقبل أكثر ازدهاراً ورخاء.

مـن جانبـه، أشـاد رئيس الإتحـاد عدنان أحمد يوسـف وأعضاء مجلس الإدارة بالأمير ودوره الذي أسـهم بخبرته الطويلـة والعميقـة في جعـل البحرين تتبـوأ الصدارة في تقارير التنمية البشرية والعديد من المؤشرات الاقتصادية الدوليـة وفي تحويلها إلى مركز مالي واقتصادي مميز في المنطقة.

اليوم الأول

وفي ختام جلسة الافتتاح قدّم يوسف وطربيه درعاً تقديرية للمعراج لتبدأ بعد ذلك أعمال المؤتمر في يومه الأول، فعُقدت جلسة أولى بعنوان «**تحديات التغيرات والتحوّلات في ظل تفاقم الأزمات المالية الدولية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية**»، وترأسها رئيس مجلس إدارة مؤسسة «الاستشاريون في مجال المال والاستثمار» في البحرين **عبدالله السعودي**، وتحدث فيها محافظ البنك المركزي التونسي **الشاذلي العياري**، الذي سلّط الضوء في كلمته على بعض قضايا الاقتصاد العربي، فرأى أن الكلام عن هذا الاقتصاد كوحدة، فيه إشكال كبير، وأن قضية الاقليمية العربية الاقتصادية تثير المشاكل لأن أي إقليم يضم مجموعة من الأقطاب غير منسجمة ومختلفة فيما بينها من حيث منظوماتها التنموية ومواردها ومناخها الاقتصادي، من الصعب جمعها في منظومة واحدة، وقال: نحن تعودنا أن نصنف الدول العربية إلى صنفين: «البلدان المصدرة للنفط» و«البلدان المستوردة»، أو نصنفها على أساس جيوسياسي «المشرق العربي والمغرب العربي»، والإشكال هنا أن الاقتصاد العربي لا يمكن أن يحدد جغرافياً بل عن طريق محدد ثقافي عابر للجغرافيا، ونحن نرى اليوم مع الثورات العربية نشوء كتلة عربية جديدة هي البلدان التي في طريق التحول وهي لم تكن موجودة من قبل، وهي تضم بلدان تونس وليبيا ومصر والأردن والمغرب أي في 40 في المئة من سكان العالم العربي، وإذا أضيف إليها العراق الذي ما زال يعيش حالة انتقالية، فإن النسبة ترتفع إلى 53 في المئة.

تساءل المصرفي العريق **عبدالله السعودي** في الجلسة التي أدارها وشارك فيها كل من محافظ البنك المركزي التونسي الشاذلي العياري والأمين العام لمجلس

عبد الله السعودي مترئساً الجلسة، يميناً الشاذلي العياري محافظ المركزي التونسي ويساراً السفير محمد الربيع الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادي العربي

الوحـدة الاقتصاديـة العربية السـفير محمد الربيع عن اتجاهات الاسـتثمار للمال العربي وبعدما أشـاد بالجهـود التي يبذلهـا عدنان أحمد يوسـف رئيس الاتحاد في إبراز صورة ودور المصـارف العربيـة. وأشـار العياري فـي كلمته إلى أن التكهنات بشـأن الاقتصاد العالمـي متشـائمة خلال السـنوات المقبلة، وكذلك بالنسـبة للاقتصاديات العربية بدليل المؤشـرات الأساسـية التـي تنم عـن تراجع النمو فيهـا وعن تصاعد في نسـب التضخم وزيـادة في عجز الميزانيـات المالية وزيادة فـي المديونيـات، ولذلـك فإن الظـروف في المسـتقبل القريب ستكون صعبة اقتصادياً، والمصـارف العربيـة مقبلـة علـى خيارات مهمة.

السفير الربيع

اسـتهل السـفير **محمـد الربيـع** كلمتـه بالإشـادة بجهود كل من عدنان أحمد يوسف وجوزف طربيه ووسـام فتـوح بتعزيز دور اتحـاد المصـارف العربيـة والعمـل العربي المشـترك وتسـاءل عن الامكانـات الحقيقية لتقويـة هذا الـدور وإذ أبـدى تقديره للجهد الهـام الذي لعبته البنوك المصرية في حماية الاقتصـاد المصـري، أشـار إلـى نجاحـات واخفاقـات أبرزهـا أن الأمثلـة عـن معوقات العمل العربـي أكبر من الإنجازات ليس اقلها التنقـل بين الـدول العربيـة، ودعـا القطاع الخـاص إلى تحمل مسـؤولياته والسـلطات الحكومية إلى تسهيل المبادرات الفردية.

إتحاد المصارف العربية اختاره بالإجماع

عدنان القصار الشخصية المصرفية العربية للعام 2012 - 2013

عدنان القصار
رئيس مجلس إدارة فرنسبنك
ورئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة
والزراعة للبلاد العربية

اختـار مجلـس إدارة إتحـاد المصـارف العربيـة بالإجمـاع الوزير السـابق ورئيـس الاتحاد العـام لغرف التجـارة والصناعة والزراعة للبـلاد العربية ورئيس مجلـس إدارة فرنسـبنك عدنان القصـار الشـخصية المصرفية العربية للعام 2012 - 2013.

وأعلـن الأميـن العـام للاتحاد وسـام حسـن فتـوح فـي ختام اجتماعـات الجمعيـة العمومية للاتحـاد المنعقـدة فـي مملكـة البحريـن، أن اختيـار القصار تم نظراً إلى ما يتمتع به من صفات ومزايا وحركة دائمة ودور لبناني – عربـي – دولي مميز يصبّ في دعـم القضايا العربية وخصوصاً الاقتصاديـة والاجتماعيـة والمصرفية، ولفـت إلى «معايير أساسـية لاختيـار الشـخصية العربية المصرفية، تتعلق بدور هذه الشـخصية في الواقع المصرفي والاقتصادي وفي التنمية الاقتصادية وخلق مشـاريع واستثمارات وتأمين فرص عمل»، مؤكداً أن «هذه المعايير تجسّدت بالوزير القصار من خلال ترؤسه «مجموعة فرنسبنك» وهـي من أهـم المجموعات المصرفية، ودور هذه المؤسسـة في زيـادة التعاون العربـي – العربي وجلب الاسـتثمارات إلى العالم العربـي، وتواجدها في أكثر من دولـة عربيـة وأوروبية، ومن خلال تحركه عربياً ودولياً واتجاهه نحو دول بعيدة وعريقة كالصين لدعم حجم الاستثمارات العربية وبالتالي انسياب مشاريع تصب فـي التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعية والتي يبـدو العالم العربـي بأمس الحاجة اليها. أو من خلال ترؤسـه اتحاد الغرف العربية الذي يلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصاديـة العربية، وترؤسـه الهيئـات الاقتصادية اللبنانيـة ودورها المميز في تقريب المسـافات بين لبنان والـدول العربية وخصوصاً في مسـعاها الأخير إلى إعادة الخليجيين إلى لبنان.

وقد علّق رئيس الجلسة عبدالله السعودي بالتوقف عند ما سماه القرصنة على الأموال العربية خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا، وتوقف عند الأزمات الناتجة في هذه البلدان كذلك في الصين والتلاعب في أسعار العملات ما قد يؤثر على التبادل بينها وبين الدول العربية، معتبراً أن ما حدث في قبرص يجب ألا يتكرر لكن الإجراءات التي اتخذت ليست رادعة وأن المستقبل قاتم. وختم بالتساؤل عن اتجاهات الاستثمار في السيولة العربية المتوفرة في ضوء التصنيف دون درجة الاستثماري للدول العربية.

وفي جلسة العمل الثانية التي انعقدت بعنوان «**تعزيز التعاون العربي - العربي في مختلف مجالات الاقتصاد والمصارف لتحقيق التكامل الاقتصادي**» تحدث رئيس الجلسة الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي المتحد في البحرين **عادل اللبان**، فعرض واقع الاقتصاد العربي وما يحتاج إليه لتحسينه وتحقيق التنمية المستدامة، ورأى أن السوق العربي الذي يضم حوالى 360 مليون مستهلك بدخل قومي يتجاوز 2.7 تريليون دولار للعام 2012 ما زال يعاني من هيكل اقتصادي ضعيف يفتقد التنوّع وآليات التطوير الذاتي للتكنولوجيا والابتكار ويعتمد بشكل غير صحي على الاستيراد لتوفير احتياجاته على الرغم من توافر العنصرين البشري والمادي والموارد الطبيعية الكافية، مؤكداً أن التعاون الاقتصادي هو أحد البدائل لتطوير الاقتصاد العربي وقطاعه المصرفي.

ودعا اللبان في كلمته إلى عدم ربط مشروع التكامل الاقتصادي بالحالة السياسية، وطرح عدة نقاط لتحقيق ذلك التكامل منها:

- تسهيل التجارة السلعية بين الدول العربية بإتخاذ عدة إجراءات منها تخفيض أو رفع الجمارك، توحيد المواصفات القياسية المقبولة على مستوى إقليمي لا قُطري، الإستثمار في الطرق ووسائل النقل الأخرى على أساس مشروعات قُطرية

تنفـذ في إطـار إقليمـي بترتيبـات زمنية محددة، إعطاء الأولويـة للمنتجات العربية في حال تسـاوي الأسـعار والجودة، إعفاء الشـركات العربية من الكفـالات أو غيرها من المعوقـات القانونية لمزاولة العمل في الأسواق العربية.

- توحيد القوانيـن التجارية والمالية العربية لتسـهيل تحرك رؤوس الأمـوال والبضائع والخدمـات والبعـد عن نهـج الخصوصية المبالـغ فيها لـكل بلـد عند سـن قوانينه ولوائحها المنظمة.
- تدعيـم المؤسسـات العربيـة المسـاندة للإستثمار والتجارة مثل الصندوق العربي للإنمـاء وبرنامـج التجارة العربيـة التابع لصنـدوق النقـد العربـي وغيرهـا بزيادة مواردها المتاحة من الجهات السـيادية أو ضمان إقراضها من الأسواق على أن توجه أغلبيـة هذه الزيادات إلـى القطاع الخاص العربي.
- إعطـاء الأولويـة للعمالـة العربيـة – رهناً بكفاءتها وتكلفتها – في العمل في الوطن العربي مـع توفير الضمانـات الكافية لها لحماية حقوقها في العمل والحياة الكريمة.
- إعادة إحياء مشـروعات قوميـة عربية مثل الصناعات الدوائية أو الصناعات العسكرية أو مشـروعات الإكتفـاء الغذائـي في إطار شـراكات عامـة/ خاصـة تضمـن تفادي أخطـاء الماضـي وتحقق العائـد التجاري المطلوب وتدعم الأمن القومي.
- دعم إنتشـار البنـوك والمؤسسـات المالية العربية في الأسواق العربية وعدم معاملتها كمواطن أو مسـتثمر أجنبـي وتميزها عند منح فـرص الإدارة والإكتتـاب في عمليات التمويـل والإسـتثمار مـن قبـل الجهـات الحكوميـة فـي العالـم العربي مـع توحيد

عادل اللبان مترئساً الجلسة، (يساراً) محمد بن يوسف، زيد المهدي، (ويميناً) عمر حافظ وعلي عدنان ابراهيم

الأطر الرقابية في إطار يدعم تنافسية البنوك العربية مقارنة بنظيراتها في العالم.

وبعده قدّم الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية **الدكتور عمر زهير حافظ** دراسة بعنوان: «**متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة**»، تركّزت حول سبل تحقيق التكامل الاقتصادي ودور المصارف التقليدية والإسلامية في تحقيق هذا الهدف، أكد فيها أن التنمية المستدامة في العالم العربي لا يمكن إنجازها بدون ذلك التكامل، مشيراً إلى أن مساهمة البنوك ورجال الأعمال العرب في تحقيق التكامل الاقتصادي ما زالت متواضعة، ودعا إلى إيلاء موضوع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة، لأن منشآت الأعمال التي توظف حوالي 100 شخص أو أقل تشكّل ما يزيد على 98 في المئة من مجمل هذه الشركات وهي توفر ما بين 20 و30 في المئة من فرص العمل في كل من مصر والمغرب والأردن، وأكد أن هناك حاجة ماسة جداً لتعاون عربي - عربي بين المصارف العربية لدعم هذه المحركات الصغيرة للاقتصاد والتي تعجز عن الحصول على احتياجاتها من رأس المال اللازم للنمو.

وشدّد حافظ في دراسته على أهمية مشاريع التمويل المتوسط والصغير، وأكد أن التمويل الأصغر أصبح ظاهرة منتشرة في العالم تساعد على التخفيف من ظاهرة الفقر وتدعم معدلات النمو وتشكل قناة هامة لتنمية الاقتصادات العربية ورفع مستويات المعيشة، واقترح لتفعيل دور البنوك والمصارف في إنجاز التكامل الاقتصادي العربي ولتحقيق التنمية المستدامة ولتعزيز

عادل اللبان: النار والسلاح لن يكونا سبباً للتلاقي ولنعتبر بتجربة Zollverein

قد تبدو دعوة عادل اللبان الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المتحد اختصاراً لمسار طويل من مراهنات القطاع الخاص بالاعتماد على شعارات لم تتحقق يوماً، وهو في طرح عربي جريء اعتبر أن عدم ربط أي برامج للتعاون الاقتصادي بالسياسة إنما هو دليل رقي ونضج لو استطعنا تحقيقه.

وقد تبدو دعوته أيضاً إلى إحياء المشروعات القومية العربية المشتركة كالصناعات الدوائية أو العسكرية أو الاكتفاء الغذائي ضمن معالجة أخطاء الماضي، ويظهر استعانته بالاتفاق الجمركي الألماني حنيناً إلى سلام مفقود بعيداً عن النار والسلاح وهو قال: أرجو أن تسمحوا لي برواية قصة قصيرة عن الوحدة الألمانية التي تمت بقيادة مملكة بروسيا في منتصف القرن التاسع عشر والتي هزمت كل القوى المحيطة بها في معارك عسكرية طاحنة لفرض سيطرتها على ألمانيا وتتويج ملكها قيصراً لكل الألمان بعد تكبّد تضحيات ضخمة في الأرواح والأموال، فإنه من المهم والملفت التنويه في هذا السياق بأن المؤرخين إتفقوا على أن الوحدة الألمانية كانت آتية لا ريب عن طريق التجارة والمال لا النار والسلاح وذلك بسبب الإتفاق الجمركي Zollverein

الذي أقامته بروسيا مع الدويلات الألمانية الأخرى لنقل بضائعها، مما خلق تداخلاً وتكاملاً إقتصادياً ضخماً بينها كان سيؤدي حتماً إلى وحدتهم السياسية نظراً لإستحالة فك المصالح الإقتصادية المتشابكة والتي إستمرت وخلقت من ألمانيا إحدى كبرى دول العالم إقتصادياً وعلمياً وتطوراً، ولعل نجد في هذا المثل العبرة من ضرورة العمل الإقتصادي الجاد بين شعوب يجمعها أكثر ما يفرقها بعيداً عن أهواء وتقلبات السياسة.

التعاون العربي - العربي، إنشاء مجموعة عمل من إتحاد المصارف العربية والمجلس العام للبنوك الإسلامية تعمل على تحقيق هذه الأهداف.

وقدّم نائب الرئيس في مجموعة البركة المصرفية في البحرين **الدكتور علي عدنان إبراهيم** ورقة عمل حول أهمية التعاون المصرفي في دعم التكامل العربي والاقتصادي، ركّز فيها على مفهوم هذا التكامل ومستلزماته، وشدّد على ضرورة إيجاد استراتيجية مشتركة لتبسيط السياسات والتنظيمات القانونية لنشوء البنية التحتية الجاذبة للاستثمارات، مؤكداً أن التكامل العربي الاقتصادي هو بشكل أساسي مسؤولية الحكومات العربية، وأن المصارف العربية يمكن لها أن تلعب دوراً إيجابياً لتحقيق ذلك من خلال القيام بمبادرات للاستثمار وتمويل الاستثمار في العالم العربي.

وتناول **زيد المهدي، نائب الرئيس لتطوير الأعمال في المصرف العراقي للتجارة**، قضايا التعاون العربي الاقتصادي وخاصة في مجالات الاستثمار، فأكد أن أهم شروط نجاح الاستثمار المباشر حرية انتقال رؤوس الأموال وتحركها بحرية وإيجاد آليات وأدوات لحمايتها داخل الدول العربية، ودعا إلى ضرورة إيجاد آلية لحل المشاكل الناجمة عن وجود اختلاف في المعايير، وأشار إلى أن المنطقة العربية يتوفر فيها طرفان يجب التعاون بينهما للوصول إلى التكامل، الطرف الأول الذي يمتلك رؤوس الأموال والطرف الثاني الذي لا يمتلك رؤوس الأموال ولكنه غني برأس المال البشري.

المؤتمر في صحافة البحرين

محطة لبلورة آفاق المستقبل العربي

أكد انعقاد المؤتمر السنوي المصرفي العربي الذي نظمه اتحاد المصارف العربية في مملكة البحرين، الدور الريادي العربي والإقليمي والدولي الذي باتت تؤديه المملكة كمركز مالي ومصرفي عالمي، وشكّل محطة بارزة في هذه المرحلة التي تمر فيها المنطقة لبلورة آفاق المستقبل العربي واتجاهاته ومتطلبات تحقيق التعاون العربي لمواجهة التحديات المطروحة مع استمرار الأزمات المالية الدولية وما يمكن أن يترتب عليها من آثار سلبية على اقتصاديات المنطقة العربية.

وقد لاقت أعمال المؤتمر ومقرراته وما طُرح فيه من أبحاث وأوراق عمل وتوصيات اهتماماً بالغاً لدى الأوساط المالية والمصرفية والاقتصادية على مستوى العالم العربي، كما لقي اهتماماً بارزاً من الصحافة المحلية في مملكة البحرين التي تابعت المؤتمر وقدّمت تغطية شاملة عن جلسات أعماله والنشاطات التي أقيمت خلاله، فاعتبرت صحيفة اقتصاد البلاد أن المؤتمر شكّل خطوة أولى لمتابعة قمة الرياض الاقتصادية التنموية التي انعقدت مطلع العام الحالي، وأشارت إلى الجدية التي اتسمت بها أعمال المؤتمر وإلى إجماع المشاركين فيه على صعوبة المرحلة الحالية وعلى ضرورة مواجهة تحدياتها الكبيرة التي تواجه القطاع المصرفي والاقتصادات العربية.

ورأت صحيفة البلاد أن التحديات التي تواجهها المنطقة تتطلب التنسيق والعمل العربي المشترك، وركّزت على ما قاله رئيس مجلس الوزراء في البحرين الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة لدى استقباله مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية الذي نظّم المؤتمر، من ضرورة العمل على استشراف المستقبل والقراءة الواعية لما يجري من تغيرات وعلى ضرورة التعاون العربي المشترك الذي أصبح حاجة ملحة وضرورية.

وشدّدت صحيفة الأيام على حتمية تفعيل التعاون العربي الاقتصادي، ونقلت عن وفد إتحاد المصارف العربية الذي زار الأمير خليفة إشادته بدور الأمير في جعل مملكة البحرين مركزاً مالياً ومصرفياً واقتصادياً متميزاً في المنطقة، وبدوره المستمر في دعم الاتحاد وأنشطته.

وأبرزت صحيفة أخبار الخليج ما قاله الأمير خليفة لوفد إتحاد المصارف العربية «ليكن الاقتصاد أولا ثم السياسة»، و«من دون اقتصاد متين لا سياسة فاعلة»، كما أبرزت ما قاله وفد الاتحاد من أن «خبرة رئيس الوزراء في مملكة البحرين جعلت المملكة تتبوأ الصدارة في التنمية البشرية».

أما جريدة الوسط فعنونت على ما قاله الأمير خليفة أمام وفد الاتحاد من أن «التعاون العربي في المجالات الاقتصادية والمصرفية أصبح ملحاً»، وأشارت إلى ترحيبه باحتضان مملكة البحرين للمؤتمر المصرفي السنوي الذي نظمه الاتحاد والذي حمل رؤى وطروحات تخدم مسيرة التنمية في الدول العربية وتقرب وجهات النظر فيها لتحقيق المزيد من التنسيق والتعاون اللذين يصبان في صالح الشعوب العربية. ←

اليوم الثاني

وفي اليوم الثاني من المؤتمر عُقدت جلستا عمل قبل الجلسة الختامية، الأولى تحت عنوان: «**التطورات الخاصة بالحوكمة وتطوير أدوات الرقابة والإشراف الدولية ومقررات بازل وتأثيراتها على البنوك العربية**» وترأسها الأمين العام في اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي **عبد الرحيم نقي**، الذي قدّم مداخلة جاء فيها أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي دفعت إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل دولة وكذلك على المستوى الدولي ككل، لاسيما بعد أن قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة أسباب الأزمة ومكامن الخلل واقتراح الإصلاحات، وأظهرت تلك الدراسات مجموعة واسعة من نقاط الضعف التي كانت سبباً لنشوء الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية أولا، ومن ثم تسربها وانتشارها بشكل غير مسبوق عبر جميع النظم المالية والمصرفية.

وأشار إلى أن الدراسات والتحليلات قد أظهرت نقاط الضعف والتي شملت مروحة واسعة من بنية النشاطات والممارسات المصرفية، منها على سبيل المثال، ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر، وفي ممارسات التسنيد وإعادة التسنيد المعقدة، وفي ممارسات إدارة المخاطر، بما في ذلك حوكمة المخاطر، وفي تحديد التركزات في الاستثمارات، وفي اختبارات الضغط، وفي ممارسات تقييم الأصول، وفي الإفصاح والشفافية، وفي إدارة السيولة، وأخيراً وليس آخراً، في دورية متطلبات رأس المال، وأكد نقي خلال كلمته أن الأزمة كشفت العديد من المصارف التي لم يكن لديها رأس المال الكافي لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها والتي تبين لاحقا أنها فاقت بكثير ما كانت تتوقعه قبل الأزمة.

د. محمد خير الزبير متوسطاً كل من موسى شحادة، الشيخ هشام بن محمد آل خليفة، علي بدران، جمال الطيب عبد الملك ومعن برازي

عبد الرحيم النقي مترئساً الجلسة بمشاركة د. مكرم صادر، حمدية الجاف وأنطوان صفير

ثم تحدث الأمين العام لجمعية مصارف لبنان الدكتور **مكرم صادر**، الذي قدّم دراسة عن الحوكمة وتطبيقات اتفاقية «بازل3» في لبنان ركّزت على القرارات والتعاميم والخطوات والوثائق التي أصدرها القطاع المصرفي اللبناني لتطبيق الحوكمة وبنود «بازل3» والتي شدّدت على إدارات المصارف أن تتبنّى استراتيجية المخاطر والقيم المهنية والتأكد من تطبيقها ومراقبتها لحفظ مصالح هذه المصارف وتأمين سلامتها على المدى البعيد، ولتقوم بواجبها في التأكد من أن أنشطة المصرف تتفق مع استراتيجية الأعمال وتحمل المخاطر.

كما توالى على الكلام كل من **الدكتور أنطوان صفير** الاستاذ المحاضر في القانون الدولي والمصرفي، فعرض للتطورات والتحدث المرتبط بأدوات الرقابة، مستعرضاً تجارب دول عدة في هذا الإطار وآليات تعاطي البنوك العربية معها.

كما تحدثت **حمدية الجاف** رئيس ومدير عام المصرف العراقي للتجارة، فقدمت عرضاً مسهباً لمعوقات الحوكمة وآلياتها المعتمدة، مشددة على وجوب الاقتداء بتجارب قطاعات مصرفية عربية ناجحة في هذا الإطار، داعية إلى تحسين التعاون العربي العربي ونقل الخبرة في هذا المجال.

وعرض مدير إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بنك الإسكندرية في مصر **ايهاب منير عبدالمنعم الأمين** تجربة البنوك المصرية في هذا الإطار.

أما جلسة العمل الثانية فترأسها محافظ بنك السودان المركزي **الدكتور محمد خير الزبير** وبحثت في «**أهمية دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي**»، وقدّم فيها نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في البنك الإسلامي الأردني **موسى شحادة** دراسة موسعة عن «**التمويل الإسلامي للمؤسسات**

الصغيـرة والمتوسـطة»، فأكـد على دور هذه المؤسسـات الهام والمحوري في التنمية والانتاج وخلق فرص العمل، وتنـاول الصعوبات التـي تواجهها هذه المؤسسات، ودور التمويل الاسلامي في دعمها وصيـغ هذا التمويل وشـروطه، وقـدّم عـدداً مـن التوصيـات لتحقيق ذلـك منها: وضـع التشـريعات اللازمة لهيـكل أعمـال البنـوك الإسـلامية في تعزيـز دورهـا بالاسـتثمار والتنميـة، مثـل تمويـل المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة والمتناهيـة الصغـر، وإنشاء صندوق تمويل لدعم المشاريع الصغيـرة والمتوسـطة فـي قطاعـي الصناعـة والخدمات، والسـعي لإيجاد آليات وتشـريعات من البنوك المركزية لمسـاعدة البنوك الإسـلامية في تمويل تلك المشاريع، إنشـاء صناديق لدعمها ودعم المشاريع الانتاجية بتمويل ميسر وتوفير الدعم الفني لها.

ثـم تحـدث مديـر الفروع فـي بنك «فينيسيا - لبنان» **علي بدران** عن دور المصارف والسـيولة في دعـم التنمية الاقتصاديـة والاجتماعيـة وتجربـة المصـارف اللبنانية في هـذا المجال، فأكـد أن القطـاع المصرفـي اللبناني يشـكّل رافعـة للاقتصـاد الوطني وما يزال يسـجل نجاحاً ونمـواً متواصلين ويدير موجـودات تفـوق قيمتها 165 مليار دولار أميركـي، أي بحدود أربعة اضعاف الناتـج المحلي الإجمالي وهو ما يعـزّز قدرتها علـى تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، كما أكد أن لدى العالم العربـي اقتصاديات متينة وموارد بشـرية كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصاديـة التـي نطمح إليهـا، ودعا المصـارف العربيـة التـي لا ينقصها السيولة ولا الفكر ولا الإبداع إلى تحمّل مسـؤوليات وطنيـة وقوميـة لتحقيق التنمية الاقتصاديـة والاجتماعية وإلى القيـام بدورهـا الحيـوي فـي تعزيز حركـة التنميـة المسـتدامة من خلال القيام بإسـهامات بارزة في المجالات التمويلية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد عرض **جمال الطيب عبدالملك**، رئيـس مجلس إدارة مصـرف التجارة والتنمية في ليبيا للخطط التي يعتمدها المصرف في دعم الـدورة الاقتصادية في البـلاد وكيفية مواجهـة التداعيات الاقتصادية على التنمية المجتمعية.

كما تحدث **الشيخ هشام بن محمد آل خليفة**، نائب المدير العام للخدمات غير المالية في بنـك البحرين للتنمية، مقدماً شـرحاً موجزاً عن تجربة بعض بنوك المملكة في هذا الإطار.

وفـي كلمتـه تطـرق **معن بـرازي**، الرئيس التنفيذي لشـركة داتا إنفست، والمدقق الشـرعي في هيئة المحاسبة والتدقيـق للمصـارف الإسـلامية عـن التـزام المصارف الإسـلامية بمسـألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كخيار رئيسـي في عملياتها، وهي تسعى إلى توفير الأدوات اللازمة لتطويرها.

طموحاتنا الاستراتيجية

* زيادة نسبة حصة السوق من الأصول حتى يحل المصرف مكانته "المستحقة" في السوق الليبي.
* تحسين ربحية الأصول من خلال خليط أصول أفضل توازنا.
* تعزيز تغطية الشبكة من خلال افتتاح فروع جديدة ونقل بعض الفروع الحالية.

رؤية جديدة . . . لمستقبل واعد

www.ncb.ly

لقطات من المعرض المصاحب لأعمال المؤتمر

major projects with
global exp

ted bank

البركة
alBaraka
Your Partner Bank

IRAQI ISLAMIC BANK
FOR INVESTMENT & DEVELOPMENT

المصرف العراقي الاسلامي
للأستثمار والتنمية

رئيس مجلس الادارة (احمد وليد احمد)

17 فرع واكثر في كافة انحاء العراق
لتلبية احتياجاتكم المصرفية

www.iraqiislamicb.com

اجتماع الجمعية العمومية لإتحاد المصارف العربية

التأمت الجمعية العمومية لاتحاد المصارف العربية برئاسة جمال بسعة، ممثل المصارف الجزائرية، وانتقلت نيابة الرئاسة إلى محمد الحنشي صالح، ممثل المصارف الموريتانية في حضور رئيس الاتحاد عدنان أحمد يوسف والأمين العام وسام حسن فتوح، الذي قدم تقريره السنوي، شارحاً لأعضاء الجمعية عن مجمل نشاطات وبرامج الاتحاد، كما قدم عرضاً مفصلاً عن الوثبة الإلكترونية التي حققها الاتحاد في البث المباشر لفعالياته ونشاطاته عبر الانترنت.

كما تم الإعلان عن استضافة مدينة فيينا عاصمة النمسا لفاعليات القمة المصرفية الدولية 2013 في شهر يونيو المقبل، والإعلان عن اسم الشخصية المصرفية العربية الوزير والمصرفي العربي عدنان القصار.

مجلس اتحاد المصارف العربية يختار محمد بركات رئيساً ومساعد عبد الكريم نائباً للرئيس

اجتمع مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية وانتخب مجلس إدارته الجديد بعد انتهاء ولاية المجلس السابق التي تولى عدنان أحمد يوسف رئاسته على مدى 6 سنوات، واختار المجتمعون محمد بركات ممثل المصارف المصرية رئيس مجلس إدارة بنك مصر رئيساً ومساعد عبد الكريم نائباً له.

إجتماع مجلس إدارة الإتحاد

في اجتماع كان الأخير لمجلس إدارة اتحاد المصارف العربية برئاسة عدنان أحمد يوسف وحضور نائب الرئيس محمد بركات وأعضاء مجلس الإدارة ممثلي المصارف العربية الأعضاء في الاتحاد، قدم الأمين العام وسام حسن فتوح خطة عمل الاتحاد، فأثنى يوسف على جهوده وجهود الأمانة العامة وأقرّ خطط عمل الاتحاد للعام 2013، وعلى كل المبادرات المهمة والدور الذي لعبه الاتحاد على مستوى التنمية الاجتماعية والقضايا التي تهم القطاع المصرفي العربي في الظروف الراهنة.

اجتماع اللجنة التنفيذية

اجتمعت اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية برئاسة د. جوزف طربيه وحضور الأعضاء وجرى الاستماع إلى تقرير مفصل عن النشاطات العامة للاتحاد وخطط العام 2013 من الأمين العام وسام حسن فتوح الذي رفع مذكرة خاصة حول

مشروع إنشاء المفوضية المصرفية العربية، وتمت الموافقة على توصيات لجنة التدقيق وتقرير الأمين العام ورفعت التوصيات إلى مجلس الإدارة.

اجتماع الاكاديمية المصرفية العربية

التأم مجلس إدارة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية برئاسة الرئيس التنفيذي لمصرف عمان المركزي حمود بن سنجور الزدجالي وحضور الاعضاء وتم استعراض النشاطات والدورات التي تتولاها الاكاديمية وسبل تعزيزها على مستوى العالم العربي، ودعوا إلى تفعيل دور الاكاديمية على الصعيد الاكاديمي والمهني.

الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

اجتمع مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب برئاسة الدكتور جوزف طربيه وحضور الاعضاء وجرى استعراض جدول العمل والبندين الرئيسيين هما استراتيجية الاتحاد في ضوء ما تقدم به الاعضاء والترشيحات لعضوية المجلس الاستشاري 2013 – 2016، وقد تم إقرار جملة النشاطات المقررة بعد استعراض تقرير الامين العام وسام حسن فتوح، خصوصاً لجهة تعزيز تحرك الاتحاد في دوره كمجموعات ضبط للحماية والدفاع عن حقوق المصرفيين العرب.

البنك الأهلى المصرى .. الداعم الأقوى للاقتصاد المصرى

تأسس البنك الأهلي المصري عام ١٨٩٨، و اصبح المؤسسة المصرفية الرائدة في مصر بقاعدة عملاء واسعة وسريعة النمو تضم أكثر من ٥ مليون عميل من الأفراد والمؤسسات والشركات.

ويقدم البنك باقة متنوعة من الخدمات والحلول المصرفية. وهو أكبر مقرض في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وأكبر ممول للمشروعات المتوسطة والكبيرة في مصر، وأحد الدعائم الرئيسية لنمو الاقتصاد المصري.

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

حفل استقبال على شرف المشاركين في أعمال المؤتمر المصرفي العربي السنوي - 2013 مملكة البحرين

تكريم رعاة المؤتمر

كرَّم إتحاد المصارف العربية الرعاة المشاركين في أعمال المؤتمر، وقد قدم الدروع للمكرَّمين الدكتور بابكر محي الدين الصديق المستشار الأول في اتحاد المصارف العربية، ونائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد مساعد محمد أحمد عبدالكريم

عدنان أحمد يوسف يكرِّم أعضاء مجلس إدارة الاتحاد في ولايتيه القديمة والجديدة

توقّع نزوح ودائع إلى بنوك الخليج

يوسف: مبادرة حاكم دبي حماية للمال وتفيد المنطقة بأسرها

عدنان أحمد يوسف وحوار صحافي مع الإعلام المصري

توقّع رئيس إتحاد المصارف العربية الرئيس التنفيذي في مجموعة البركة المصرفية عدنان أحمد يوسف أن يبلغ صافي أرباح البنوك العربية للعام 2013 حوالي 40 مليار دولار، مؤكداً أن 80 في المئة من تلك البنوك تتمتع بملاءة جيدة لرأس المال وبسيولة حسب متطلبات اتفاقية «بازل3».

ورأى يوسف في لقاءات صحافية على هامش انعقاد المؤتمر المصرفي العربي السنوي في البحرين أن مبادرة نائب رئيس دولة الإمارات حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بتحويل دبي إلى عاصمة للاقتصاد الإسلامي، تشكل حماية للمال العربي الخليجي وتوجد آليات لاستثمار السيولة المتوفرة بالمنطقة في مشاريع تنموية ما يفيد المنطقة بأسرها.

وأضاف، ما تحتاجه دبي من بنى تشريعية ومالية موجود بالفعل، ولكن المبادرة ترسي العديد من عوامل جذب الاستثمارات الجديدة. ونحن نتوقّع نزوح ما لا يقل عن 25 مليار دولار أميركي من الودائع الجديدة من أوروبا إلى منطقة الخليج، وخصوصاً الإمارات، في ظل تردي الأزمة التي تمّر بها البنوك القبرصية، والتي قد تمتد إلى دول أوروبية أخرى، وخصوصاً إسبانيا والبرتغال، خاصة أن هناك خوفاً من جانب المودعين، خصوصاً في البنوك الصغيرة والمتوسطة في قبرص وغيرها من الدول الأوروبية، في ظل القيود التي تفرضها البنوك على سحب الودائع بسبب نقص السيولة، علاوة على أن البنوك الكبيرة هناك قد ترفض تلك الودائع بسبب تكلفتها، وأعتقد أن المستثمرين بدأوا في إدراك أن دول الشرق والخليج تحديداً هي أكثر أمناً.

وأتوقع نزوح قسم كبير من تلك الودائع إلى البنوك في دول الخليج، وخصوصاً البنوك الإماراتية، والتي أصبحت أكثر أماناً عن مثيلاتها الغربية، لأن البيئة التشريعية والقانونية، التي تتمتع بها الإمارات ودول أخرى في المنطقة، بالإضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال والإعفاء الضريبي، تجعلها الخيار الأمثل للمودعين الأوروبيين، فحتى في ذروة الأزمة المالية الأخيرة منذ ثلاث سنوات، لم نسمع عن بنك في دبي أو الإمارات يقول إنه لن يسدد ودائع المستثمرين، بل إن سحب الودائع آنذاك تم لسد مشاكل السيولة في أوروبا.

ووصف يوسف نتائج البنوك في دولة الإمارات بأنها جيدة، مثنياً على قدرة العديد منها على التخلص من مديونياتها المتعثرة، وضخ سيولة جديدة في الاقتصاد الإماراتي، متوقعاً أن تحقق البنوك الإماراتية نمواً في أرباحها بحوالي 15 في المئة هذا العام، بالنظر إلى النمو الاقتصادي الجيد الحاصل في الدولة، والذي سيؤدي إلى زيادة نشاط البنوك ودعم أرباحها، مرجحاً نمو الاقتصاد بالإمارات هذا العام بنسبة 6 في المئة.

ورأى يوسف أن للبنوك العربية دوراً كبيراً في عملية التنمية في المنطقة لأن ما يميّز هذه البنوك أن حجمها بات أكبر من حجم الاقتصاديات العربية ما يجعلها قادرة على دعم مختلف القطاعات الاقتصادية.

وعن تأثير الأحداث في المنطقة العربية على نشاط هذه المصارف قال يوسف: لا يمكن أن ننكر تأثر بعض البنوك التي تأثرت في قطاع السياحة على سبيل المثال مما دفعها إلى إعادة جدولة بعض المديونيات، ولكن بشكل عام فإن الاستثمار في المنطقة العربية أسلم بكثير من الاستثمار في خارج المنطقة، لاسيما وأن حجم الخسائر التي تلقتها البنوك من الأسواق العالمية أكبر بكثير من حجم الخسائر التي تكبدتها في المنطقة.

توقع نمو البنوك العربية بنسبة 13 %

فتوح: دور البحرين ريادي في العمل المصرفي والمالي

أكّد الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح أن المصارف العربية حققت نتائج طيبة خلال العام 2012 وبلغ إجمالي ودائعها 1.5 تريليون دولار مقابل قروض إجمالية قدرها 1.4 تريليون دولار.

وتوقع فتوح في أحاديث صحافية أدلى بها على هامش مشاركته في «المؤتمر المصرفي العربي السنوي 2013» الذي انعقد في مملكة البحرين، أن تسجل موجودات المصارف العربية للعام 2013 نمواً يتجاوز 3 تريليونات دولار، بنسبة زيادة تفوق 13 في المئة عن العام 2012 وقال:

إن القطاع المصرفي العربي ما يزال بمنأى عن تبعات الأزمة المالية الأوروبية وتحديداً أزمة قبرص الاقتصادية الأخيرة، إضافة إلى عدم انكشافها على تداعيات ما صار يسمى بالربيع العربي أو الصحوة العربية، ما يعني عدم ضلوع المؤسسات المالية في السياسة، وهي بوضع جيد جداً رغم ما يدور من تقلبات اقتصادية اقليمية وعالمية بفضل إدارة المخاطر الجيدة وقدرتها على تطبيق ما جاء بمعايير بازل 2 و 3 من حيث كفاية رأس المال بنسبة 12 في المئة، الأمر الذي عجزت الكثير من البنوك الاوروبية والأميركية على تنفيذه.

ودعا فتوح المصارف العربية إلى مضاعفة المبالغ المخصصة لتمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لافتا إلى ان قيمة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مجموع القروض في العالم العربي لا تتعدى

الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح وحوار صحافي

نسبة 10 في المئة، ورأى أن زيادة الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يخلق المزيد من فرص العمل للشباب العربي ويحارب الفقر والعوز، الأمر الذي سيسرع من عجلة التنمية في البلدان العربية، معتبراً أن مكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة في العالم العربي مرهونة في الوقت الراهن بتعظيم مساهمات المصارف العربية والمؤسسات المالية العاملة بالمنطقة في المسؤولية الاجتماعية.

وعن انعقاد المؤتمر قال فتوح: إن اختيار اتحاد المصارف العربية عقد مؤتمره في المنامة جاء انطلاقاً من دور مملكة البحرين الريادي في العمل المالي والمصرفي، علاوةً على الدعم المعنوي واللوجستي الذي وفرته المملكة للمشاركين في المؤتمر، مما ساهم في تأمين مشاركة مصرفية ومالية ومؤسساتية عربية ودولية واسعة ونوعية ستعطي للمؤتمر دفعاً حقيقياً باتجاه إنجاح فعالياته وخروجه بتوصيات وبقرارات ناجحة على مستوى تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، التي سوف ننقلها مباشرة الى جامعة الدول العربية، و إن المشاركة العربية الدولية في اعمال المؤتمر في مملكة البحرين، والتي كانت اكثر من توقعاتنا، ما هي إلا دلالة على اهمية دور مملكة البحرين الريادي في العمل المالي والمصرفي وأهمية موقع اتحاد المصارف العربية في المجتمع المصرفي على المستوى الاقليمي والدولي بقيادة رئيس الاتحاد عدنان أحمد يوسف.

وكشف فتوح عن مشروع لإنشاء المفوضية المصرفية العربية، بهدف المشاركة في صياغة التشريعات المصرفية والمالية الصادرة عن المنظمات الدولية كلجنة بازل والفاتف، وكذلك وضع التشريعات المصرفية العربية الملائمة لخصوصيات العمل المصرفي العربي، والعمل على الاعتراف بها دولياً، بالإضافة إلى وضع التشريعات المصرفية المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي.

مجموعة البركة المصرفية تكرّم الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وجهاز الامانة العامة

أولـم رئيـس اتحـاد المصـارف العربيـة الرئيـس التنفيـذي لمجموعـة البركة المصرفية عدنان أحمد يوسـف على شـرف الاميـن العام للاتحاد وسـام حسـن فتـوح والمـدراء والجهاز التنفيذي للاتحاد المشـاركين فـي المؤتمـر المصرفي العربي السـنوي في البحرين فـي حضور كبار المـدراء العامين لبنوك البركة في البحرين ولبنان وتونس وإعلاميين بحرينيين.

المصرف المتحد للأستثمار
UNITED BANK FOR INVESTMENT
خياركم المصرفي الافضل
1994
بغداد - حي الوحدة - ساحة الواثق
www.unitedbank-iq.net
Email:unitedbank2004@yahoo.com

أعضاء مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية
بدورته الرابعة عشرة للفترة 2013/5/1 لغاية 2016/4/30

- محمد كمال الدين بركات
رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية - رئيس بنك مصر، ممثل المصارف المصرية.

- مساعد محمد أحمد عبد الكريم
نائب رئيس مجلس إدارة الإتحاد - رئيس إتحاد المصارف السوداني، مدير عام مصرف التنمية الصناعية، ممثل المصارف السودانية.

- الدكتور جوزف طربيه(*)
رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد - رئيس ومدير عام بنك الاعتماد اللبناني، ورئيس جمعية مصارف لبنان، ممثل المصارف اللبنانية.

- محمد الحبيب بن سعد
نائب رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد - رئيس الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية، ورئيس البنك التونسي، ممثل المصارف التونسية.

- مساعد بن محمد المنيفي،
عضو مجلس إدارة الاتحاد - الرئيس التنفيذي للبنك السعودي للإستثمار، ممثل المصارف السعودية.

- علي شريف العمادي
عضو مجلس إدارة الاتحاد - الرئيس التنفيذي، مجموعة بنك قطر الوطني، ممثل المصارف القطرية.

- عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس إدارة الاتحاد - الرئيس التنفيذي، مجموعة البركة المصرفية، ممثل المصارف البحرينية.

- الشيخ محمد الجراح الصباح (*)
عضو مجلس إدارة الاتحاد - رئيس بنك الكويت الدولي، ممثل المصارف الكويتية.

- عثمان بن جلون
عضو مجلس إدارة الاتحاد - رئيس الجمعية المهنية، بنوك المغرب، ورئيس البنك المغربي للتجارة الخارجية، ممثل المصارف المغربية.

- الدكتور باسم خليل السالم
عضو مجلس إدارة الاتحاد - رئيس جمعية البنوك في الأردن ورئيس بنك المال الأردني، ممثل المصارف الأردنية.

- طراد معروف محمود
عضو مجلس إدارة الاتحاد – الرئيس التنفيذي، مصرف أبوظبي الإسلامي، ممثل المصارف الإماراتية.

- الدكتور عدنان بن حيدر بن درويش(*)
عضو مجلس إدارة الاتحاد – مدير عام بنك الإسكان العماني، ممثل المصارف العمانية.

- كاظم ناشور(*)
عضو مجلس إدارة الاتحاد – الرئيس والمدير العام، مصرف الرشيد، ممثل المصارف العراقية.

- مصطفى عبد السلام بيوك (*)
عضو مجلس إدارة الاتحاد – مدير عام مصرف التنمية، ممثل المصارف الليبية.

- منصر صالح القعيطي
عضو مجلس إدارة الاتحاد – رئيس بنك التسليف التعاوني والزراعي ورئيس جمعية البنوك في اليمن، ممثل المصارف اليمنية.

- الدكتور عبد الرزاق حساني
عضو مجلس إدارة الاتحاد – نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، مصرف التسليف الشعبي، ممثل المصارف السورية.

- محمد الحنشي ولد محمد صالح(*)
عضو مجلس إدارة الاتحاد – الأمين العام للجمعية المهنية للبنوك الموريتانية، ممثل المصارف الموريتانية.

- بو علام جبار
عضو مجلس إدارة الاتحاد – رئيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورئيس الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، ممثل المصارف الجزائرية.

- جوزف نسناس
عضو مجلس إدارة الاتحاد – نائب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في فلسطين، ومدير عام بنك القاهرة عمان – فرع فلسطين، ممثل المصارف الفلسطينية.

- محمد محمد بن يوسف(*)
عضو مجلس إدارة الاتحاد – المدير العام للمصرف الليبي الخارجي، ممثل المصارف المشتركة.

- وسام حسن فتوح
الأمين العام

(*) أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية

بعد محادثات في وزارة الخزانة الاميركية لبحث الفاتكا

الحصول على GIIN بات إلزامياً لتلافي المخاطر

ونوصي بتشكيل هيئة حكومية لتبادل المعلومات والحؤول دون خرق السيادة

وسام حسن فتوح
أمين عام اتحاد المصارف العربية

أعلن الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح إثر محادثات أجراها في وزارة الخزانة الأميركية في واشنطن أن الإدارة الأميركية قد حسمت أمرها، وأن قانون فاتكا سيدخل حيز التنفيذ في تموز/يوليو المقبل مع استكمال توقيع المصارف على الاتفاق الضريبي مع وزارة الخزانة الأميركية ليبدأ استقطاع الضريبة على المكلفين الاميركيين مطلع العام 2014 بعد ما منح القانون السلطات الاميركية (مصلحة الضرائب) صلاحية ملاحقة المكلفين خارج حدود الدولة.

وقد ناقش فتوح مع دانيال رولفز المسؤولة عن الإدارة الضريبية IRS في وزارة الخزانة الأميركية آليات تطبيق الفاتكا بالنسبة للمصارف العربية، وأشار إلى أنه قد استنتج خلال هذا اللقاء أن الجهة الأميركية لديها مخاوف من إقفال الحسابات في المصارف العربية للعملاء الذين يحملون الجنسية الأميركية، وأنه لم يتم إعتماد آلية موحدة ولا يوجد موقف عربي موحد لتطبيق هذا القانون، حيث إن معظم المصارف العربية قامت بالتوقيع مباشرة مع الجهات الأميركية المعنية، في حين من المتوقع أن تقوم دول الخليج العربي بوضع صيغة خاصة بها ضمن اتفاقية الحكومات IGA لتطبيق هذا القانون.

ولفت فتوح إلى وجوب حصول البنوك العربية المعنية جميعها على GIIN- Global Intermediary Identification Number الرقم الضريبي لدى مصلحة الضرائب الأميركية IRS إثر توقيع الاتفاقية معها، وأن ذلك يعتبر أمراً حيوياً تلافيا للمخاطر المحتملة المترتبة عن عدم توقيع مثل هذه الاتفاقية.

لكن الأمين العام لاتحاد المصارف العربية يرى، أنه بعد التوقيع والحصول على الرقم الضريبي، أن تبادل المعلومات للأشخاص الخاضعين للضريبة، يجب أن يتم أساساً عبر الحكومات وليس بشكل إفرادي، وأن الصيغة الناجحة برأيه يجب أن تقوم الحكومات بإنشاء هيئة مستقلة تؤسسها السلطات في كل دولة ويشارك فيها كل من وزارة المالية - مصلحة الضرائب، والبنك المركزي ووحدة مكافحة غسل الأموال FIU، وأضاف شارحاً أن مثل هذا التبادل المعلوماتي الضريبي سيكون إيجابياً في التعامل الحكومي المتبادل، كما أن إشراك وحدات مكافحة غسل الأموال مع زيادة صلاحياتها للتعامل مع مثل هذه الملفات قد يكون سبباً لتلافي إشكاليات قانون السرية المصرفية لأنه في حال وجود عقبات فإن هذه الوحدة التي يحق لها التدخل في الحركة المصرفية وطبيعتها يمكنها أيضا أن تتدخل في هذا الجانب دون الحاجة إلى تعديل القوانين المتبعة وتسجيل خروق في السيادة الوطنية.

وختم الامين العام لاتحاد المصارف العربية بأن هذا الطرح يبادر عبره إتحاد المصارف العربية في مقاربة ملف تطبيق قانون الفاتكا وهو سيكون موضوع متابعة في الأشهر القليلة المقبلة.←

الإعلان عن الشراكة بين "أمريكان إكسبريس الشرق الأوسط" و "بنك الإسكان" لتقديم بطاقات أمريكان إكسبريس لعملاء البنك

هل أنتم من عملاء بنك الإسكان في الأردن، وتبحثون عن بطاقة دفع تتمتع بمجموعة واسعة من مزايا السفر والمكافآت، وخدمة لا تضاهى لأعضاء البطاقات، علاوة على الكثير من العروض الخاصة والحصرية والقيمة المضافة؟ ليس عليكم أن تبحثوا كثيراً، إذ أن الشراكة التي تم إعلانها مؤخراً بين بنك الإسكان و"أمريكان إكسبريس الشرق الأوسط" تمنح الفرصة لعملاء البنك بأن يحصلوا على بطاقات "أمريكان إكسبريس" ويتمتعوا بنمط الحياة الراقية.

البطاقة البلاتينية

بطاقة أمريكان إكسبريس الذهبية

بطاقة أمريكان إكسبريس الذهبية الإئتمانية

وسواء كان خياركم البطاقة البلاتينية، أو بطاقة أمريكان إكسبريس الذهبية - وكلاهما بطاقة اعتماد مقومة بالدولار وتتميز بعدم وجود حدود مسبقة للإنفاق* أو بطاقة أمريكان إكسبريس الذهبية الإئتمانية المقومة بالدينار الأردني، فلا بتك أنه الوقت الأنسب للحصول على بطاقة أمريكان إكسبريس التي تختارها في الأردن من خلال بنك الإسكان.

وسيتاح لعملاء بنك الإسكان، الذين يتقدمون قبل 31 آيار / 2013 بطلب الحصول على بطاقة أمريكان إكسبريس الصادرة عبر البنك، فرصة الاستفادة من المكافآت الإضافية واستبدال نقاط الـ Membership Rewards* ضمن مجموعة واسعة من الفئات**. ويحصل العملاء الذين يتقدمون للحصول على البطاقة البلاتينية على 50 ألف نقطة إضافية من برنامج الـ Membership Rewards، فيما يحصل أولئك الذين يتقدمون للحصول على البطاقة الذهبية على 24 ألف نقطة إضافية من البرنامج، أما المتقدمون بطلب للحصول على البطاقة الذهبية الإئتمانية فيحصلون على 12 ألف نقطة إضافية من البرنامج.

ويعتبر Membership Rewards برنامجاً رائداً لدى أمريكان إكسبريس في مكافآت البطاقات وحائزاً على العديد من الجوائز، وعبره بإمكان أعضاء البطاقات المنضمين في البرنامج اكتساب نقطة واحدة مقابل كل 1 دولار تقريباً أو ما يساويه، يتمّ إنفاقه بواسطة البطاقة. ولا تنتهي صلاحية النقاط عبر البرنامج الذي يوفّر لأعضاء البطاقات المنضمين باستبدال نقاطهم ضمن مجموعة واسعة من فئات المكافآت من ضمنها رحلات السفر، والإقامة في الفنادق، و إرتياد المطاعم والترفيه، ومتاجر التجزئة، كما يمكن استخدام النقاط للتبرع للأعمال الخيرية. وتتضمن قائمة الشركاء الرئيسيين لـ "أمريكان إكسبريس" كلاً من: الخطوط الجوية الملكية الأردنية، والخطوط الجوية البريطانية، ومجموعة فنادق "هيلتون"، وفنادق ومنتجعات "جميرا"، وشركة "هيرتز" لتأجير السيارات، ويمكن الحصول على قائمة الخيارات عبر زيارة الموقع الإلكتروني: www.americanexpress.com.jo/membershiprewards

* لا تعني عبارة "لا حدود مسبقة للإنفاق" إمكانية الإنفاق بلا حدود على بطاقتك، إنما المقصود منها أن الموافقة على مشترياتك تخضع لعوامل محددة مثل نمط الإنفاق، السجل الإئتماني، بالإضافة إلى مصادر مالية أخرى ضمن متناول أمريكان إكسبريس الشرق الأوسط.

** يخضع حصول العملاء على النقاط من برنامج Membership Rewards للشروط والأحكام.

My life. My card.

بنك الإسكان
Housing Bank

البنك الفوري 400 5200 06

الأدوات الاستثمارية في المصارف الإسلامية

تواجه المصارف الإسلامية في حيز التطبيق عدداً من التحديات التي تعيق عملها وتحد من إمكانيات تطويرها، ومن هذه التحديات مشكلة السيولة وغياب الاستثمار طويل الأجل. ويمكن للأدوات المالية الإسلامية أن تساهم في مواجهة هذه التحديات والتخفيف من آثارها.

وتقسم مشكلة السيولة التي تواجه المصارف الإسلامية إلى شقين: إدارة فائض السيولة، ونقص السيولة.

فالمصارف التقليدية تستطيع أن توظف فائض السيولة لديها وذلك من خلال تقديم القروض البينية لليلة واحدة أو أكثر، أو من خلال الأسواق النقدية التي تتوفر فيها أدوات نقدية تلائم طبيعة عمل تلك المصارف.

أما في حالة المصارف الإسلامية فإن الأمر يختلف تماماً، فإن القروض بفوائد لا تجوز لا أخذاً ولا عطاءً، لذلك لا تستطيع هذه المصارف توظيف الفوائض لديها بهذه الطريقة، كما أنها لا تستطيع توظيفها في الأسواق النقدية؛ لأن الأدوات في هذه الأسواق تعتمد على الفائدة المحرمة شرعاً.

من هنا تبرز الحاجة إلى أدوات مالية إسلامية تستطيع المصارف الإسلامية من خلالها أن توظف الفائض لديها وفي نفس الوقت تبقى إمكانية تسييلها قائمة وبأقل تكلفة. لذلك فإن الأدوات الاستثمارية الإسلامية تقدم البديل المناسب لهذه المصارف، وحتى تستطيع هذه الأدوات القيام بدورها لا بد من وجود سوق ثانوية للأوراق المالية الإسلامية، فكما هو معروف يزدهر العمل المصرفي بوجود أسواق مالية ثانوية ليتم من خلالها الاستثمار في أصول مالية قصيرة الأجل جداً، والتي تستطيع أن تحولها إلى نقد سائل بسرعة كبيرة،وبتكلفة تحويلية ضئيلة.

كما أن هذه الأدوات المالية الإسلامية ستشكل الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه سوق نقدية إسلامية.

أما بالنسبة لمشكلة نقص السيولة فإن المصارف الإسلامية تتعرض لها بسبب اختلاف طبيعة عملها عن نظيرتها التقليدية، حيث تنشأ أزمة السيولة من أن المصرف لا يستطيع في إطار المشاركة في الربح والخسارة أن يسترد تمويله ما لم يصل المشروع إلى مرحلة الإثمار الناجح.

وذلك أمر بديهي لأن الاستثمار يكون على شكل أصول عينية يصعب تسييلها بسرعة، ولكن في حال تصكيك هذه الاستثمارات فإنه يمكن بيع هذه الأدوات في السوق الثانوية والحصول على السيولة اللازمة.

إن المصارف الإسلامية وإن كانت قد حققت نجاحاً في إيجاد البديل المصرفي الإسلامي، إلا أنها في مجال استخدام هذه الأموال قد ركزت على التمويل قصير الأجل الذي برز من خلال ارتفاع نسبة المرابحات التي تجريها، والتي انصرفت غالباً إلى قطاع التجارة وذلك على حساب الصيغ التمويلية الأخرى كالمشاركات والمضاربات.

ولا يحتاج الأمر إلى بصيرة ثاقبة حتى ندرك أن هذا الدور الذي تؤديه المصارف الإسلامية بهذا الوصف لا يختلف من ناحية اقتصادية عما تقوم به المصارف التقليدية من حيث التركيز على التمويل قصير الأجل، وإهمال التمويل المتوسط وطويل الأجل الذي يسهم فعلاً في تمويل مشاريع اقتصادية تنموية، والتي تفتقر إليها البلدان الإسلامية.

وأشكال التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامية هي في معظمها أشكال العوائد الثابتة مثل المرابحة والإجارة والتي هي أيضاً ذات مستوى مخاطرة أقل، بالرغم من أن ذلك يشير إلى مرونة وتكيّف العمل المصرفي لمتغيرات البيئة التي يعمل فيها، إلاّ أنه يعد انحرافاً في مسيرة العمل المصرفي عما كان متوقعاً له. ولمعالجة هذا الخلل وإعادة التوازن إلى نشاطات البنوك الإسلامية لا بد من إحداث تغيير في أساليب التمويل التي يمكن أن تستخدمها هذه البنوك.

ويمكن للأدوات الاستثمارية الإسلامية أن تقدم تمويلاً طويلاً ومتوسط الأجل، حيث يمكن للمصارف الإسلامية أن تعيد التوازن لاستثماراتها من خلال توظيف الأموال المودعة لديها في صكوك استثمارية طويلة الأجل، فليس من الضروري أن تقوم المصارف بعمليات الاستثمار المباشر لهذه الأموال.إن وجود الأدوات الاستثمارية الإسلامية ووجود مؤسسات متخصصة في استثمارها سوف يخفف عن المصارف الإسلامية تكاليف دراسات الجدوى والترتيبات الأولية للمشروعات، كما يمكن لهذه الصكوك أن تخفف عبء متابعة المشروع وإدارته طالما أن هناك جهة تتولى توظيف هذه الأموال وإدارتها ومتابعتها.

ويمكن للمصارف الإسلامية أن تعيد التوازن لنشاطاتها التمويلية وذلك من خلال المساهمة في آلية عمل الصناديق الاستثمارية الإسلامية سواء بطرح فكرة المشروع، أو تقديم دراسة الجدوى لهذه المشاريع، أو تكوين الصندوق وإدارته والمشاركة فيه.

من هنا يمكننا القول إن الأدوات الاستثمارية الإسلامية تشكل ضرورة لدعم وتطوير العمل المصرفي الإسلامي، إن لم تكن جزءا لا يتجزأ منه.←

زاهرة بني عامر

مجلس العمل اللبناني في أبوظبي كرّمه

رياض سلامة: نُعِدُّ لإطلاق الأسواق المالية

أقام مجلس العمل اللبناني في أبو ظبي برئاسة **المهندس سفيان الصالح** ندوة اقتصادية وغداء تكريميا لحاكم مصرف لبنان **رياض سلامة**، في حضور محافظ مصرف الإمارات المركزي **سلطان بن ناصر السويدي**، المدير العام رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي **الدكتور جاسم المناعي**، النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي **خلفان الكعبي**، النائب الأول لحاكم مصرف لبنان **رائد شرف الدين**، القائم بأعمال السفارة اللبنانية في أبو ظبي **فرح الخطيب الحريري**، رئيس الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم **ألبير متى** وسفراء مصر والأردن وفلسطين وحشد من رجال الأعمال الإماراتيين واللبنانيين ورؤساء مجالس الأعمال في أبو ظبي.

وخلال اللقاء تحدث سلامة، ومما قاله «بنظرة سريعة إلى ما يجري حولنا في العالم العربي ودول المتوسط، نرى أن المنطقة تعيش حالة من التراجع في إمكانياتها الاقتصادية، وتراجعاً في احتياطات العملات الأجنبية وارتفاعاً بالفوائد، وأحياناً تراجعاً بسعر العملة مقارنة بالدولار، واستراتيجية مصرف لبنان المركزي تتوخى المحافظة على الاستقرار في سعر صرف الليرة تجاه الدولار الاميركي بشكل أساسي، خصوصاً ان كل الإمكانات متاحة لتحقيق ذلك من خلال أولاً: امتلاك مصرف لبنان موجودات بالعملات الاجنبية بلغت 36 مليار دولار باستثناء الذهب، وثانياً: امتلاك القطاع المصرفي اللبناني لودائع تساوي تقريباً حدود 130 مليار دولار والتي توازي ثلاثة أضعاف الناتج

المحلي، يضاف إليها 25 مليارا ودائع المصارف اللبنانية العاملة في الخارج، لذلك فإن المصرف وفي هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها لبنان والمنطقة العربية بأسرها، يعمل على إعادة ضخ السيولة وتحريك السوق وحث المصارف على ممارسة سيولة مسؤولة مع القطاعات الاقتصادية في سبيل تخطي هذه المرحلة الصعبة والدقيقة».

أضاف: «من هنا فإن مصرف لبنان توصل من خلال سياسة الاستقرار في سعر صرف الليرة إلى إدخال العملة الوطنية كعملة للتسليف، الأمر الذي وسع حتما مجالات التسليف في لبنان. وفي أواخر العام 2012 أقرضت المصارف في لبنان إلى القطاع الخاص ما يعادل 43 مليار دولار، والجزء الأكبر من هذه القروض جاءت من قرار جعل الليرة أساسا للتسليف، وإننا حاليا في مرحلة الإعداد لإطلاق الأسواق المالية مستندين بذلك على القانون الذي أقر اخيرا في مجلس النواب. إن تفعيل أسواق رأس المال في لبنان هو لمصلحة القطاع الخاص، وسوف يؤمن فرص عمل أكثر بشكل مباشر أو غير مباشر، ويساعد على تخفيض مديونية القطاع الخاص من خلال إصدار أسهم، كما سيساعد على توزيع أفضل لمديونيته من خلال إصدار سندات تؤدي إلى جدولة أفضل لاستحقاقات دينه. ومن هنا تأتي أهمية الدور الذي تؤديه كل من المؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة في هذا المجال»

كما تحدث في اللقاء المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي **الدكتور جاسم المناعي**، فنوه «بمكانة مصرف لبنان ودوره الهام»، وقال: «لدى المؤسسات المالية العربية ثقة كبيرة في لبنان، لذلك يستمر العمل على دعم اقتصاده بالرغم من جميع الظروف الصعبة التي واجهها ويواجهها حتى يومنا هذا، من خلال برنامج تمويل التجارة العربية بقيمة تبلغ أكثر من مليار و600 مليون دولار أميركي بفوائد مخفضة جداً. حيث استفاد من هذا البرنامج أكثر من 25 بنكاً في لبنان، ويدل هذا على الثقة الكبيرة في لبنان واقتصاده».

قرّرت توزيع مكافآت

مجموعة البركة المصرفية: ارتفاع الأرباح والموجودات 11 %

الشيخ صالح عبد الله كامل
رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية

عبد الله عمار السعودي
نائب رئيس مجلس الإدارة

عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

قـرّرت الجمعية العامـة في مجموعة البركـة المصرفيـة في اجتمـاع عقدته اعتماد توصية لمجلـس الإدارة بتوزيع الأرباح بعـد الحصول علـى الموافقات المطلوبـة من الجهات الرسـمية بحيث يتم تحويل 10 في المئة إلى الاحتياطي القانونـي وذلك بواقـع 13,302,751 دولاراً أميركيـاً، وتوزيـع أربـاح نقدية قدرهـا 35,506,625 دولاراً أميركيـاً بواقع 3.5 سنت للسهم الواحد، وترحيل مبلـغ 84,218,130 دولاراً أميركيـاً للأربـاح المبقـاة، واعتمـاد توصيـة مجلـس الإدارة بتوزيـع أسـهم منحـة على المساهمين المسـجلين في تاريخ الانعقاد بواقع سـهم واحـد عن كل 30 سـهماً مدفوعاً (قيمتها 33,815,833 دولاراً أميركياً) مـن الأرباح المبقاة بعد الحصول علـى الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية.

كما قـررت صـرف مكافـأة لأعضاء مجلـس الإدارة، والموافقة على توصية مجلـس الإدارة بإعادة تعيين (أرنسـت آند يونغ) كمدققين مستقلين لحسابات البنـك للسـنة المنتهية فـي 31 كانون الأول/ديسمبر 2013 وتفويض مجلس الإدارة بتحديـد أتعابهـم وذلـك بعـد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

وصادقـت الجمعيـة العامـة فـي اجتماعها على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع بتحويل 33,815,833 دولاراً أميركياً إلى رأس المال وإصدار أسـهم مجانية مقابلها، للمساهمين المسجلين فـي تاريـخ الانعقاد بواقع سـهم واحد لكل 30 سـهماً. كما تمت الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي، وتفويـض مجلـس الإدارة ومنحه الحق فـي تفويـض من يـراه لاتخـاذ جميع الإجـراءات اللازمـة والمطلوبـة لتوثيق ولإشهار الزيادة في رأس المال وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي.

وقد اعتبر **الشـيخ صالـح عبد الله كامل** رئيـس مجلـس إدارة المجموعة أن النتائج المتميزة التي تحققت خلال العام 2012 تجسيد حي لنجاح نموذج الأعمال الذي اعتمدتـه المجموعة، وهو نموذج يعكس قيم الصيرفة الإسـلامية الحقة، واسـتراتيجيات الأعمال النافذة البصيـرة، مع توفـر الخبـرات الإدارية المتميـزة القـادرة علـى ترجمـة هذه القيم والاستراتيجيات على أرض الواقع بصورة خلاقة.

أمـا عضـو مجلـس الإدارة والرئيس التنفيـذي للمجموعـة **عدنـان أحمـد يوسـف** فأكد «أن التوزيعـات النقدية وأسـهم المنحـة الموزعة للمسـاهمين تعكس النتائـج المتميزة التي حققناها خـلال العـام 2012، والتـي تجسـد بدورهـا مجموعـة المبـادرات التـي أطلقـت خلال العام المنصـرم، وتتمثل في مواصلة تحسـين جـودة المنتجات والخدمـات المقدمة وطـرح المزيد من المنتجات المبتكرة، والتوسع في شبكة الفـروع التابعـة لوحـدات المجموعة، والدخـول إلـى أسـواق جديـدة، إلـى جانب تحديث وتطوير البنية البشـرية

والتشغيلية والرقابية والفنية على مستوى المجموعة والوحدات المصرفية التابعة».

ويذكر أن النتائج المالية لمجموعة البركة المصرفية للعام 2012 حققت زيادة ملحوظة في صافي أرباحها للعام 2012، حيث ارتفع بنسبة 11 في المئة ليصل إلى 235 مليون دولار أميركي، وارتفع مجموع الموجودات بنسبة 11 في المئة ومجموع التمويلات والاستثمارات بنسبة 21 في المئة والودائع بنسبة 12 في المئة ومجموع الحقوق بنسبة 9 في المئة بنهاية كانون الأول/ديسمبر 2012 وذلك بالمقارنة مع نهاية كانون الأول/ديسمبر 2011، وتؤكد جميع هذه النتائج الديمومة التشغيلية والربحية المتنامية التي تتمتع بها المجموعة والتي جعلت أداءها المالي في تنام مضطرد على مدار السنوات الماضية، والناجمة عن سلامة الاستراتيجيات التشغيلية للمجموعة، علاوة على شبكة تواجدها الجغرافي المنوعة والواسعة، إلى جانب متانة مواردها المالية والفنية والبشرية والخدمات والمنتجات المختلفة التي تقدمها إلى جانب قاعدة العملاء والمستثمرين المتنامية، وذلك بالرغم من الظروف البالغة الصعوبة التي خيمت على بيئة الأعمال والمصارف والاقتصاد العالمي خلال العام المنصرم.←

الموجودات بلغت 12.3 مليار ليرة

بنك البركة التركي رفع صافي دخله 22 %

رفع بنك البركة التركي للمشاركة، التابع لمجموعة البركة المصرفية صافي دخله بنسبة 22 في المئة خلال العام 2012، كما تعززت حقوق المساهمين فيه بنسبة 22 في المئة ومجموع الموجودات بنسبة 18 في المئة والودائع بنسبة 17 في المئة والتمويلات والاستثمارات بنسبة 23 في المئة.

ونجح البنك في رفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 27 في المئة ليبلغ 648.6 مليون ليرة تركية خلال العام 2012، وبعد خصم المصروفات التشغيلية، ارتفع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 15 في المئة ليبلغ 303.3 مليون ليرة، في حين بلغ صافي الدخل 195.6 مليون ليرة (108.7 ملايين دولار أميركي)، بارتفاع نسبته 22 في المئة بالمقارنة مع العام 2011.

ونمت موجودات البنك بنسبة 18 في المئة لتصل إلى 12.3 مليار ليرة (6.9 مليارات دولار أميركي) بالمقارنة مع 10.5 مليارات ليرة عام 2011، وقد

فخرالدين ياشي
عضو مجلس الإدارة ومدير عام بنك البركة التركي للمشاركة

استثمرت هذه الزيادة في تمويل النمو في عمليات تمويل المرابحة والاستثمارات، حيث ارتفعت قيمتها بنسبة 23 في المئة لتبلغ 9.6 مليارات ليرة (5.4 مليارات دولار أميركي)، بالمقارنة مع العام السابق. وقد تم تمويل هذه الزيادات عن طريق قيام البنك بزيادة نطاق المنتجات الاستثمارية وزيادة شبكة الفروع، مما رفع حسابات ودائع العملاء وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار بنسبة بلغت 17 في المئة لتصل قيمتها إلى 10.6 مليارات ليرة (5.9 مليارات دولار أميركي) عام 2012 وهي تمول ما مجموعه 86 في المئة من إجمالي موجودات البنك، كما تعززت حقوق المساهمين بنسبة 22 في المئة ليبلغ مجموعها 1.2 مليار ليرة (689.3 مليون دولار أميركي) في نهاية العام 2012.←

العمل المصرفي الأخلاقي

تقوم العديد من الدول والمنظمات بخطوات جادة لمناهضة الأسلحة الذرية النووية والدعوة لتحرير العالم منها نهائياً لينعم أطفال المستقبل بعالم خالٍ من هذه الأسلحة الفتاكة، وما حدث بسبب استخدام الأسلحة الذريــة ليس بعيدا عن الذاكـرة وما زالت آثاره باقية للتذكير بجسـامة ما تم. ولقد شـهدت المنامة عاصمة البحرين قبل أيام نشـاطا محموما للدعوة الصادقة من أجل عالم خالٍ من كافة الأسلحة النووية الفتاكة.

وكما ذكرت فإن جهات وشـعوباً كثيرة تدعو لمحاربة هذه الأسلحة، ولكن هناك بعض البنوك والمؤسسـات الماليـة أياديها ملطخة بالدماء خاصـة وأنها تدعـم بل وتقـوم بتمويل إنتـاج هذه البضاعـة المدمرة و«الماحيـة» للبشـر والطبيعة مـن الوجود. ومن الإحصائيـات التي تم حصرهـا تبين انخراط المئات من البنوك الكبيرة وشـركات الاسـتثمار المالـي وصناديق التقاعد وشـركات التأمين في الاسـتثمار في تمويل هذه النشاطات السـوداء سعياً وراء الأرباح العالية التي يسيل لها لعاب فاقـدي الضمير وليحترق العالم طالما الجيـوب مليئة بالأرباح، وطالما سـيفرح المسـاهم ويغدق في إعطاء المكافآت لمجلـس الإدارة ويجدّد لهـم العضويـة لفترات وفتـرات، يحدث هـذا في وضح النهـار بالرغم مـن وجود عـدة محاذيـر مصرفية تحظـر تمويل الأسـلحة الفتاكة بل كل الأسـلحة. ولكن قبـل وجود هذه المحاذير، لنسـأل هـل هذا العمل المصرفـي أخلاقي؟ وهل الحصـول على الأرباح والفوائـد العالية يبرر مثـل هذه الأعمال وتمويل هذه الأسـلحة الفتاكة التي تعتبر العدو الأول ضد البشرية وضد كل كائن ما بين السماء والأرض من خلق وزرع ونبت وأنعام وهواء ومياه وغيره.

هناك دعوات جـادة «لأخلقة» العمل المصرفي وجعلـه عملاً أخلاقياً نظيفـاً قبل أن يكون فعلاً مادياً محضاً يبحث عن زيادة الدخل وتضخم الأربـاح وليحدث مـا يحدث بعيـدا عن «البنـك» وملاكه. ولكـن العمل الأخلاقـي يحتاج إلى أخـلاق ذات نظرة عميقة في مـردود الأعمال وما يترتب عليها من نتائج.

وبطبيعة الحـال، فإن العمل الأخلاقي، فـي أي مهنة أو حرفة، يفتح المجال واسـعا لاسـتقطاب شـريحة كبيرة من العملاء والمسـتهلكين وأصحـاب العلاقة، وهذا من دون شـك سـيفتح الباب لولـوج الأرباح، التي ربما تكون بسـيطة في نظر الجشـعين، ولكنها مسـتدامة بوتيرة متصاعـدة وهكذا للعمـل الأخلاقي مردود معنوي وكذلـك أيضاً مردود مادي لمن يبحث عن المادة السوداء السمخة.

والقطـاع المصرفـي المهنـي يقـوم ويعتمـد بصفة أساسـية على المسـتهلكين المتميزيـن مـن الزبائـن والمودعين وهذه الشـرائح، في نظرنـا، يهمها ولحد كبيـر تقديم وتلقي الأعمال الأخلاقية وبما يشـمل إدارة مشـاريعهم وأموالهـم بطريقـة نزيهـة وشـفافة لدرجة توضح أن هـذه الأمـوال «أخلاقية» وغير ملوثـة بدماء الأبريـاء الذين تعرضوا أو سـيتعرضون لمثل هذه الأسـلحة الذريـة الفتاكة التي يتـم إنتاجها وزيادتها كل يوم بدعم من أموالهم المسـتثمرة وودائعهم التي سلموها عن طيب خاطر للبنوك.

إن المناهضـة الشـعبية النخبوية للأسـلحة النووية الذرية سـتكون عديمة الأثر إذا كانت هناك جهات من المجتمع نفسه تقوم بتوفير وضخ السيولة لإنتاج هذه الأسلحة ودعم المصانع والبحوث المرتبطة بها، ولذا فـإن تجفيف هذه المنافذ سـيكون عنصرا فعالا فـي التأثير على إنتاج هـذه الأسـلحة وغيرها من المنتجات الضارة وما أكثرها في اسـتقطاب أموال البنوك.

وبمـا أن غالبيـة هـذه الأموال تأتي مـن البنوك وصناديق وشـركات الاستثمار فهناك مسؤولية أخلاقية تحتم على هذه الجهات وقف التمويل وسد هذا المنفذ، ونقول للبنوك المنخرطة في هذا النشاط، عليكم القيام بدوركـم في تقديـم العمل المصرفـي الأخلاقي والارتقاء بهـذه المهنة الشـريفة إلى آفـاق الأخلاق الرحبة دون النظر للجهـات الأخرى وتأثير مراكـز «اللوبي» و«النفوذ» التي تدعم هذه النشـاطات الفتاكة لتحقيق مأربها وأجندتها الخاصة، ولنعمل ما في يدنا ولنعمل كل ما في وسعنا عمله بأخلاقيات عالية وهذا في حد ذاته سـيمثل «موقفاً ايجابياً» وعبرة للآخرين.

ولتكن المهنـة المصرفية مهنة «أخلاقية» قبل أن تكون مادية عديمة الروح والشـعور. ومجالات الاستثمار المصرفي عديدة ومتعدّدة وتوجد في كل الأصقاع والوديان. فلندعم الزراعة لنقطف زهرة أو سـنبلة قمح ولندعـم الصناعة لنقطـف التكنولوجيـا الرخيصة التي تسـهل الحياة للجميع ولندعم التعليم لنقطف عقولاً يانعة تضمن لنا مسـتقبلاً مشرقاً ولندعم المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة لتوفير لقمة العيش لملايين البشـر ولندعم كل ما هو ضروري للإنسـانية من أجل إنسـان الغد،غد المسـتقبل الآمن، ولنترفـع وننأى بأنفسـنا عما يضر البشـرية ويهدد سـلامتها وبقائها ولنقفـل خزائننا ومكاتبنا في وجههـم، حتى لا نندم ونبحث عن «جوائز نوبل» جديدة لنكفر عما اقترفناه من أعمال سـوداء ملطخة بالدماء والأشـلاء لأن هذه الأسلحة المّدمرة يتم إنتاجها من أجل القتل القاتل فقط وليس لأي مهمة أخرى.

وليكن ما فعله «نوبل» بعد سـوء استخدام منتجه عبرة لنا لنبتعد عن هذا النشـاط المخيف والضار للبشرية، وعبرة لنا تدفعنا للتمسك القوي بالالتزام بالعمل المصرفي الأخلاقي، وبالأخلاق ستربحون وستسودون، حيث ذهـب أصحاب الأخلاق، لو كنتم تعلمـون، بخيري الدنيا والآخرة، ولنكن في زمرتهم.

د. عبد القادر ورسمه غالب

المستشار القانوني ومدير أول دائرة الشؤون القانونية لبنك البحرين والكويت

أستاذ قوانين الأعمال والتجارة بالجامعة الأميركية بالبحرين

140 مليار دولار « تطفو » تحت المياه اللبنانية

وُلدنا وعشـنا في لبنان على مثل شعبي يقول: «خبّي قرشك الأبيض ليومك الأسـود»، فإذا ما خبّأته الطبيعة العكس تماماً، احتياطيـات نفـط أسـود وغاز ظهرت كخشـبة خـلاص للبلد الغارق فـي دَين عام تكلفه فوائده وتوابعهـا 4 مليارات دولار سنوياً، ووصل حالياً إلى 58 ملياراً، وهو إلى مزيد.

وقد أكّد خبير بريطاني أن في لبنان احتياطيات من الثروتين قيمتهـا 140 مليـار دولار، فذكـر ديفيـد رولانـدس، المديـر التنفيذي لشركة «سبيكتروم جيو» البريطانية، أنها عثرت على ما يجعل لبنان «أحد أكبر منتجي الغاز في شـرق المتوسـط» باكتشافها 25 تريليون قدم مكعبة تحت مياه إقليمية بالساحل الجنوبي مساحتها 3000 كيلومتر مربع.

الكميـة تعنـي أكثر من 707 مليـارات متر مكعـب، قيمتها حالياً 40 مليار دولار، وهـي احتياطيات تزيد 3 مرات عما في الجارة سـوريا كمقارنة، علماً بأن الخبراء يتوقعون للسـعر أن يتضاعف مستقبلاً.

وأضاف رولاندس أن «سـبيكتروم جيو» تقوم بمسح زلزالي في منطقة البقاع، بالشـمال الشـرقي للبنان، بحثاً عن مكامن برية للنفط والغاز، في وقت احتدم فيه التنافس بين 40 شركة عالمية للفـوز بامتيازات البحث عن الثروتيـن حالياً في الماء، مـن أصل 120 أبدت اهتماماً، «وهذا تدافع كبير لم أرَ مثله منذ فتحت ليبيا في 2004 مجال البحث عن الغاز».

ونقلـت صحيفة «التايمز» البريطانيـة عن مالكولم غراهام-وود، وهو محلل لشؤون الطاقة في بنك «في.إس.إي كابيتال»، أن معظم الشركات النفطية تقوم بمناورات أحياناً حين تسعى للفـوز بامتيـازات البحـث والتنقيب، لذلـك قـال: «أعتقد أنها (احتياطيـات الغاز) أكثر بكثير مـن 25 تريليون قدم مكعبة، وللجميع اهتمام كبير بهذه الثروة في ذلك الموقع من العالم».

ومـن المتوقـع أن تبـدأ أول عمليـة تنقيب فـي 40 منطقة مائيـة بنهايـة 2015 والإنتاج في العام الذي يليه، بحسـب ما أعلن وزير المياه والطاقة، جبران باسـيل، الذي أكد أن بإمكان احتياطيات مكمن واحد من الغاز عُثر عليها في مياه السـاحل الجنوبـي «توفير احتياجات محطات الكهربـاء اللبنانية طوال 99 سنة».

والاحتياطيات من الغاز، الشـبيهة لجهة الكمية لما لإسرائيل في سواحلها الشـمالية، قد تكون أكبر مما في سواحل قبرص وقـد تصل قيمتهـا 100 مليار دولار، ويمكـن تصدير 90 ألف برميـل يومياً منها بعـد 7 أعوام على الأكثر، وطوال 20 سـنة مقبلـة؛ لأنها بحجم 640 مليون برميـل تقريباً، منها 440 في المياه الإقليمية الشمالية وحدها.

وفي تقرير رفعه الاستشـاري الفرنسـي، بيسـيب فرانلاب، لوزارة الطاقة والمياه اللبنانية، أكد أن 15 تريليوناً من الأقدام الغازيـة المكعبة تغفو تحـت الماء هناك أيضـاً، وهو ما يرفع الاحتياطيـات إلى 40 تريليـون قدم، أي تقريبـاً تريليون متر مكعب، وبها وحدها يدخل لبنان نادي المصدّرين، وبها يسـدّد ديونه فيرتاح ويُريح.

كمال قبيسي - لندن

المفوضية المصرفية العربية: جهاز يؤسس لدور عربي فاعل في القرار المالي الدولي

اتحاد المصارف العربية في اجتماعات استضافتها الجامعة العربية

التويجري وفتوح يبحثان إنشاء المفوضية المصرفية العربية

في اجتماعين منفصلين في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بين الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية **الدكتور محمد إبراهيم التويجري** والأمين العام لإتحاد المصارف العربية **وسام حسن فتوح** في حضور كل من **الدكتور بابكر محيي الدين الصديق** المستشار الأول في الإتحاد والمستشار **الدكتور حسن العالي** ومدير مكتب الاتحاد في القاهرة **هاني عبدالله**، ومدراء الإدارات الاقتصادية المعنية في جامعة الدول العربية تم البحث في مسألة إنشاء المفوضية المصرفية العربية، حيث تمت مناقشة آليات بلورة الفكرة والإتفاق على حيثياتها، وتناول المجتمعون الأفكار والمقترحات الواردة في المذكرة المختصرة المقدمة والحاجة إلى تأكيد إنشاء هذه المفوضية لتحقيق الأهداف الواردة في مذكرة الاتحاد ومظلة الجامعة العربية، وقد شدد الدكتور التويجري بأن الجامعة ستدعو إلى اجتماع آخر يحضره عدد من محافظي المراكز المالية وممثل عن صندوق النقد العربي وإتحاد المصارف العربية وإدارة الشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية للبحث في المشروع، على أن يتم إعداد مشاريع الوثائق الاساسية الخاصة بالمفوضية من حيث النظام الأساسي والأهداف ليرفع بعدها المشروع كاملاً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه المقبل في شهر أيلول/سبتمبر 2013 للموافقة على إنشاء هذه المفوضية.

وكان الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح قد شارك في إجتماع تحضيري عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لبحث مبادرات المجتمع المدني العربي في مرحلة ما بعد النزاعات، وذلك تنفيذاً لمقررات قمة الرياض الاقتصادية الأخيرة التي دعت المؤسسات العربية العاملة على اختلافها إلى تقديم مبادرات جديدة لتصدير برامجها ومشاركتها، حيث عرض المشاركون كل من موقعه الدور الذي قد يقوم به في هذا الإطار.

د. محمد التويجري الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية ووسام حسن فتوح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية

الإجتماع الذي ترأسه نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية **أحمد بن حلّي** قدم خلاله فتوح مشروع مساهمة الاتحاد في الدور المطلوب كجزء من المسؤولية الاجتماعية التي يلتزمها، وقد تقدم باقتراحين رئيسيين، الأول يقوم على دعوة المؤسسات والمنظمات الدولية

– عبر جامعة الدول العربية إلى وضع برنامج متكامل لبناء القدرات وتقديم المعونة التقنية لمؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، ويكون للاتحاد دور فاعل في هذا المجال عبر المساهمة بتقديم المشورة (Consulting) ومتابعة تنفيذ البرنامج، ويتمثل الاقتراح الثاني بإنشاء صندوق (Fund) لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بشكل عام، مع التركيز على الدول التي تعاني حكوماتها من عجز مالي.

وقد اقترح فتوح دعوة الصناديق التمويلية العربية، والصناديق السيادية العربية، وبنوك التنمية الإقليمية (كالبنك الإسلامي للتنمية والبنك الأوروبي للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية)، وغيرها من المؤسسات التمويلية العالمية، إلى المساهمة في تمويل الصندوق المذكور، كما اقترح فتوح أن يقوم هذا الصندوق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية عبر الطرق التالية: إما مباشرة من الصندوق إلى تلك المشروعات، وإما عبر إنشاء خطوط إئتمان داخل عدد من المصارف العربية، إما عبر مؤسسات حكومية متخصصة.

وفي هذا الإطار، أبدى الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الإستعداد للمساهمة بشكل فاعل في هذا الموضوع وذلك عبر القيام بتحديث الدراسة التي أعدّها الاتحاد بالاشتراك مع البنك الدولي حول التمويل المصرفي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، وعبر الإضاءة على مكامن الحاجة للتمويل، سواء جغرافياً، أو قطاعياً أو غيره.

أما أهداف هذه المفوضية فهي:

- المشاركة في صياغة التشريعات المصرفية والمالية الصادرة عن المنظمات الدولية كـ (لجنة بازل، FATF، ICC، FSB، IMF).
- وضع التشريعات المصرفية العربية الملائمة لخصوصيات العمل المصرفي العربي والعمل على الاعتراف بها دولياً.
- وضع التشريعات المصرفية المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي.
- دراسة وتحليل القرارات والقوانين والتشريعات الدولية الملزمة للقطاع المصرفي العربي وطرح وسائل وآليات تنفيذية للتعامل معها.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والمصرفية والمالية.
- إصدار التقرير المالي والاقتصادي العربي الموحد (على غرار تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). ←

المفوضية المصرفية العربية تترجم الحاجة إلى مرجعية مصرفية عربية للقطاع الخاص تفوّض تمثيل مصالحه

الأسباب الموجبة لإنشائها

هي هيئة مرجعية مصرفية عربية تحظى بمباركة واعتراف الجامعة العربية بها، واستخدام مصطلح «مفوضية» للكيان المصرفي المقترح هو تعبير عن كون هذا الكيان سوف يفوض لتمثيل مصالح القطاع المصرفي العربي الخاص فقط، أي من غير الحكومات ومصارفها المركزية، وسيعمل بالتنسيق الكامل مع المصارف المركزية العربية والمؤسسات المالية والنقدية العربية المشتركة في أداء مهامه.

وتبين المؤشرات المالية والاقتصادية للاقتصاد العربي بأن حجمه يبلغ 2.5 تريليون دولار، وحجم الصادرات النفطية العربية حوالي 970 مليار دولار، وسجل الفائض في الحساب الجاري للمنطقة العربية حوالي 345 مليار دولار، كما تمتلك الدول العربية قطاعاً مصرفياً يدير موجودات تبلغ حوالي 2.6 تريليون دولار، بالإضافة إلى سوق مالي تبلغ رسملته حوالي 990 مليار دولار. ومع ذلك، فإن هذا الهيكل الاقتصادي الغني بمقوماته لا يزال يفتقد إلى التأثير الموازي في مراكز القرار الاقتصادي والمالي الدولي كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ولجنة بازل، ومنظمة FATF وغيرها، وهو أمر ينتقص من حق المنطقة العربية ومؤسساتها المالية قدرتها في التأثير في القرارات والتشريعات والقواعد التنظيمية للعمل المالي خصوصاً في ما يطال المنطقة العربية.

من هنا، جاءت مبادرة إتحاد المصارف العربية لإنشاء «المفوضية المصرفية العربية» لتكون منصة للمؤسسات المالية العربية، قادرة على التأثير بشكل فاعل في صياغة التشريعات المالية الدولية، وتكرّس وجودها كقوة فاعلة ومؤثرة تحفظ مصالحها المصرفية والاقتصادية، باعتبار الاتحاد مرجعاً أساسياً يعمل بالتنسيق مع البنوك المركزية العربية، والقطاعات المصرفية العربية، ويشكل مركز تواصل فاعل عبر مؤتمراته ومنتدياته التي تجاوزت الـ13 اجتماعاً سنوياً، ومن خلال دوره المميز والفاعل في صقل الموارد البشرية في القطاع المصرفي العربي وكمحاضر أساسي عن الجانب العربي في محافل دولية مؤثرة.

ويتوزع مشروع المفوضية وفق آليات تتناول هيكلية المفوضية وأهدافها. ←

قررت زيادة رساميل المؤسسات والصناديق المشتركة

انعقاد الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية في دبي

وافقت الهيئات المالية العربية ترجمة نتائج القمة العربية الاقتصادية التي انعقدت في العاصمة السعودية الرياض على زيادة رأسمال الصناديق العربية بنسبة تتراوح بين 50 و100 في المئة خلال السنوات الخمس المقبلة، ورسمت «خارطة طريق» لإيجاد مناخ استثماري يساهم بإنشاء مشاريع مشتركة تؤدي إلى اتساع أسواق العمل العربية ودعم حركة الاستثمار وزيادة التبادل التجاري.

وكانت الهيئات المالية العربية قد عقدت اجتماعاتها السنوية المشتركة في مدينة دبي بمشاركة وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي، وضمّت تلك الاجتماعات اجتماع مجلس المساهمين في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، والاجتماع السنوي لمجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، واجتماع مجلس المساهمين للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، والاجتماع السنوي لمجلس محافظي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والاجتماع السنوي لمجلس محافظي صندوق النقد العربي، إضافة إلى اجتماع الدورة الاعتيادية الرابعة لمجلس وزراء المالية العرب.

الشيخ حمدان بن راشد: الفجوة الغذائية 41 مليار دولار والتحديات الاقتصادية تفرض علينا التكامل

الافتتاح

وقد افتتح الاجتماعات نائب حاكم دبي **الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم** بكلمة رحّب فيها بالحضور والمشاركين وقال فيها: «إن التعاون الإقليمي والعمل العربي المشترك والسعي نحو خلق مناخ استثماري يواكب كافة التطلعات المستقبلية لإقامة العديد من المشروعات الإقليمية المشتركة لمواجهة جميع التحديات التي ستؤدي بالطبع إلى اتساع أسواق العمل ودعم حركة الاستثمارات وزيادة التبادل التجاري».

«إن مجتمعاتنا العربية تواجه العديد من التحديات، وفي ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم، التي تفرض علينا ضرورة التكامل الاقتصادي والاجتماعي، انخفض معدل النمو الحقيقي في المنطقة العربية من 6.4 في المئة في عام 2010 إلى 4.2 في المئة في عام 2011، وارتفعت معدلات الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية بين 22 في المئة إلى 86 في المئة، وانخفضت التدفقات المالية الخارجية من 20 مليار دولار أميركي إلى 16

مليار دولار أميركي، وتواجه أسواق العمل مشكلات جوهرية بسبب ارتفاع معدلات البطالة، ويقدر حجم العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي 17 مليون، وتصل بطالة الشباب والتي تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه بعض الدول في المنطقة العربية إلى مستويات مرتفعة تتراوح بين 18 في المئة إلى 30 في المئة وتختلف جذور المشكلة من بلد لآخر وإن كانت هناك بعض العوامل المشتركة بينهما».

«إن الأمن الغذائي على رأس قائمة التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية، مع العلم أن مشاريع الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد على الأغذية لأسباب عديدة منها ضعف البنية التحتية والبيئة الاستثمارية والموارد المالية والبحث العلمي والخدمات الزراعية، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية التي بلغت عام 2010 نحو 41 مليار دولار وتصل إلى نحو 89 مليار دولار في العام 2020، ويتطلب ذلك استثمارات زراعية تقدر بنحو 65 - 80 مليار دولار لردم الفجوة».

وأضاف «أن المحاور الخمسة التي تضمنتها مبادرة دولة الإمارات بشأن دعم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة العربية تشكل خطوة مهمة في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي دعت إلى اصلاحات اقتصادية ومالية تخدم وتدعم الاستقرار الاقتصادي وتطوير القطاع المالي وكذلك إلى استقرار أسعار المواد الغذائية وتنمية الصادرات وتمويل التجارة العربية، وستجني الدول ثمار هذه المبادرة في حال تفعيل محاورها، وسوف يظهر ذلك جلياً في القطاعين الاقتصادي والتجاري العام والخاص، لاسيما أن هذه المبادرة لها بعد اجتماعي وبشري للمنطقة».

الاستقرار والتعاون

ثم تحدث رئيس الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية وزير المالية الجزائري **كريم جودي**، ومما قاله: «يسعدني في هذه المناسبة أن نؤكد اعتزازنا جميعاً بالدور والمساهمات الكبيرة التي تقوم بها مؤسساتنا المالية العربية، في وضع مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعمها، والعمل على تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. وإننا وإذ نعتز بما قامت به هذه المؤسسات من أنشطة في دعم اقتصاداتنا العربية على مدار السنوات والعقود الماضية، نجد أنفسنا اليوم أكثر حاجة لهذه المؤسسات المشتركة في ظل ما تشهده المنطقة من تطورات بالغة الأهمية، تزيد فيها احتياجات دعم الاستقرار الاقتصادي وتحسن البيئة الاقتصادية والاجتماعية. ونحن بكل تأكيد نتطلع اليوم لنعمل معاً بما يعزز من مساهمات هذه المؤسسات المالية في تحقيقها للأهداف المنتظرة».

كريم جودي: اليوم نحتاج أكثر إلى العمل المشترك لدعم الاستقرار الاقتصادي

وأضاف: «تؤدي هذه المؤسسات دوراً مهماً ومتكاملاً في توفير التمويل للمشروعات الإنمائية والاستثمارية في القطاعين العام والخاص، وللإصلاحات القطاعية والهيكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، ولتمويل التجارة العربية البينية، وتوفير الضمان للاستثمارات والصادرات العربية البينية، ودعم القطاع الزراعي في دولنا العربية وتطويره، فضلاً عن دعم التعاون بين دولنا العربية ودول القارة الإفريقية».

اجتماع وزراء المالية

بعد ذلك بدأت جلسات عمل الاجتماعات المشتركة فانعقدت الدورة السنوية الرابعة لمجلس وزراء المالية العرب برئاسة وزير المالية التونسي **إلياس الفخفاخ**، وجرى البحث في مجمل القضايا والتطورات الإقليمية والدولية وفي تنسيق المواقف العربية تجاه المؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين، وصدر عن المجتمعين البيان التالي:

ناقش المجلس في بداية الاجتماع تقرير الأمانة الفنية للمجلس الذي قدمه سعادة **الدكتور جاسم المناعي** المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي والذي لخّص فيه التطورات في أعمال وأنشطة الأمانة خلال العام. وقد أعرب الوزراء عن شكرهم للصندوق على الجهود المبذولة لمتابعة أنشطة المجلس والإعداد لهذا الاجتماع.

وفي هذا الإطار، اطلع المجلس على تقارير متابعة حول المحاور الرئيسية لمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم الاستقرار الاقتصادي في الدول

العربية، وفقاً للأوراق الخمس التي جرى مناقشتها في الاجتماع السابق. وقد أعرب المجلس عن شكره للجهود التي قامت بها المؤسسات المالية العربية المعنية بالسعي لمتابعة ما جاء في هذه الأوراق من توصيات. وقد دعا المجلس في هذا الشأن هذه المؤسسات إلى مواصلة جهودها في استكمال السعي للاستجابة للتوصيات المشار إليها في هذه الأوراق بما يتناسب مع أنظمتها واختصاصاتها.

وناقش المجلس مبادرة الإحصاءات العربية «عربستات» لتطوير النظم والقدرات الإحصائية في الدول العربية. وقد أكد الوزراء على الأهمية الكبيرة لتطوير الإحصاءات المالية في الدول العربية بما يساعد صانعي السياسات على تبني السياسات المناسبة وتقييم نتائجها. وأكد المجلس في هذا السياق، على دعمه لهذه المبادرة وضرورة مشاركة الجهات العربية المعنية وفي مقدمتها جامعة الدول العربية. ودعا المؤسسات المالية الدولية وبوجه الخصوص، صندوق النقد الدولي إلى المساهمة في تقديم الدعم والمشورة الفنية اللازمة لنجاح هذه المبادرة.

واستمع المجلس لعرض موجز من وزير المالية السعودي **الدكتور ابراهيم بن عبد العزيز العساف** عن آخر التطورات في نشاط مجموعة العشرين وأولوياتها خلال عام 2013. وقد أعرب الوزراء عن شكرهم على العرض القيّم الذي قدمه.

هذا وقد استمع المجلس لعرضين موجزين من صندوق النقد والبنك الدوليين حول التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية وأنشطة المؤسستين في الدول العربية. وقد عبّر المجلس عن شكره على جهودهم القيّمة.

كذلك ناقش المجلس العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية على ضوء الأوضاع والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية، والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لذلك، حيث أكد الوزراء على أهمية تضمين خطاب المجلس لهذا العام لكل من رئيس البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، الإشارة بوجه خاص إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة للدول العربية التي تمر بتحولات سياسية والدعوة للمزيد من الدعم للمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول. كما دعوا أيضاً لتضمين الخطاب إشارة لدعم المجلس للجهود والمبادرات التي تقوم بها المؤسسات الدولية بالتعاون مع المؤسسات العربية الإقليمية على صعيد تطوير القطاع المالي ودعم تطور ونمو الشركات المتوسطة والصغيرة. كما أعادوا التأكيد على أهمية زيادة موظفي مواطني الدول العربية لدى المؤسستين وتحديداً في المستويات العليا. كذلك أكدوا على ضرورة استفادة السودان من مبادرة إعفاء الديون، نظرا لاستيفائه للشروط المطلوبة لهذه المبادرة.

وزراء المالية العرب: الأوضاع الاقتصادية صعبة وندعو المؤسسات الدولية لمزيد من الدعم

صندوق النقد العربي

وعقد مجلس محافظي صندوق النقد العربي اجتماعه السنوي الثامن والثلاثين وتحدث فيه رئيس الصندوق **الدكتور جاسم المناعي** الذي عرض التقرير السنوي للعام 2012 عن نشاطات الصندوق وانجازاته، وأكد استمرار الصندوق في تقديم المساعدة المالية

والفنية للدول الأعضاء سواء في إطار التسهيلات الإقراضية أو توسيع مشاركته في دعم وتطوير أسواق السندات العربية أو من خلال برنامج المعونة الفنية أو من خلال التدريب الذي يوفره معهد السياسات الاقتصادية. هذا إضافة إلى توسع نشاط برنامج تمويل التجارة العربية في خدمة الاقتصاديات العربية.

وفي نهاية الاجتماع أصدر المجتمعون بياناً ختامياً جاء فيه: اتخذ المجلس عدة قرارات من بينها انتخاب محافظ الجمهورية اليمنية لدى الصندوق رئيساً لمجلس المحافظين ومحافظ المملكة الأردنية الهاشمية لدى الصندوق نائباً له، وذلك في دورته السنوية السادسة والثلاثين، إضافة إلى ذلك صادق المجلس على ترشيحات الدول الأعضاء المعنية بشأن انتخاب أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين للدورة الجديدة ولمدة ثلاث سنوات.

كما تمت الموافقة على التقرير السنوي للصندوق لعام 2012 واعتماد الحسابات الختامية الموحدة المدققة للصندوق لعام 2012 والتخصيصات المقترحة للاحتياطيات عن العام المنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2012 وإعادة تعيين «إرنست ويونغ» مراقبين لحسابات الصندوق للعام المالي 2013.

واستناداً إلى الدراسة التي قدمها الصندوق حول زيادة الموارد المالية للصندوق في ضوء قرار القمة التنموية العربية الثالثة الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في الرياض في يناير 2013 وافق المجلس على زيادة رأس المال المصرح به للصندوق.

هذا واتخذ المجلس قراراً بالموافقة على تخصيص 10 في المائة من صافي دخل الصندوق لعام 2012 لصالح الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني وذلك من خلال صندوق

صندوق النقد العربي: 10 % من الدخل لدعم الشعب الفلسطيني

الأقصى وصندوق القدس. وهذه المنحة هي المنحة الحادية عشرة التي يقدمها صندوق النقد العربي لدعم الشعب الفلسطيني. وقد بلغ إجمالي المنح قرابة 141 مليون دولار أميركي. وقد صرفت المنح السابقة لدعم مشروعات في مجال الصحة والتعليم والتنمية الريفية ودعم الأسر المحتاجة وتأهيل الأسر الفقيرة، بالإضافة إلى مشروعات أخرى لتأهيل وتطوير المناطق الصناعية وتحديث نظام المدفوعات الوطني في فلسطين.

أما الاجتماع السابع والثلاثون لمجلس المساهمين في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي فقد بحث في عدد من القضايا ومنها توصية مجلس الإدارة بتعيين مدققي الحسابات للعام 2013 وتحديد أتعابهم، وبرنامج العمليات الاستثمارية للعام 2013 - 2014 وزيادة رأس مال الهيئة وفق القرار (36) الصادر عن القمة التنموية العربية، إلى جانب الإطلاع على التقرير السنوي الخامس والثلاثين للهيئة العربية وإجازة الحسابات الختامية لعام 2012. كما تضمن الاجتماع أيضاً اختيار رئيس الهيئة للدورة 2013 - 2018 فضلاً عن تحديد رئيس ونائب رئيس للدورة المقبلة الثامنة والثلاثين لمجلس المساهمين.

وناقش اجتماع مجلس المساهمين للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات في دورته الأربعين عدداً من المذكرات كتنفيذ قرار القمة العربية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعلق بزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية المشتركة، زيادة حصة دولة قطر برأس مال المؤسسة الحالي وتعيين وإعادة تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2013، إلى جانب الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة السنوي لسنة 2012، وأعمال المؤسسة واعتماد تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية 2012 والتصديق على الميزانية العمومية وحساب الإيرادات والمصروفات.

وشمل جدول أعمال الاجتماع السنوي الثامن والثلاثين لمجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ مناقشة التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية 2012، والنظر في تعيين مراقبي حسابات المصرف للسنة المالية 2013 وتحديد مكافآتهم وبحث إمكانية زيادة رأسمال المصرف، إلى جانب اختيار رئيس مجلس المحافظين ونائب له للإجتماع السنوي التاسع والثلاثين القادم.

المبادرات وتحقيق الأهداف

وعلى هامش الاجتماعات السنوية المشتركة كان لعدد من الوزراء والمسؤولين العرب أحاديث تناولت تلك الاجتماعات ونتائجها، فأكد نائب رئيس

مجلس الوزراء ووزير المالية الكويتي **مصطفى الشمالي** أن دولة الكويت تركز على الصالح العام وتحرص على فعالية الهيئات المالية العربية وذلك خدمة للعمل العربي المشترك، وقال إن من أهم ما تمّت مناقشته في هذه الاجتماعات هو الزيادات التي طرحت خلال القمة الاقتصادية التي عقدت أخيرا في المملكة العربية السعودية وإمكانية زيادتها من خلال المساهمين في الهيئات المالية العربية.

وأضاف تم الاتفاق على أن يكون جزء من هذه الزيادات برسملة الاحتياطات الموجودة والجزء الآخر تقسم فيه المبالغ خلال هذه المرحلة لأنها قد تكون مرتفعة على بعض الدول فيتم تقسيمها على خمسة أقساط سنوية، وتمت أيضاً الموافقة على التقارير السنوية والخطط الموجودة لدى الهيئات المالية العربية ومن بينها تقارير وخطط الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وتقارير وخطط صندوق النقد العربي.

وكشف وزير المالية المصري **المرسي حجازي** أن صندوق النقد قدم مؤخراً مساعدات لمصر بقيمة 270 مليون دولار لتمويل برنامج إصلاحي يستهدف تطوير 4 محاور رئيسية هي، تعزيز إطار حساب الخزانة الموحد، وترقية الإطار المؤسسي لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة، واستكمال تنفيذ مشروع ميكنة نظم إدارة معلومات مالية الحكومة GFMIS، وتخفيض كلفة الدين العام، وتعزيز السوق الثانوية لأدوات الدين العام، وإن «الصندوق يستعد في الوقت الحالي لإتاحة 135 مليون جنيه (19.8 مليون دولار) قيمة الشريحة الثانية من هذه المساعدات لمصر».

وعن الوضع الاقتصادي في مصر قال حجازي: سيتم خلال الاجتماعات المشتركة عرض الأولويات الاقتصادية

مصطفى الشمالي
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الكويتي

لمصر وعلى رأسها عودة الاستثمار والنشاط الاقتصادي لمعدلاتها الطبيعية، وتنفيذ حزمة من الإجراءات الإصلاحية الفعالة لبرنامج وطني طموح للإصلاح الاقتصادي، كما سيتم عرض موقف الأداء الاقتصادي وتطور مؤشرات الاقتصاد الكلي بمصر، بالإضافة إلى عرض محاور مبادرة رئيس الوزراء المصري الدكتور هشام قنديل للانطلاق الاقتصادي إلى جانب تطورات مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولي.

وأكد وزير الدولة للشؤون المالية في دولة الإمارات **عبيد الطاير** أن الانفتاح الاقتصادي الذي تتمتع به الإمارات

المرسي حجازي
وزير المالية المصري

وضعها في مقدمة البلدان المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى كونها في مقدمة الدولة المصدرة لرؤوس الأموال من خلال استثمارات خارجية ضخمة.

وشدّد على الجهود التي تبذلها الإمارات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية، عبر مساهمة الإمارات في الصناديق والهيئات العربية، وكذلك عبر المبادرة التي أطلقتها الإمارات في سبتمبر/أيلول 2011 خلال الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء المالية العرب في أبوظبي، والتي دعت إلى المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية في اطار برنامج عمل بإشراف مجلس وزراء المالية العرب تشارك فيه المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، وقال: إن مبادرة الإمارات لدعم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة العربية تضمنت خمسة محاور رئيسة، هي دعم الاستقرار وتطوير النظام المالي العربي، تمويل التجارة، تحسين بيئة العمل وخلق فرص عمل جديدة، استقرار المواد الغذائية بالاستثمار في الزراعة للحفاظ عل الأمن الغذائي العربي، تسهيل التبادل التجاري من خلال إنشاء نظام المقاصة العربية الإلكترونية.

وفي ما يتعلق بالبيئة الاستثمارية في الدولة، أكد الطاير أن انفتاح سوق الإمارات يوفر العديد من الفرص الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين الذين يحققون عوائد مرتفعة ويحظون ببيئة استثمارية تنافسية، لافتاً إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الإمارات تشهد نمواً ملحوظاً خاصة في أعقاب التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وهو التعافي الذي تعكسه تقارير مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي الذي توقع نمواً للاقتصاد الإماراتي يزيد على 3.5 في المئة هذا

عبيد الطاير
وزير الدولة للشؤون المالية في دولة الإمارات

العـام، متوقعـاً أن يتـراوح النمو خلال السنوات الثلاث المقبلة بين 3.5 في المئة إلى 4 في المئة.

كمـا أكـد أن الأوضـاع الاقتصادية في الإمارات جيـدة للغاية وفي نمو متواصل بعـد أزمـة 2008، بفضـل مـا قامت به الحكومة بتوجيهات من القيادية الرشيدة باتخاذ إجراءات احترازية لحماية القطاع المالي وكذلك تشـجيع الاسـتثمار وضخ الأموال في عدد من القطاعات الاقتصادية ما مكـن الدولة من الخروج السـريع من الأزمة

وأعلـن **يوسـف كمـال** وزيـر المالية القطـري، أن قطر تعتزم زيـادة الإنفاق الحكومي بنسـبة 18 في المئـة، ليرتفع إلـى 210 مليـارات ريال قطري للسـنة الماليـة 2013 - 2014، وذلـك في ظل خططها المسـتقبلية لتنفيذ مشـروعات بنية تحتية ضخمة، وأشار إلى أن موازنة قطر سـتحافظ علـى نفس مسـتوياتها لغايـة العـام 2015 أو 2017 قبـل أن تبدأ بالانخفاض، نظـراً لاكتمال عدد من مشاريع البنية التحتية.

ولفـت إلـى أن قطـر مسـتعدة لطرح سندات سيادية في الأسواق العالمية بناء على الفرص المتاحة ومستوى الدين إلى الناتـج المحلي الإجمالـي، إذ يبلغ حجم الديـون الخارجيـة حاليـاً نحـو 12 في المئـة من الناتج المحلـي الإجمالي أو ما يعـادل 24 مليار دولار من الناتج المقدر بنحـو 200 مليـار دولار، مشـيراً إلى أن مصـرف قطـر المركزي يـدرس إصدار سـندات تقليديـة بقيمـة ثلاثـة مليارات ريـال، وصكوك بمليار ريال بشـكل ربع سـنوي، وأكـد أن قطر سـتواصل تعزيز اسـتثماراتها بالخارج في مختلف أنحاء العالـم وليـس فـي أوروبـا فقـط، لافتاً إلى أنـه في المقابل هنـاك فرص عديدة للاسـتثمارات في قطر التي تفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل.

يوسف كمال
وزير المالية القطري

أما **علي محمود عبد الرسـول** وزير الماليـة والاقتصاد السـوداني فـرأى أن مؤتمـر وزراء المالية العـرب الذي يعقد سـنوياً من أهم المؤتمـرات الاقتصادية، ويأتـي فـي الأهمية بعـد مؤتمـر القمة الاقتصاديـة العربيـة الذي تـم عقده في

محمد بن راشد استقبل وزراء المالية والمشاركين في اجتماعات الهيئات المالية العربية

اسـتقبل الشـيخ محمد بن راشـد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الـوزراء حاكـم دبـي، بحضور الشـيخ حمدان بن راشـد آل مكتوم نائب حاكم دبـي وزيـر المالية والشـيخ مكتوم بن محمد بن راشـد آل مكتـوم نائب حاكم دبـي، وزراء المالية العـرب ومحافظي البنـوك المركزية والمراكـز والصناديق المالية العربية المشـاركين في «أعمال الاجتماعـات السـنوية المشـتركة للهيئات الماليـة العربية وأعمال الدورة الرابعـة لمجلـس وزراء المالية العرب» التي انعقدت في دبي.

وتبادل معهم الحديث حول الأوضاع الاقتصاديـة والمالية في الوطن العربي وسـبل دفع عجلـة التنميـة بمكوناتها كافـة من أجل إعادة بناء إقتصاد عربي سـليم قائـم علـى اسـتراتيجية عربية مشتركة تنعكس نتائجها على مصحلة

الشـعوب العربيـة، وأكـد علـى أهمية الاسـتثمارات العربيـة المشـتركة في شـتى القطاعات للمضي قدما من أجل تنفيـذ مقـررات جامعة الـدول العربية خاصـة ذات الصلـة بإنشـاء السـوق العربيـة المشـتركة و إزالـة الحواجـز والمعوقـات بيـن اقتصـادات الـدول العربية.

الرياض، وقد أطلق المجتمعون في قمة الرياض توصيات عدة وجدت طريقها حالياً نحو الموافقة وكذلك المبادرة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين بزيادة رأسمال المؤسسات المالية العربية، بنسبة لا تقل عن 50 في المئة، ونحن نقرأ هذه الزيادة مع رئيس جمهورية السودان الذي أطلق مبادرة الأمن الغذائي العربي والمتوقع انعقادها في الخرطوم في ديسمبر/ كانون الأول 2013.

وأضاف أن التقارير المالية للمؤسسات العربية جيدة وتعكس مستوى النشاط والأداء المتميز، ولكن هناك ملاحظات محدودة تمت الإشارة إليها خلال الاجتماعات، ومن أبرزها البطء في تنفيذ بعض البرامج والعمليات وكذلك الأحداث السياسية في دول الربيع العربي، ولكن معظم الأداء أكثر من جيد وهذه المؤسسات حققت أهدافها وهناك توافق من الدول العربية للبرامج والاستراتيجيات المطروحة في هذه المؤسسات العربية، وكذلك زيادة رؤوس أموالها، وأعتقد أن المرحلة الحالية هي مرحلة مفصلية في تاريخ الأمة العربية ولذلك كان من الضروري ضخ المزيد من السيولة في تلك المؤسسات لتلعب دورها على الوجه الأكمل.

وثمّن **الدكتور أحمد محمد علي**، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، مبادرة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، بشأن إعلان دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، حيث أكد دعم البنك لكل الجهود في إطار العمل الإسلامي المشترك والصيرفة الإسلامية، وقال: «يحظى البنك الإسلامي للتنمية بالدعم القوي من دولة الإمارات التي تعد من الدول المؤسسة للبنك، وتواجد الهيئات والصناديق المالية العربية في دبي اليوم يجسد الدور الكبير الذي تقوم به الإمارات على الأرض».

وكشف علي أن إجمالي الأموال التي

علي محمود عبد الرسول
وزير المالية والاقتصاد السوداني

أنفقها البنك منذ تأسيسه عام 1975 بلغ 80 مليار دولار في مختلف المجالات التنموية والاجتماعية والاقتصادية كالطاقة والنقل والأمن الغذائي وسكك الحديد وغيرها، مشيراً إلى أنه تم إنفاق 8 مليارات دولار خلال العام الماضي 2012، ومن المتوقع أن يتم إنفاق الرقم ذاته تقريباً مع نهاية 2013.

وأعلن **عبداللطيف يوسف الحمد** مدير عام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عن توصل الأعضاء إلى اتفاق بزيادة رأس مال الصندوق بنسبة 100 في المئة من ملياري دينار كويتي إلى 4 مليارات دينار كويتي، وأنه سيتم بناء على ذلك استدعاء مليار دينار كويتي نصفها من احتياطيات الصندوق والنصف الآخر من المساهمات الجديدة للدول الأعضاء خلال السنوات الخمس المقبلة للإنفاق على مشاريع تنموية جديدة كالربط الكهربائي، والطرق، والأمن الغذائي وغيرها.

وأشار إلى أن من أهم الدول المستفيدة من المشاريع التي يقوم بها الصندوق هي مصر والمغرب، يليها كل من تونس واليمن والسودان، وأكد استعداد الصندوق لدعم كل المبادرات النوعية والخلاقة لدعم المبادرات الاجتماعية والاقتصادية مثل مبادرة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، بإعلان الإمارة عاصمة للاقتصاد الإسلامي.

وأعلن **علي الشرهان** رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي أن الفجوة الغذائية العربية تتجاوز 40 مليار دولار سنوياً، وأن الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي تسعى إلى توسيع قاعدة المشاركة لكل شرائح المجتمع العربي حكومات ومؤسسات وقطاعاً خاصاً وأفراداً للبحث المتواصل في مسألة الأمن الغذائي، وقال: الهيئة العربية تعد من مؤسسات العمل العربي المشترك المعنية بالاستثمار الزراعي، ولقد دأبت طوال العقود الثلاثة الماضية على تنفيذ المشاريع الزراعية إنتاجاً وتصنيعاً بهدف زيادة الإنتاج الزراعي كمّاً وكيفاً، وتحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي، واتضح جلياً أن محدودية رأس المال المدفوع الذي يبلغ 357 مليون دولار، أي ما يعادل 1 في المئة من حجم الفجوة الغذائية السنوية في الوطن العربي، أي فاتورة استيراد الغذاء السنوية تقدر بنحو 40 مليار دولار أي 147 مليار درهم، على الرغم من ذلك، فقد قامت الهيئة بتوظيف مواردها المالية في كل صور الإنتاج الزراعي كتأسيس الشركات الزراعية التي يبلغ عددها حالياً 28 شركة للإنتاج الزراعي موزعة في مختلف الدول العربية، وتنفيذ الأنشطة المكملة للإنتاج الزراعي التي شملت نشر وتطبيق التقنيات الزراعية الحديثة، والجهود لتنمية التجارة البينية العربية والقدرات التسويقية والخدمات في مجال السلع الزراعية، والاهتمام بالبرامج الإنمائية التي تستهدف سكان الأرياف وصغار المزارعين لتحسين دخولهم الاقتصادية.

الموجودات حققت مستوى تاريخياً

«QNB» وسّعت تواجدها في المنطقة وأرباحها تجاوزت 2.1 مليار ريال قطري

أعلنت مجموعة QNB المصرفية عن نتائجها المالية للثلاثة أشهر الأولى من عام 2013، حيث تمكنت المجموعة مجدداً من تحقيق نتائج مالية متميزة إذ تجاوز صافي الأرباح مبلغ 2,1 مليار ريال بزيادة نسبتها 6,7 في المئة عن ما تم تحقيقه خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وارتفع إجمالي الموجودات منذ 31 آذار/مارس 2012 بنسبة 22,2 في المئة ليصل إلى 380 مليار ريال وهو أعلى مستوى في تاريخ البنك. وقد تمكنت المجموعة من تحقيق ذلك من خلال زيادة محفظة القروض والسلف بنسبة 28,7 في المئة لتصل إلى 259 مليار ريال، وزيادة ودائع العملاء بنسبة 28,2 في المئة لتصل إلى 280 مليار ريال.

وحافظ البنك على معدل القروض غير العاملة كنسبة من إجمالي محفظة القروض عند مستوى 1,4 في المئة، وهو من بين أدنى المعدلات على نطاق بنوك منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وارتفعت الإيرادات التشغيلية، والتي تشمل حصة المجموعة من نتائج

علي شريف العمادي
الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك قطر الوطني

شركات زميلة، إلى 3,0 مليارات ريال بزيادة 5,5 في المئة عن الفترة نفسها من العام 2012 نتيجة لتمكن المجموعة من تحقيق نمو قوي في مختلف مصادر الدخل، وارتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 4,7 في المئة ليبلغ 2,4 مليار ريال، واستمرت المجموعة في تنويع مصادر الدخل، حيث ارتفع صافي إيرادات الرسوم والعمولات وصافي إيرادات عمليات النقد الأجنبي إلى 350 مليون ريال و172 مليون ريال على التوالي.

كما ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 9,3 في المئة عن 31 آذار/مارس 2012 لتبلغ 46 مليار ريال. كما أن معدل كفاية رأس المال بلغ 20,5 في المئة في 31 آذار/مارس 2013، وهو معدل أعلى بكثير من متطلبات مصرف قطر المركزي ولجنة بازل.

وعلى صعيد آخر، استكملت مجموعة QNB بنجاح خلال الربع الأول من عام 2013 شراء حصة مسيطرة نسبتها 97,12 في المئة في بنك NSGB في مصر، وقد شملت هذه الحصة كافة أسهم الجانب الفرنسي في البنك والبالغة 77,17 في المئة بالإضافة إلى نسبة 19,95 في المئة وتمثل حصص أخرى من بقية المساهمين، وتعتبر هذه العملية من أكبر عمليات الاستحواذ في القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وتأتي في إطار خطط المجموعة لتوسيع تواجدها في أسواق مختارة في المنطقة تتمتع بفرص نمو واعدة.

جدول بأهم المؤشرات المالية الرئيسية

(مليار ريال)

البيان	مارس 2013	مارس 2012	معدل النمو (%)
صافي الأرباح	2.1	2.0	7
إجمالي الموجودات	380	311	22
القروض والسلف	259	201	29
ودائع العملاء	280	218	28
إجمالي حقوق الملكية	46	42	9
عائد السهم	3.1	2.9	-

طربيه : صعوبات حقيقية في التعامل مع «فاتكا»

أكد رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب د. جوزيف طربيه وجود تحديات كبرى وصعوبات حقيقية للمؤسسات المالية والحكومات العربية في التعامل مع قانون الامتثال الضريبي الأميركي (FATCA) الذي يفرض كشف حسابات حاملي الجنسية الأميركية في جميع المصارف العالمية تحت طائلة فرض غرامات على عمليات وتحويلات المصارف غير الملتزمة في السوق الأميركية.

بنك كريدي أغريكول خسر 8.6 مليار دولار

تكبد بنك كريدي أغريكول الفرنسي خسارة سنوية قدرها 6.5 مليار يورو (8.68 مليار دولار) هي الأسوأ منذ إدراج البنك الفرنسي بالبورصة عام 2001 مع تأثره بضرائب على بيع وحدته اليونانية.

المركزي الأردني يحدد آلية استفادة الجهاز المصرفي من قرض البنك الدولي

أعلن البنك المركزي الأردني انه تم بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عن الاتفاق مع البنك الدولي للانشاء والتعمير على تقديم قرض بمبلغ 70 مليون دولار للحكومة ليعاد اقراضه من خلال المركزي للبنوك العاملة في المملكة لتقوم بدورها باعادة اقراضه لقطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة سواء بشكل مباشر أو عن طريق مؤسسات التمويل الاصغر.

مؤتمر لتبادل الخبرات بين مصر وتركيا

نظمت جمعية رجال الأعمال الأتراك-المصريين مؤتمرا اقتصاديا في القاهرة تحت عنوان قصة نجاح الاقتصاد التركي وكيفية تبادل الخبرات الاقتصادية بين مصر وتركيا.

«مكافآت» من البنك العربي

أطلق البنك العربي الوطني برنامج «مكافآت العربي» يتيح لعملائه كسب نقاط عند استخدام بطاقات العربي الائتمانية في جميع عمليات الشراء داخل المملكة الأردنية وخارجها، واستبدال النقاط بمبالغ نقدية تضاف إلى حساب بطاقاتهم، كما يمكن للعملاء الحصول على نقاط إضافية أكثر خلال فترات العروض الحصرية المتنوعة التي يطرحها البنك من وقت لآخر.

مصر تنتظر وصول 12 مليار دولار من السياحة

توقع وزير السياحة المصري هشام زعزوع أن يصل إلى مصر في نهاية العام الحالي نحو 14 مليون سائح، بإيرادات تصل إلى 12 مليار دولار.

البحرين مركز مثالي للأنشطة التجارية والاستثمارية

أكد النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين إبراهيم زينل عن رغبة القطاع الخاص البحريني بتنمية وتطوير أطر وآليات التعاون الاقتصادي مع دولة كندا، مشيراً إلى ضرورة استغلال كافة الفرص الاستثمارية المتاحة في البلدين.

نمو اقتصادي لافت في دول الخليج

أكد تقرير اقتصادي أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت نموا اقتصاديا لافتا للأنظار على مدى العقود الأربعة المنصرمة، وأشار إلى أن تلك الاقتصادات ما زالت أمامها تحديات تتمثل في التقلبات الاقتصادية التي يجب أن تتغلب عليها، إن أرادت تنويع اقتصاداتها، بعيدا عن قطاع النفط، والانضمام إلى مصاف الاقتصادات الناشئة القوية على الساحة العالمية.

بنك مسقط تعرض لعملية احتيال إلكتروني

تعرض بنك مسقط من خلال الموقع الرسمي لسوق مسقط، إلى عملية احتيال إلكتروني من خارج سلطنة عمان بتاريخ 20 شباط/فبراير 2013 شملت معاملات متعددة بقيمة بلغت 15 مليون ريال عماني.

سلطنة عمان تتجه نحو دمج بنوكها

تسعى الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان، الجهة التنظيمية المختصة للقطاع المالي في السلطنة، لتشجيع الاندماجات في هذا القطاع بهدف تعزيز البنوك العمانية وجودها في منطقة الخليج.

مليار ريال حجم ودائع عملاء البنوك

كشف الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني محافظ المصرف المركزي القطري، أن إجمالي موجودات البنوك التجارية في قطر ارتفع بنسبة 18 في المئة خلال عام 2012 ليصل إلى نحو 817 مليار ريال، وقد بلغ 828 مليار ريال مع نهاية كانون الثاني/يناير الماضي.

225 تريليون دولار قيمة الأصول المالية عالمياً

أكد تقرير معهد «مكنزي» العالمي، أن قيمة الأصول المالية العالمية تبلغ حالياً حوالي 225 تريليون دولار، أي أكثر من ذروة قيمتها قبل الأزمة المالية العالمية.

22 ملياراً مخصصات متراكمة لدى المصارف السعودية

ارتفعت مخصصات الائتمان المتراكمة لدى المصارف السعودية المدرجة في سوق الأسهم بنسبة 5في المئة في نهاية عام 2012 لتصل إلى 21.8 مليار ريال مقابل 20.8 مليار ريال في 2011.

تونس: لا شروط إضافية من البنك الدولي

أكد محافظ البنك المركزي التونسي الشاذلي العياري أن بلاده قادرة على تجاوز المؤشرات السلبية الحالية بشرط وجود استقرار سياسي واجتماعي وأمني، في حين أعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال في تونس حمادي الجبالي أن صندوق النقد الدولي لم يفرض شروطاً إضافية على بلاده غير الشروط التي الزمت نفسها بها مثل إصلاح القطاعين المالي والمصرفي ومنظومتي التأجير والدعم.

400 ألف دولار راتب شهري

تبين من البيانات المالية لبنك «HSBC» البريطاني أن 204 من كبار الموظفين فيه تزيد رواتبهم السنوية على مليون جنيه إسترليني (1.5 مليون دولار)، 78 منهم فقط موجودون في بريطانيا بينما ينتشر الباقون في فروع البنك بمختلف أنحاء العالم، كما تبين أن رئيس البنك يتقاضى شهرياً 400 ألف دولار.

1.6 تريليون دولار مساهمة الاتصالات في اقتصاد العالم

أظهرت أبحاث قدّمت خلال «المؤتمر العالمي للاتصالات» الذي عُقد مؤخراً في برشلونة أن حوالي نصف سكان العالم يستخدمون الاتصالات الجوالة، كما أن قطاع الاتصالات ساهم بما يصل إلى 1.6 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي خلال العام الماضي.

الاتحاد الأوروبي أبقى العقوبات على بنكين إيرانيين

تمسّك الاتحاد الأوروبي بالإبقاء على بنكي «ملت» و«صادرات» الإيرانيين ضمن قائمة العقوبات الأوروبية المفروضة على إيران، وذلك بعد مرور أكثر من أربعة أسابيع، على قرار لمحكمة أوروبية بإخراج البنكين من اللائحة.

تصنيف إئتماني عالٍ لبنك الرياض

أكدت وكالة فيتش إحدى كبريات وكالات التقييم الائتماني الدولية التصنيف الائتماني المتميز لبنك الرياض (A+).

100 مليار دولار حجم الإنفاق المتوقع في تكنولوجيا الاتصالات في المنطقة

أعلن وزير الصناعة والتجارة الأردني، حاتم الحلواني، أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشهد نمواً كبيراً، وتوقع أن يصل حجم الإنفاق فيه 100 مليار دولار خلال عام 2013.

بنك البحرين الوطني رفع رأس ماله إلى 94 مليون دينار

أقرت الجمعية العامة لبنك البحرين الوطني زيادة رأسمال البنك الصادر والمدفوع من 85.536 مليون دينار إلى 94.089 مليون دينار، بتحويل 8.553 مليون دينار من حساب الاحتياطي العام، وتحويل 4.276 مليون دينار من الاحتياطي العام إلى الاحتياطي القانوني ليبلغ 50 في المئة من رأس المال الصادر والمدفوع.

34.06 مليار ريال أرباح 37 شركة مدرجة في بورصة قطر

أعلنت 37 شركة من أصل 42 شركة مدرجة ببورصة قطر عن نتائجها المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2012، حيث بلغ صافي أرباح الشركات المعلنة لنتائجها عن تلك الفترة 34,6 مليار ريال قطري، مقابل 35,05 مليار ريال قطري عن الفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2011، وسجلت بذلك تراجعًا بنسبة 1.03 في المئة.

مصارف سعودية أنشأت أقساماً لتمويل المنشآت الصغيرة

اتجهت مصارف سعودية إلى إنشاء أقسام منفصلة خاصة بالمنشآت الصغيرة، تعمل تحت إدارة فروعها المنتشرة في جميع مناطق السعودية، بعد أن كانت هذه المنشآت تتبع أقساماً مصرفية بالشركات التي تعمل عادة تحت إشراف مباشر من قبل الإدارات الرئيسة في المصارف.

البنك اللبناني الفرنسي أطلق صندوق استثمار جديداً

أطلق البنك اللبناني الفرنسي صندوق استثمار جديداً LF Total Return Bond Fund ، يتيح لأصحاب الثروات، من أفراد ومؤسسات، فرصة الاستثمار في أسواق السندات العالمية.

ستاندرد آند بورز رفعت تصنيف بنك الخليج إلى بي بي بي+

أعلنت وكالة التصنيف الائتماني العالمية ستاندرد آند بورز عن تحديثها لتصنيف بنك الخليج برفع التصنيف الائتماني طويل الأمد للبنك من BBB إلى +BBB مع نظرة مستقبلية إيجابية، وهذا مؤشر قوي على إمكانية تحسن الوضع المالي للبنك خلال السنتين القادمتين.

10 ملايين شركة صغيرة في الشرق الأوسط

أشار تقرير صادر عن المؤسسة الاستشارية العالمية «ماكنزي آند كومباني» إلى أن أكثر من 10 ملايين شركة صغيرة ومتوسطة في منطقة الشرق الأوسط تسهم في دفع عجلة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14 في المئة سنوياً، مع القدرة على مضاعفة قيمتها البالغة 6 مليارات دولار في العام 2010 إلى 15 مليار دولار بحلول العام 2015.

لدوره في المسؤولية الاجتماعية
الأمم المتحدة كرّمت القصّار

كـرّم «**المؤتمر الثالث للمسـؤولية الاجتماعية للشركات**»، رئيس مجلس إدارة «فرنسـبنك» ورئيـس «الهيئـات الاقتصادية» **عدنان القصار**، لدوره في تأسـيس الميثاق العالمي للأمم المتحدة الـذي يسـمح للمؤسسـات التجاريـة بمواءمـة عملياتها واسـتراتيجياتها مع مبـادئ أساسـية فـي مجـالات حقـوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد.

وتسـلّم القصـار جائـزة تقديرية من المديـر التنفيـذي لـ«الميثـاق العالمي للأمـم المتحدة» غيورغ كيـل، والرئيس التنفيذي لشركة «سـي أس آر ليبانون» (CSR Lebanon) المنظمـة للمؤتمـر، وممثل الميثاق في لبنان، خالد القصّار.

وأعـرب القصّـار عـن اعتزازه بتسـلم الجائـزة، شـاكراً وقـال: «منـذ أن بدأت مسـيرتي المهنيـة لطالمـا شـعرت بمسؤوليتي ومسـؤولية المؤسسات التي أترأسـها للعطاء للمجتمع الذي يساعدنا على تحقيق أهدافنا المهنية». وأشار إلى

قيامه عامـي 1999 و2000، من موقعه كأول رئيس عربي ولبناني لغرفة التجارة الدولية، بقيـادة مجموعة كبيرة من كبار رجـال الأعمـال الدوليين والشـركات المتعـددة الجنسـيات لمشـاركة الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي أنان في بلورة التعاون مع الأمم المتحدة وتكريس المسـؤولية الاجتماعيـة للقطاع الخاص، التي تكللت بالتوقيع على مبادئ الميثاق.

وأكـد أن هدفنـا هـو «أن نثبـت أننـا كأربـاب عمـل مواطنـون قـادرون على تحمل المسؤولية الاجتماعية، وبأننا نقبل التحـدي الذي يضعـه الميثـاق العالمي للأمـم المتحـدة ونشـاركها هواجسـها وجهودهـا بالترويـج لقيـم إنسـانية مشتركة». ←

هشام عز العرب رئيساً لاتحاد بنوك مصر

وافق مجلـس إدارة اتحاد بنوك مصر، على اختيار رئيس البنك التجاري الدولي هشـام عز العرب، رئيسـاً لاتحـاد بنوك مصر، بإجمـاع الأصوات، خلفـاً لطارق عامر، رئيس مجلـس إدارة البنك الأهلي المصرى، الذي تقدم باستقالته.

كما وافق المجلس على اختيار محمد الديب، رئيـس مجلس إدارة البنك الأهلي سوسـيتيه جنرال، نائباً لرئيس الاتحاد، وحسن عبد المجيد، أمينًا للصندوق.

وقرر مجلـس إدارة الاتحـاد موافقته تأسيس شركة لتقييم الجدارة الائتمانية للمشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة، وتولـت الشـركة المصريـة للاسـتعلام الائتماني تأسيسها، وذلك سعيًا لتسهيل عملية إقراض البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وبـدوره أصدر هشـام رامـز محافظ البنـك المركـزي قـراراً بتعييـن هشـام عكاشـة نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلـي المصـري، وعدنـان الشـرقاوي نائـب رئيس مجلس إدارة البنك العقاري

المصـري العربـي في عضويـة مجلس إدارة الاتحـاد خلفاً لطارق عامر ومحمد الأتربـي فـي ضـوء اسـتقالتهما مـن بنكيهما. ←

النتائج مريحة وتؤكد الثقة بالوضع الاقتصادي

د. الهاشل: بنوك الكويت في مربع السلامة المالية

أكد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور **محمد الهاشل** أن أوضاع البنوك المحلية مريحة وقوية، وأن البيانات المالية للعام 2012 تدعو إلى التفاؤل والثقة بالوضع الاقتصادي المحلي، وأشار إلى أن تحسناً ملحوظاً طرأ على عناصر الأداء الأساسية لتلك البنوك والتي تشكل «مربع السلامة المالية» وتتمثل بجودة الأصول والسيولة والربحية ومعدلات كفاية رأس المال. وأضاف الهاشل: «أن البنوك واصلت تحقيق أرباح صافية وبمعدلات تعتبر جيدة آخذين بالاعتبار انحسار فرص التوظيف المناسبة لاستغلال فوائض السيولة مع استمرار بناء المخصصات التحوطية (الاحترازية) في إطار تعزيز إدارة المخاطر وتحسين نسبة التغطية للديون غير المنتظمة، واضاف أن هذه الإجراءات من قبل البنوك تأتي استجابة للسياسة التي يطبقها البنك المركزي في إطار أسلوب الرقابة التحوطية وبما يتماشى مع تطورات الرقابة المصرفية الدولية التي أكدتها الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية وتضمنتها أيضاً حزمة إصلاحات بازل 3 بشأن بناء المخصصات في ضوء

الدكتور محمد الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي

نظرة مستقبلية».

وأوضح أنه في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2012 بلغ صافي الأرباح الخاص بمساهمي البنوك الكويتية التقليدية والاسلامية وبنك الكويت الصناعي نحو 578.8 مليون دينار مقارنة بمبلغ 570.9 مليونا في نهاية كانون الأول/ديسمبر عام 2011 بزيادة 7.9 ملايين دينار، وبنسبة نمو 1.4 في المئة، علماً بأن أرباح بنك الكويت الوطني لعامي 2011 و2012 تشمل حصته من أرباح بنك بوبيان، وقد حافظت البنوك المحلية كذلك على معدلات كفاية رأسمال أعلى من متطلبات الحد الأدنى لهذه النسبة البالغة 12 في المئة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي، والتي هي بدورها أعلى من متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وقدرها 8 في المئة وفقاً لمعيار بازل 2، حيث بلغت هذه النسبة في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2012 نحو 18.2 في المئة.

وعن السيولة لدى تلك المصارف قال الهاشل: إن البنوك المحلية تتمتع بفوائض سيولة تزيد على متطلبات الحدود الدنيا لنسبة السيولة القانونية المحددة بموجب تعليمات «المركزي» وقدرها 18 في المئة،حيث بلغت هذه النسبة في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2012 نحو 27 في المئة، وتمتاز هذه الأصول في كونها ذات جودة عالية، حيث تتمثل في أدوات الدين العام، إضافة إلى الودائع لأجل لدى البنك المركزي والسندات الصادرة عنه، وهي من أدوات التدخل التي يستخدمها البنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة في إطار عمليات السياسة النقدية. ←

مصرف «الهلال» يعتزم إصدار صكوك بـ 9.2 مليارات درهم

يتجه مصرف الهلال لإصدار صكوك (سندات متوافقة مع الشريعة الإسلامية) بالأسواق الدولية خلال الربع الثالث من العام الحالي بقيمة 1.83 مليار درهم إماراتي (500 مليون دولار أميركي) تصل مدة استحقاقها إلى خمس سنوات لتنويع مصادره التمويلية، وهذه الصكوك تعد المرحلة الأولى ضمن برنامج مستقبلي متكامل للصكوك بالأسواق الدولية بقيمة تصل إلى 9.2 مليارات درهم (2.5 مليار دولار) وضعه المصرف للسنوات المقبلة. وكان المصرف حقق أرباحاً صافية خلال عام 2012 تجاوزت 320 مليون درهم بنمو بلغ نحو 53 في المئة مقارنة بالأرباح الصافية التي حققها خلال عام 2011 ، وارتفعت محفظة تمويلاته إلى 21 مليار درهم في نهاية العام الماضي مشكلة 84 في المئة من إجمالي ودائع المصرف الذي ارتفع في نهاية 2012 إلى 25 مليار درهم، كما قفز إجمالي عدد عملاء المصرف الأفراد إلى 63 ألف عميل مقابل 45 ألفاً في نهاية عام 2011 بنمو بلغ 40 في المئة، وبلغت إيرادات المصرف من قطاع الأفراد 50 في المئة متساوية مع ايرادات قطاع الشركات، وارتفعت موجودات المصرف من 28 مليار درهم بنهاية 2011 إلى 31.5 مليار درهم بنهاية 2012 بنمو 12.5 في المئة. ←

أعلن مبادرة لتخفيف أعباء قروض المواطنين

عابدين توقّع نمو أرباح بنك الاتحاد الوطني 10.5 %

توقع الرئيس التنفيذي لبنك الاتحاد الوطني **محمد نصر عابدين** أن يحقق البنك نموا في أرباحه لعام 2013 بنسبة تتراوح بين 5 و10 في المئة، معرباً عن أمله في استمرار الأداء الاقتصادي القوي بكافة المجالات، مما سينعكس على أداء البنك ويمكنه من تحقيق نسب النمو المستهدفة.

واكد عابدين أن أداء البنك خلال عام 2012 كان جيداً جداً وجاء متوافقاً مع خطط البنك وأفضل من المستهدف رغم الظروف العالمية والإقليمية التي ما زالت غير مستقرة، وتوقع أن يسدد بنك الاتحاد الوطني 1.7 مليار درهم إلى وزارة المالية في دولة الإمارات خلال عام 2013 ليكمل البنك سداد إجمالي أموال الدعم الحكومي التي تلقاها والبالغة 3.2 مليارات درهم بعد الحصول على الموافقات اللازمة من المصرف المركزي ووزارة المالية.

وأضاف عابدين، أن البنك في مركز جيد يمكنه من سداد أموال الدعم الحكومي لوزارة المالية قبل موعد استحقاقها بفضل قاعدة رأس ماله القوية والسيولة الجيدة لديه، وأن البنك أعاد للحكومة الاتحادية 1.5 مليار درهم، وأن الدعم الحكومي جاء في وقت كانت

محمد نصر عابدين
الرئيس التنفيذي لبنك الاتحاد الوطني

البنوك تحتاج فيه للسيولة وكانت أسعار الفائدة على الدعم الحكومي مناسبة جدا وقت تقديمه إلا أنه في المرحلة الراهنة أصبحت مستويات السيولة لدى البنوك كبيرة وانخفضت أسعار الفائدة إلى

مستويات تقل عن مستويات أسعار الفائدة على أموال الدعم الحكومي، لذلك بدأت البنوك تتجه لسداد أموال الدعم الحكومي قبل مواعيد استحقاقها.

وعن موضوع قروض المواطنين قال عابدين هناك مشاورات مستمرة بين البنوك والمصرف المركزي والجهات المعنية بشأن التوصل لخطوات فعلية وإيجاد حلول عملية لتخفيف أعباء قروض المواطنين غير التجارية، مشيرا إلى أن 6 بنوك وطنية من بينها الاتحاد الوطني تقدمت في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي بمبادرة لإعادة جدولة قروض المواطنين بحيث لا تتجاوز نسبة الاستقطاعات الشهرية 50 في المئة من راتب المستفيد مع تخفيض نسبة 1 في المئة من الفوائد المترتبة على القروض، وهذه المبادرة تقدم خدمة كبيرة للمجتمع والمصلحة العامة، والبنوك الوطنية الستة اجتمعت لبحث ايجاد حلول عملية لتخفيف أعباء قروض المواطنين غير التجارية، وبعد الدراسة الشاملة توصلت إلى هذه المبادرة الهادفة إلى تعزيز جهود البنوك لتفعيل مسؤوليتها المجتمعية وتوفير الدعم الكافي للمقترضين القدامى وحمايتهم من التعثر. ←

«الرمز للأوراق المالية» تصدّرت أسواق الأوراق المالية في الإمارات

بلغ إجمالي حجم تداول شركة «الرمز للأوراق المالية» في دولة الإمارات 2.62 مليار درهم إماراتي في شهر فبراير/شباط الماضي لتستحوذ بذلك على 10.82 في المئة من سوق الأوراق المالية في الدولة، الذي بلغ حجم تداولاته 24.25 مليار درهم للفترة نفسها، وتصدرت سوق الأوراق المالية في أبوظبي بحجم تداول بلغ 1.09 مليار درهم لتستحوذ على حصة 10.63 في المئة من السوق المحلي. أما في سوق دبي للأوراق المالية، فقد تصدرت الشركة هذا السوق بتحقيق حجم تداول بلغ 1.53 مليار درهم وتستحوذ على حصة بنسبة 10.97 في المئة من سوق التداول المحلي. ←

800 مليار دولار في أميركا وأوروبا

الأموال العربية المهاجرة.. طريق اللاعودة

منذ ظهور النفط في العالم العربي بحلول أواخر النصف الأول من القرن الماضي، والدول العربية تنتهج سياسة استثمار أموال النفط في الدول الغربية.

آلاف المليارات من الدولارات الأميركية مودعة في البنوك الأجنبية دون استثمار، وفي أحسن الأحوال تستثمر في مشاريع تنموية واستثمارية ضخمة تعود بإيرادات هائلة على الاقتصادات الغربية على حساب الاقتصادات المحلية التي تعتبر الخاسر الوحيد من جراء هجرة الأموال العربية إلى الخارج، وهنا تبرز قضية «هجرة الأموال» كإحدى العناوين الرئيسية التي تتصدّر المشهد الاقتصادي العربي في الوقت الراهن.

وبالرغم من تراجع أو انعدام جدوى استثمارات الأموال النفطية العربية في الخارج على مدى السنوات الماضية، لا تزال رؤوس الأموال العربية تستثمر في الأسواق الأميركية والأوروبية بقيمة تتجاوز 800 مليار دولار ، في الوقت الذي يعاني فيه العالم العربي من نقص الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الوطنية وتلبية الاحتياجات المحلية ومواجهة التحديات المعاصرة وفي مقدمتها نمو معدلات البطالة بين الشباب العربي، والتي تعتبر ضمن النسب الأعلى عالمياً بـ 14 %، وتزايد الفجوة الغذائية وارتفاع حجم المديونية التي تمثل تهديداً حقيقياً للأمن الاقتصادي والاجتماعي.

ويمكن لأي محلل أن يجد بأنّ تحدي المستقبل هو تحدٍ اقتصادي بامتياز، لا سيّما وأن الاقتصادات العربية بحاجة إلى استثمارات إضافية تعادل 350 مليار دولار خلال السنوات القليلة المقبلة لمواجهة تحديات العولمة ومواكبة المتغيرات المتسارعة لا سيّما النمو السكاني المطّرد الذي يفرض انعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية لا يمكن تجاهلها.

لذا، يحتّم الواقع العربي الاقتصادي الراهن العمل على إعادة الأموال العربية المهاجرة لتمويل المشروعات التنموية التي من شأنها سد جزء من العجز الغذائي وتخفيف أعباء المديونية المحلية والحد من معدلات البطالة المتنامية، ولكن إعادة رؤوس الأموال العربية المهاجرة ليست بالأمر السهل.

وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية التي قطعتها بعض الدول العربية على صعيد تطوير القطاع المصرفي وأسواق المال وتحسين التشريعات الاستثمارية، إلا أنّ الطريق لا يزال طويلاً للوصول إلى بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات العربية والأجنبية على السواء، والتي تحتّم بدورها العمل على تعزيز التعددية الاقتصادية وتحديث البنى التحتية والتكنولوجية وانتهاج الشفافية والوضوح وإقرار الإعفاءات الضريبية وإجراء تعديلات جذرية على صيغ الاستثمار وتوسيع نطاق حركة التجارة البينية وتشجيع التجارة الالكترونية.

دولة الامارات العربية المتحدة
ازدهار اقتصادي ورخاء اجتماعي

دولة الإمارات العربية المتحدة، هذه الدولة الغنية بقدراتها العمرانية والاقتصادية والحضارية حققت الازدهار الاقتصادي والرخاء الاجتماعي للوطن والمواطنين وعززت مكانتها كلاعب رئيس في الخريطة الاقتصادية العالمية بحضور قوي متميز رغم الأزمات والتقلبات والضغوط المالية التي يشهدها العالم.

هذه البلاد تصنع المستقبل، تصنع الفرصة وتحقق الأحلام وتجني الثروات والكل رابح والكل يعمل ويحقق النجاح ويجني ثمار عمله بفضل السياسة الحكيمة التي تنتهجها الدولة.

سمات النجاح

تؤكد التقارير الدولية بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تأتي في طليعة الدول التي تحظى باستقرار سياسي واستقرار للنظام المالي والنقد ضمن الإطار القانوني المتقدم والمتكامل وهي تمتلك منظومة الحلول المتكاملة ومقومات النمو السريع والقدرة على الاستيعاب والتطوير، وإرسائها دعائم قوية لتتبوأ موقعاً اقتصادياً ودولياً بارزاً ووجهة آمنة في المنطقة لتأسيس الأعمال وتطويرها، وإن توجه دبي لتكون عاصمة الاقتصاد الإسلامي سيشكل إضافة نوعية لخريطة الاقتصاد المتكاملة لدولة الامارات ولا يتعارض مع سياسات الانفتاح واقتصاد السوق الحر السائد في الدولة.

إشادة دولية ومراتب متقدمة

وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أن دولة الإمارات حققت خلال العقود الثلاثة الأخيرة نهضة تنموية شاملة أثرت على مختلف أوجه الحياة وركّزت على تحقيق مستوى عال من التنمية الاجتماعية للسكان، وعلى التزام الدولة ببناء مجتمع يمتلك اقتصاداً متنوعاً وعلى حماية البيئة من خلال تبني مبادىء التنمية المستدامة المرتكزة على البنية الأساسية المتطورة التي أنجزتها والاستراتيجيات الاقتصادية والمالية التي انتهجتها والمبنية على الحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل القومي لتحقيق التطور

الاقتصادي في مختلف القطاعات للحصول على اقتصاد متوازن ومستقر.

وقد حلت دولة الإمارات بالمراتب المتقدمة عربياً وعالمياً في مختلف المؤشرات الاقتصادية، وأشادت بها وكالات دولية متخصصة ومعروفة، فقد حلت دولة الإمارات في المرتبة الخامسة عالمياً في معيار الاستقرار المالي في مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي للتنمية العالمية للعام 2011، والذي صنفها أيضاً في المرتبة الخامسة والعشرين من بين أفضل الأنظمة المالية في العالم، وسجلت في المرتبة الأولى عربياً والتاسعة عشرة عالمياً في تقرير تمكين التجارة العالمية للعام 2012 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي وشمل 132 دولة، وصنفت فيه دولة الامارات أيضاً من بين الدول العشر الأوائل في مجال كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير والأمن المادي.

وتقدمت الإمارات إلى المرتبة الأولى عربياً و(26) عالمياً من بين 183 دولة في تقرير ممارسة الأعمال للعام 2013 الذي أصدره البنك الدولي في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر 2012، وتبوأت المركز الرابع والعشرين عالمياً في مجال التنافسية للعام (2012 – 2013) الذي شمل 144 دولة، فيما حافظت على مكانتها باعتبارها الدولة الوحيدة ضمن قائمة الاقتصاديات التي تعتمد على الإبداع والابتكار للعام السابع على التوالي، وحلت في المرتبة الأولى إقليمياً والرابعة عالمياً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وفق تقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية عام 2012 وفي المركز الخامس عالمياً في كفاءة الإنفاق الحكومي بين 145 دولة شملها تقرير التنافسية العالمي (2011 – 2012) وحلّت في المرتبة العشرين عالمياً ضمن أكبر البلدان تصديراً في العالم، وفقاً لتقرير منظمة التجارة العالمية للعام 2012، الذي أشار إلى أن صادرات الإمارات بلغت في العام 2011 أكثر من 285 مليار دولار من بين إجمالي الصادرات العالمية التي كانت 18.2 تريليون دولار.

نمو اقتصادي قوي ومتماسك للعام 2012 - 2013:

أكد صندوق النقد الدولي في تقرير نشره في شهر آب/أغسطس 2012، أن الاقتصاد في دولة الإمارات قد تعافى كلياً من تبعات الأزمة المالية العالمية، وتوقع أن يحقق نمواً بنسبة 2.3 في المئة في العام 2013، فيما تتوقع مؤسسة «ستاندر أند بورز» أن ينمو اقتصاد الامارات خلال العام 2013 بنسبة 3.5 في المئة مقابل 3.1 في المئة في العام 2012 و4.2 في المئة في العام 2010 مع التأكيد على استقرار التصنيف

الائتماني السيادي لإمارة أبوظبي خلال العامين المقبلين.

وأشاد البنك الدولي في تقرير (التنمية في العالم) للعام 2012 باستراتيجية الدولة في التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، معتبراً هذه السياسة هي الأفضل بين البلدان النفطية، لما توفره من فرص عمل عديدة.

هذا، وتنسجم هذه التقديرات مع التوقعات التي عرضها المهندس **سلطان المنصوري** وزير الاقتصاد الإماراتي والتي قدرت بأن نسبة نمو الاقتصاد الإماراتي ستتراوح بين 3.5 في المئة و4 في المئة مع وضع رقم مستهدف للنمو يتراوح بين 4 – 5 في المئة للعام 2013.

ركائز النمو الاقتصادي:

تتفق هذه التقييمات الدولية والإقليمية على أن النمو القوي والمتماسك للاقتصاد الإماراتي خلال العام 2013 سيكون مدعماً بالعديد من المقومات، ويبرز في صدارتها شغل الإمارات موقعاً جيداً للاستفادة من المستويات المرتفعة لأسعار النفط، حيث تعتبر واحدة من الدول المصدرة الرئيسية للنفط في العالم بامتلاكها احتياطيات نفطية مؤكدة مقدارها 98 مليار برميل، وهو ما يوازي 10 في المئة من الاحتياطيات العالمية، وبالتالي فهي تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي على مستوى العالم، حيث شكل نحو 38.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي عام 2012، ما انعكس على متوسط دخل الفرد الذي وصل إلى 42.921 دولاراً للعام 2011 (بما في ذلك الوافدين).

من المقومات الأخرى للنجاح هي الاستجابة للتحديات الاقتصادية المحلية والخارجية من خلال اتباع سياسات قوية مضادة للدورة الاقتصادية، وتقديم الدعم الاستباقي للقطاع المالي واتباع سياسات مالية مرنة، من خلال النمو الاستثنائي لصافي الأصول الحكومية التي وصلت إلى نحو 107 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2011 مع امتلاكها احتياطيات قوية بالنحو الذي ظهر خلال الأزمة الأخيرة، كما أن الامارات تتمتع في الوقت الحالي بفائض تجاري ضخم وفائض في الحساب الجاري بلغ في العام 2011 ما نسبته 9.8 في المئة. هذا، ويتوقع أن يشهد رصيد الاحتياطيات الأجنبية للمصرف المركزي تحسناً ملموساً في نهاية عام 2012 لتصل إلى 43.8 مليار دولار، مقابل 37.3 مليار دولار المقدر في نهاية العام 2011.

تطور الميزانية العامة للعام 2013:

اعتمد مجلس الوزراء في تشرين الأول/اكتوبر 2012 مشروع الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2013

بإيـرادات تقديريـة تبلـغ 44 مليـار و600 مليـون درهـم، وبمصروفـات تقديرية مماثلة أي بدون عجز، وذلك مقارنة مع أول ميزانية إتحادية صدرت في العام 1972 بعد قيام الاتحاد، والتي لم تتجاوز اعتماداتها 201 مليون درهم فقط.

وأكد **الشـيخ محمد بن راشد آل مكتوم** نائب رئيس الدولة رئيس مجلـس الوزراء أن الأولويات القصـوى لميزانية الاتحاد للعـام 2013 تركـز علـى قطاع التنميـة الاجتماعيـة والمنافع الاجتماعية التي خصص لها مبلغ 22.7 مليار درهم وتشكل 51 في المئـة من إجمالي الميزانية الاتحاديـة للعام 2013 ويضم قطاع التعليم العام والتعليم العالي والصحة والعمل والشـؤون الاجتماعيـة والشـؤون الاسـلامية والثقافـة والشـباب وتنمية المجتمع والاسكان والمنافع الاجتماعية الأخرى.

وقد أقرّ مجلس الوزراء مشـروع خطة استراتيجية لميزانية الحكومة الاتحادية للسـنوات الثلاث القادمة (2011 - 2013) بلغت 122 مليار درهم لتحقيق تنمية مستدامة وتحقيق الرفاه والرخاء الاجتماعي والامن والعيش الكريم لأبناء الوطن.

التطويرات النقدية والمصرفية:

أكـدت بعثة صندوق النقد الدولي في تقرير نشـر في أيار/ مايـو 2012 على متانة النظام المصرفي وكفاءته في مواجهة المخاطر، وتمتعه بقدرات عالية تؤهله لتجاوز أي تحديات في أوضاع السيولة النقدية التي شهدت ارتفاعاً خلال الربع الثالث من عـام 2012 بنحو 2.2 في المئة لتصـل إلى 845.5 مليار درهـم. من جانب آخر، قام المصرف المركزي خلال هذا الربع بإصدار «نظام السـيولة لدى البنك» والذي تم تعميمه لضمان أن لـدى البنك عمليات كفـوءة وفعالة لإدارة مخاطر السـيولة والحوكمة ولأجل تقوية وضع السيولة وقنوات التمويل الخاص في البنوك.

وفيمـا يتعلـق بالمالية العامـة يتوقع أن يبلـغ الفائض في الميزانيـة الاتحادية للدولة للعام 2012 نحو 3.4 في المئة من الناتـج المحلي الإجمالي مقابل فائض قدر بنحو 3.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2011.

القطاع المصرفي الإماراتي:

يوجد في دولة الإمارات 23 مصرفاً وطنياً يتبعها 807 فروع و28 وحدة إلكترونية ، فضلاً عن 22 مصرفاً أجنبياً يتبعها 83 فرعاً و52 وحدة إلكترونية، إضافة إلى سـتة مصارف خليجية يتبعها فرع واحد إلى جانب وجود 113 مكتباً تمثيلياً لمصارف أجنبية و25 شـركة مالية و23 شركة استثمارية و120 شركة للصرافـة، كذلك بلغ عدد أجهزة الصـراف الآلي حوالي 4392 جهازاً في نهاية أيلول/سبتمبر 2012 مقابل 4346 جهازاً في نهاية الربع الثاني من العام نفسه.

ويعتبر القطـاع المصرفي في دولة الإمـارات أكبر قطاع مصرفي فـي المنطقة من حيث الأصول والتي تشـكّل نحو 33 في المئة من إجمالي حجم القطاع المصرفي في منطقة دول مجلس التعاون، بإجمالـي أصول 488.2 مليار دولار للعـام 2012 مقابـل 452.9 ملياراً في نهايـة عام 2011 وبمعدل نمـو ناهز 8.0 في المئة، وضمـن قائمة أكبر ألف مصرف فـي العالم للعام 2012 ظهـر 19 مصرفاً إماراتياً من مجمـوع 80 مصرفاً عربياً ضمـن القائمة وبموجودات بلغـت 383.7 مليـار دولار وبحصـة 23.8 فـي المئـة من مجمـوع المصارف العربية وهي الحصـة الأولى بين الدول العربية حسب (The Banker).

نتائج الأداء للعام 2012:

أظهرت نتائج التقرير السنوي للاتحاد للعام 2012 أداءً جيداً للمصـارف ونمواً في معظم المؤشـرات تمثل في تحقيق بنوك الإمارات مسـتوى مريحاً من السـيولة وقاعدة رأسمالية متينة، إضافة إلى نسـبة ملاءة عالية، إذ شهدت البنوك الإماراتية نمواً ملحوظاً في إجمالي الأصول بنسـبة تقـارب 8 في المئة وإلى أكثـر من 488 مليار دولار فـي نهاية عام 2012 وارتفع حجم الودائع بنسـبة 9.2 فـي المئة ليصل إلـى 318.2 مليار دولار في نهاية عام 2012 مقروناً بارتفاع رأس المال والاحتياطيات وبنسبة 7 في المئة ليصل إلى 75.3 ملياراً في عام 2012.

تطبيق معايير بازل - 3:

فـي هذا الإطـار، أكـد محافظ المصـرف المركـزي الإماراتي **سلطان بن ناصر السويدي**، أن أوضاع المصارف في الإمارات تتوافـق مـع متطلبـات لجنة بـازل- 3 لجهة كفايـة رأس المال والسيولة، وأشار إلى أن تطبيق معايير بازل – 3 يبدأ عام 2013 وأمام المصارف فرصـة حتى عام 2019 لتنفيذها كاملاً، وأعلن أن الإمـارات وضعت فـي إطار الخطـة الاسـتراتيجية للحكومة الاتحاديـة 2014 – 2016 القوانيـن والتشـريعات التـي تؤمن حماية مصالح المتعاملين مـع المصارف، ولفت إلى أن القانون – الإطـار العام لحماية مصالح المتعامليـن – ينص على الرقابة الاحترازية ومراقبة السلوك المهني.

أداء مالي قوي عام 2012:

تشير الميزانية المجمعة والمتوفرة للعام 2012 لـ22 مصرفاً عاملاً في الإمارات والتي تشـكّل نحـو 88 في المئة من إجمالي القطـاع إلـى نمو حقيقي فـي جميع المؤشـرات، وتعتبر جيدة وممتـازة، حيـث تمكنت من تحقيـق أرباح صافيـة وصلت إلى نحو 6.7 مليارات دولار في نهاية عام 2012 وبمعدل نمو ناهز 17.5 في المئة عن نهايـة عام 2011، وقد بلغ إجمالي الأصول المـدارة مـن قبل هـذه المصارف إلـى أكثر مـن 432.2 مليار دولار للعام نفسـه محققة معـدل نمو ناهز 9.3 فـي المئة عن العام 2011، وذلك بفضل نمو إجمالي الودائع والائتمان للفترة

نفسـها بمعدل 11.5 في المئة و6.1 في المئـة على التوالـي، لتبلـغ الودائع نحو 290 مليـار دولار والقـروض (الائتمان) 273.5 مليار دولار في نهاية عام 2012، والتي شكلت نحو 94 في المئة من حجم الودائع، ولا شـك أن ارتفاع هذه النسـب يشـير إلى الدور الكبير الـذي تلعبه هذه المصارف في توظيف السـيولة المتوفرة لديها من أمـوال المودعين في القطاعات الاقتصادية المختلفة لدعم عملية النهضة الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

وقد شـكلت الودائع ما نسـبته 67 في المئة من إجمالي الموجودات والقروض ما نسـبته 63 في المئة من إجمالي الموجودات للعام 2012، هذا وقد نمت قاعدة حقوق المسـاهمين لديها بمعدل 11.5 فـي المئة لتصل إلى 58 مليار دولار في نهاية عام 2012 مقابل 52.4 مليار عام 2011.

الترتيب:

عنـد النظر إلى ترتيب المصارف الإماراتية وحسـب البيانات المتوفـرة عنهـا للعامين 2011 - 2012 نجـد أن بنك الامارات دبي الوطني يحتل المرتبة الأولى في جميع المؤشـرات المالية للعـام 2012 ما عـدا صافي الأرباح يحتل فيهـا المرتبة الثالثة بعد بنك أبو ظبي الوطني وبنك الخليج الأول وتشكل موجوداته نحـو 19.4 في المئة من إجمالي موجـودات القطاع المصرفي الإماراتي للعام نفسه، مما يشير إلى حجمه الكبير ودوره الكبير المتوقع في السوق المصرفي الإماراتي والذي يضاهيه فيها بنك أبو ظبي الوطني بالمرتبة الثانية وبحصة 19.3 في المئة قريبة مـن حصته من إجمالي موجودات القطاع، مما تعادل حصتهما معاً نحو 38.7 في المئة من إجمالي القطاع المصرفي.

ويحتل بنك أبوظبي الوطني المرتبة الأولى في صافي الأرباح بين المصـارف الإمارات والثانية لبقية المؤشـرات ثم بنك أبو ظبـي التجـاري يحتـل المرتبة الثالثـة من حيـث الموجودات والقـروض والرابعـة بالنسـبة للودائـع وحقوق المسـاهمين وصافـي الأربـاح، ثم بنـك الخليـج الأول الرابعـة للموجودات والقروض والثالثة للودائع وحقوق المساهمين والثانية لصافي الأربـاح، ثم بنك دبي الإسـلامي الخامسـة لجهـة الموجودات والودائـع والسادسـة للقـروض والثامنة لحقوق المسـاهمين والتاسعة لصافي الأرباح.

وهكـذا، يأتـي ترتيب بقية المصارف في دولـة الإمارات من حيث أهم المؤشـرات الماليـة (كما في الجـدول المرفق)، هذا

أبرز المؤشرات الاقتصادية

	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط نسبة النمو المحقق 2011 - 2008
معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	5.32	(4.080)	1.30	5.19	4.04	1.75
التضخم (%)	6.60	1.22	0.88	0.79	1.14	2.37
الديـن الحكومي الاجمالي كنسـبة مـن الناتج المحلي الإجمالي (%)	12.53	23.44	22.33	17.79	16.47	-
الفائض/ العجز في الحسـاب الجاري كنسـبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	7.88	3.49	3.22	9.74	9.29	-
الاستثمار المباشر (مليار دولار)	13.7	4.0	5.5	7.7	8.2	-
الصادرات النفطية (مليار دولار)	102.99	68.15	74.64	111.60	118.78	-

المصدر: World Economic Outlook, IMF, October, 2012.

ترتيب المصارف الإماراتية

(بالمليون دولار أميركي)

	الموجودات		القروض		الودائع		حقوق المساهمين		صافي الأرباح	
	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011
بنك الامارات دبي الوطني	84004	77551	59445	55352	58291	52674	9945	9532	790	677
بنك ابو ظبي الوطني	81840	69607	44813	43431	51811	41333	8476	7185	1179	1009
بنك ابو ظبي التجاري	49263	50062	33568	33993	29759	29747	5523	4924	766	830
بنك الخليج الاول	47693	42910	31238	28534	32509	28194	7997	7262	1132	1010
بنك دبي الاسلامي	25985	24684	15139	14056	18202	17649	2877	2772	325	288
بنك الاتحاد الوطني	23724	22453	15612	15677	17271	16421	3845	3558	436	408
مصرف ابو ظبي الاسلامي	23342	20255	14794	13306	16710	15033	3447	2335	327	315
بنك المشرق	20796	21574	10603	9589	12919	12365	3763	3486	373	234
بنك دبي التجاري	10755	10420	7359	7307	7644	7745	1861	1723	232	224
مصرف الامارات الاسلامي	10154	5854	5402	3534	6995	4666	703	663	22	-109
مصرف الهلال*	7698	7698	5266	5266	5345	5345	742	742	49	49
راك بنك	7425	6676	5527	5005	5646	4984	1552	1280	382	328
بنك الشارقة	6221	5704	3391	3280	4489	4071	1069	1144	73	69
مصرف الشارقة الاسلامي	4991	4832	2929	2841	3088	2833	1211	1201	74	68
بنك الفجيرة الوطني	4781	4064	3323	2862	3390	2817	618	562	83	77
بنك نور الاسلامي*	4599	4599	2899	2899	3152	3152	534	534	13	13
البنك العربي المتحد	4091	2952	2965	2137	2750	2132	613	553	112	90
المصرف**	3476	3392	1533	1661	1927	1809	820	756	64	-93
البنك التجاري الدولي	3471	3107	2382	2143	2422	2298	546	471	68	18
بنك ام القيوين الوطني	3335	3190	1839	1839	1983	1932	932	904	90	87
بنك الاستثمار	3109	2839	2218	2139	2321	2054	639	578	88	86
مصرف عجمان	1496	1090	1236	873	1182	716	288	272	9	2
المجموع	432249	395513	273481	257724	289806	259970	58001	52437	6687	5680

* أرقام العام 2011

** أرقام المصرف لنهاية ايلول 2012

ويبلغ العائد على الأصول لهذه المصارف 1.5 في المئة والعائد على حقوق المساهمين 13.4 في المئة للعام 2012.

ويلاحظ أن المصارف الخمسة الأولى في الجدول المرفق تستحوذ على حصة مهمة في السوق المصرفي لدولة الإمارات وعلى حصة مهمة من المصارف الوطنية، حيث تشكل إجمالي موجوداتها 66.8 في المئة من إجمالي موجودات البنوك العاملة للعام 2012 وتشكل قيمة قروضها نحو 67 في المئة وودائعها نحو 65.8 في المئة وحقوق المساهمين نحو 60 في المئة من إجمالي القطاع وصافي أرباحها نحو 63 في المئة من إجمالي القطاع أيضاً، مما يعكس ظاهرة التركز في السوق المصرفي الإماراتي وتفاوت أحجام المصارف العاملة في السوق المصرفي الإماراتي.←

إعداد: عبدالقادر الحوري

1424 صندوق استثمار في المنطقة

بنك أبو ظبي الوطني: إجمالي أصول الصناديق السيادية 89.6 مليار دولار

كشفت دراسة أعدّها **بنك أبو ظبي الوطني** عن الصناديق الاستثمارية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن عدد هذه الصناديق بلغ في نهاية حزيران/يونيو 2012، 1424 صندوقاً يبلغ إجمالي أصولها 89.6 مليار دولار، وهذا الرقم يتضمن صناديق محلية والصناديق التي ترعاها شركات محلية بغض النظر عن جنسياتها، وصناديق تركز على أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو تعتبر إحداها من الأسواق التأسيسية لها. وأشارت الدراسة إلى أن هناك 1340صندوقًا توجد مقارها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،وبأصول تبلغ قيمتها مجتمعة 86.6 مليار دولار، وجاء في الدراسة:

- في النصف الأول من عام 2012، زاد عدد الصناديق الاستثمارية التي تتخذ من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقرا لها بنسبة 3 في المئة مقارنة بنهاية العام 2011. وبلغ صافي التدفقات الواردة إلى هذه الصناديق حوالي 2.47 مليار دولار، وترجع هذه الزيادة في المقام الأول إلى زيادة في أصول صناديق أسواق المال (التقليدية والإسلامية) قدرها 3.33 مليار دولار.
- في عام 2011، انخفضت أصول الصناديق التي تتخذ من المنطقة مقراً لها بنسبة 13 في المئة مقارنة بنهاية عام 2010 لتصل إلى 87.8 مليار دولار حسب قاعدة البيانات. وهناك ما يقدر بنحو 13 مليار دولار من صافي التدفقات الخارجة من هذه الصناديق. ويرجع الانخفاض في المقام الأول إلى الانخفاض الذي شهدته أصول صناديق أسواق المال بقيمة 6.9 مليارات دولار.

وبلغ إجمالي أصول الصناديق الاستثمارية العالمية 24.8 تريليون دولار في نهاية الربع الثاني من 2012 (4.5 في المئة على أساس سنوي) وبواقع 73490 صندوقاً استثمارياً، وذلك وفقا لبيانات جمعتها «إنفستمنت كومباني إنستيتوت» من 46 دولة. ونجم التراجع في أصول صناديق الاستثمار إلى حد كبير بسبب انخفاض أسعار الأسهم العالمية مقارنة بعام 2011، نظراً لضعف اليورو وتأثير سعر الصرف بالدولار الأميركي على أصول الصناديق الأوروبية. وشهدت الصناديق في جميع أنحاء العالم صافي تدفقات بحوالي 91 مليار دولار في الربع الثاني من 2012 (مقارنة بـ 193 مليار دولار في الربع الأول)، فيما بلغت التدفقات إلى صناديق السندات حوالي 155 مليار دولار، وبلغت التخارجات من صناديق أسواق الأسهم 18 مليار دولار وصناديق أسواق المال 53 مليار دولار. وشهدت صناديق أسواق المال تخارجات منذ الربع الأول للعام 2009 بسبب معدل الفائدة الذي يقارب الصفر. وفي الربع الثاني من 2012 كانت أصول صناديق الأسهم أقل من الربع الأول وكذلك أقل مما كانت عليه في الربع الثاني من عام 2011. وانخفض مؤشر MSCI العالمي بنسبة 7.2 في المئة على أساس سنوي في حزيران/يونيو عام 2012. بينما تعافى مؤشر منطقة اليورو في وقت لاحق مع تبدد المخاوف إلى حد ما. وكان مؤشر MSCI العالمي قد ارتفع بنسبة 13.2 في المئة على أساس سنوي في عام 2012.

وخلال النصف الأول من عام 2012 شهدت أصول الصناديق المتمركزة في المنطقة ارتفاعا بنسبة 3 في المئة مقارنة بنهاية عام 2011 لتصل إلى 89.6 مليار دولار حسب قاعدة البيانات. وهناك ما يقدر بـ 2.47 مليار دولار صافي التدفقات إلى هذه الصناديق. وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى زيادة قدرها 3.33 مليار دولار في أصول صناديق أسواق الأموال (التقليدية والإسلامية)، وشهدت صناديق التمويل التجارية صافي تدفقات بنحو 564 مليون دولار. بينما تراجعت أصول صناديق الأسهم (بما في ذلك الأنواع الفرعية) بنسبة 2.9 في المئة، مع صافي تخارجات بلغ590 مليون دولار. وكانت أكبر 4 صناديق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من صناديق أسواق المال.

خلال العام 2011، انخفضت أصول الصناديق المتمركزة في المنطقة بنسبة 13 في المئة مقارنة بنهاية عام 2010 لتصل إلى 87.8 مليار دولار حسب قاعدة البيانات. وهناك ما يقدر بنحو 13 مليار دولار صافي تخارجات من هذه الصناديق. ويرجع الانخفاض إلى التراجع الذي شهدته أصول صناديق أسواق الأموال بقيمة 6.9 مليارات دولار. وشهدت صناديق التمويل التجارية صافي تدفقات داخلة تقدر بنحو 526 مليون دولار. وانخفض إجمالي أصول صناديق الأسهم بنسبة 21.7 في المئة، مع صافي خروج قيمته 5.5 مليارات دولار.←

تنشر بالتعاون مع بنك أبوظبي الوطني

تعيين رئيس تنفيذي جديد

بنك أبوظبي الوطني أفضل مدير للأصول بالشرق الأوسط

عيّن بنك أبوظبي الوطني **إليكس ثيرسبي** رئيساً تنفيذياً للمجموعة وذلك اعتباراً من الأول من تموز/يوليو 2013 خلفاً **لمايكل تومالين**، الرئيس التنفيذي الحالي، والذي أعلن سابقاً عن نيته بالتقاعد.

وعمل تومالين رئيساً تنفيذياً لمجموعة بنك أبوظبي الوطني لنحو 14 عاماً، وسيواصل العمل مع البنك عقب تقاعده عضواً في مجلس الإدارة، أما ثيرسبي فعمل رئيساً تنفيذياً للقطاع المصرفي الدولي والمؤسسات بمجموعة «إيه.إن.زد» خلال السنوات الخمس الماضية، كان مسؤولاً عن وضع وتنفيذ استراتيجية «إيه.إن.زد» للنمو في منطقة آسيا

الباسيفيكي في مجالات الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات والأفراد.

من ناحية أخرى، فاز بنك أبوظبي الوطني، بجائزة أفضل شركة لإدارة الأصول في الشرق الأوسط ضمن حفل توزيع جوائز التكافل الدولية للعام 2013 وذلك للسنة الثانية على التوالي، وهذه الجائزة من إحدى الجوائز والتقديرات التي حصلت عليها مجموعة إدارة الأصول والتي تؤكد مواصلة بنك أبوظبي الوطني في ابتكار وتقديم منتجات تلبي متطلبات المستثمرين والمساهمة في تنمية قطاع إدارة الأصول في الإمارات.

.. ضمن البنوك الـ 50 الأكثر أماناً في العالم

من ناحية أخرى صنّف بنك أبوظبي الوطني للسنة الخامسة على التوالي، ضمن البنوك الـ 50 الأكثر أماناً في العالم، كما حافظ على موقعه بوصفه البنك الأكثر أماناً في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لقائمة مجلة «غلوبال فاينانس» لعام 2013.

الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية» فازت بجائزة

فازت «الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية»، ذراع الوساطة لبنك الإمارات دبي الوطني بجائزة «ناسداك دبي لأفضل وسيط للأفراد عن شهر شباط/فبراير 2013»، وتأتي هذه الجائزة تقديراً لأعضاء ناسداك دبي الأكثر نشاطاً في التداول نيابة عن عملائهم في قطاع الأفراد على أساس شهري.

وقد ظهر شعار الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية على برج ناسداك في نيويورك مع عبارة «ناسداك دبي تهنئ الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية أفضل وسيط للأفراد عن شهر شباط/فبراير 2013».

عبدالله الحوسني
مدير عام الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية

مؤتمر «ميوس 2013» في البحرين

وزير المالية: الاستثمار في الطاقة المتجددة ارتفع 17 %

انعقد في مملكة البحرين مؤتمر الشرق الأوسط الثامن عشر للنفط والغاز «ميوس 2013» الذي نظمته جمعية مهندسي البترول العالمية وشركة إدارة المعارض العربية برعاية رئيس الوزراء البحريني خليفة بن سلمان آل خليفة تحت عنوان «تحويل مستقبل الطاقة»، وتحدث فيه الوزير المشرف على شؤون النفط والغاز في البحرين وزير المالية **الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة**، ومما جاء في كلمته: إن وضع الطاقة حسب توقعات وكالة الطاقة الدولية يشير إلى أن الصعوبات الاقتصادية الحالية التي تواجه العالم لم تغير بشكل جوهري في وضع السوق على المدى البعيد، حيث تشير تقديرات الوكالة إلى وجود تزايد في استخدام الطاقة على المستوى العالمي بنسبة 33 في المئة ما بين عامي 2011 و2035، وقد أدّى تراجع الطاقة النووية في بعض البلدان في أعقاب حادث فوكوشيما إلى إعادة التوازن لمزيج مصادر الطاقة، وفي هذا الإطار ما زال الوقود الأحفوري يهيمن على المستقبل المنظور.

وأضاف وفقاً للإحصاءات الصادرة عن الشركة العربية للاستثمارات البترولية «أبيكورب» التابعة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، فإن رأس المال المستثمر في الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة ما بين 2013 - 2017 يصل إلى 740 مليار دولار، وأعلى زيادة في الإستثمارات تأتي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تمثل 43 % من حجم الاستثمار في المنطقة بأكملها.

كما أشار إلى تطلع دول مجلس التعاون لزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة لديها في مزيج مصدر الطاقة بحلول عام 2020، حيث تشير الإحصاءات الصادرة مؤخراً من قبل فرانكفورت سكول وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن الاستثمار العالمي في الطاقة المتجددة قد ارتفع بنسبة 17 % في عام 2011 ليصل إلى 257 مليار دولار. ←

صندوق النقد العربي نظم دورة حول «تحليل مخاطر الائتمان»

نظّم معهد السياسات الاقتصادية في صندوق النقد العربي دورة تدريبية حول «تحليل مخاطر الائتمان» بالتعاون مع البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، شارك فيها 32 مندوباً من 15 دولة عربية، وتحدث فيها مدير المعهد سعود البريكان وألقى كلمة أشار فيها إلى أن ما شهده الاقتصاد العالمي خلال السنوات الثلاث الماضية من أزمات اقتصادية كان مبعثها تعثر القطاع المصرفي، وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى ضرورة العمل على إعادة النظر في أساليب وطرق إدارة المخاطر في تلك المصارف، وخاصة مخاطر الائتمان التي كانت هي الأساس في تعثر تلك البنوك، وبالتالي خلق أزمات اقتصادية حادة لا زالت تعاني منها الاقتصادات الكبيرة. ←

دعا لتطوير الخطط والبرامج والمنتجات

مؤتمر عُمان الثاني للتمويل والصيرفة الإسلامية

انعقد في سلطنة عُمان «**مؤتمر عمان الثاني للتمويل والصيرفة الإسلامية**» الذي نظّمته مجموعة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع البنك المركزي العماني، وحضره أكثر من 300 مشارك من 15 بلداً عربياً وأجنبياً، وجرى خلاله تسليط الضوء على جملة من المواضيع المحورية والأساسية الخاصة بصناعة المال والصيرفة الإسلامية، ووسائل تطوير وتحسين نظام العمل المصرفي الإسلامي، وسد الثغرات التنظيمية فيه.

ورعى انعقاد المؤتمر مستشار سلطنة عُمان **شهاب بن طارق آل سعيد**، الذي ألقى كلمة افتتاحية، أكّد فيها أن تنظيم مثل هذه المؤتمرات يُعطي مؤشرات واضحة عن تطور القطاع المصرفي ونموه في سلطنة عُمان، والذي يُعدّ رافداً كبيراً لاقتصاده وللاقتصاد في العالمين العربي والإسلامي، كما يُعطي دليلاً على أن مستقبل الصيرفة الإسلامية في عُمان مستقبل واعد.

شهاب بن طارق: الصيرفة الإسلامية رافد للاقتصاد ومستقبلها واعد

الزدجالي

ثم تحدث في افتتاح المؤتمر الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني **حمود بن سنجور الزدجالي**، فألقى كلمة جاء فيها: بالرغم من أن الصناعة المصرفية الإسلامية داخل السلطنة في طور الانشاء والتأسيس إلا أن بداية العمل بالصيرفة الإسلامية قد أحدث حراكاً ملحوظاً في القطاع المصرفي وأدّى إلى قيام معظم البنوك التجارية المرخصة بزيادة رؤوس أموالها لفتح نوافذ إسلامية مستقلة إلى

جانب البنكين الإسلاميين المصرح لهما ليصبح رأسمال الصيرفة الإسلامية في السلطنة نحو 500 مليون ريال عماني.

وأضاف هناك حالة من التفاؤل تسود جميع المهتمين بالصيرفة الإسلامية في السلطنة لما سوف تحققه من مكاسب، إلى جانب الدور المرتقب الذي سوف تقوم به في تحفيز الإقتصاد الوطني من خلال المساهمة في تمويل مختلف المشروعات الإقتصادية، والبنوك والنوافذ الإسلامية المرخصة أصبحت مطالبة ببذل المزيد من الجهد لجذب واستقطاب المدخرات والعمل على تنويع وتطوير أدوات مالية جديدة والتركيز على جودة الخدمات المصرفية، موضحاً أن البنك المركزي العماني يتطلع إلى الممارسة الرشيدة للصيرفة الإسلامية مع التطبيق الصحيح والفعّال لقواعد الشريعة الإسلامية بما يضمن سلامة ونزاهة القطاع المصرفي ونموه وأن يقدم قيمة مضافة للإقتصاد الوطني.

وكشف الزدجالي عن أن العمل جارٍ لإصدار الصكوك الإسلامية في السلطنة والتي من المتوقع اصدارها مع نهاية العام الحالي أو بداية العام القادم، مشيراً إلى ان الصكوك الإسلامية تحتاج لبعض الوقت حتى يتم اصدارها كونها تحتاج بعض الاجراءات والترتيبات ومعرفة الاصول ومساندة المشاريع لها.

الزدجالي: متفائلون في تحفيز الاقتصاد ونُعِدّ لإصدار الصكوك

يوسف: تطبيق النظام المصرفي الإسلامي في عُمان من أنجح التجارب

يوسف

بعد كلمة الزدجالي ألقى رئيس اتحاد المصارف العربية الرئيس التنفيذي في مجموعة البركة المصرفية **عدنان أحمد يوسف** كلمة ركّزت على دور الرقابة والحوكمة السليمة في نمو السوق المالي، وجاء فيها:

يأتي هذا المؤتمر في ظل أوضاع جيوسياسية لازالت ترواح مكانها ما بين حالة التفاؤل الحذر فيما يتعلق بآفاق النمو من ناحية، وحالة عدم الاستقرار وفقاً لقراءة الواقع في الكثير من الاقتصادات العالمية، من ناحية أخرى شاهدنا في ذلك حالة البرازيل وهي إحدى أهم أضلع مجموعة البريكس التي نما اقتصادها بنسبة 0.9 في المئة، وتشير التوقعات إلى أن هذه النسبة ستنخفض اكثر خلال العام الحالي، وهو ما يلقي بظلال كثيفة من الشك حول مدى دقة التقديرات التي تأتينا من مختلف مراكز صناعة المعلومات وتبنى عليها الكثير من القرارات الاقتصادية الهامة.

إن تجربة البنوك الإسلامية وهي تدخل عامها الثاني في سلطنة عمان، وذلك منذ أن أعلن البنك المركزي العماني عن فتح الباب لتأسيس مصارف تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، هي تجربة تستحق أن يُفرد لها حيزاً مهماً من التقييم والتقدير على حد سواء، نقول هذا بحكم أن هذه التجربة تعتبر من التجارب القليلة التي قامت على أسس واضحة لجهة إعداد البنية التحتية التنظيمية وخلق البيئة التشريعية الملائمة بما يضمن وجود نظام رقابي واشرافي قادر على المساهمة بإيجابية في تحقيق أهداف السياسات النقدية في ظل نظام مالي مستقر وهو أحد أهم أهداف أي نظام رقابي في العالم

كمـا معلوم للجميع، وهو ما يدفعنا وكلنا ثقة في ذلك للتأكيد على أن تجربة تطبيق النظام المصرفي الإسلامي في عمان ستكون من أنجح التطبيقات المعاصرة.

إننا ومع إقرارنا بعوامل النجاح المتوفرة للصيرفة الإسلامية في سـلطنة عمان، وبالمنافع الكثيرة التي يمكن أن تحققها للسلطنة، إلا أننـا ومن واقع خبرتنا في هذا المجال، نود أن نلفت الانتباه إلى بعض التحديات المتوقعة التي يجب أن يلتفت إليها القائمون على هذه التجربة والمعنيون بنجاحها، وأود هنا أن امر بشـكل سـريع على التحديات التالية:

- ضـرورة إيجاد نظام فاعل يسـهر على عمليـة توعية الجمهور بالمعامـلات المصرفية الإسـلامية ومسـؤولية إيجـاد مثل هذا النظام هي مسؤولية مشـتركة بين الجهات الرقابية والاشرافية من ناحية وبين المصارف الناشـطة فـي هذا المجال من ناحية أخرى،حيـث إن وجود مثل هـذا النظام سيسـهم بكل تأكيد في زيادة مسـتوى الوعي وفي الوقت نفسـه سيوجد حافزاً إضافياً للبنوك لتحسـين جودة خدماتها ومنتجاتها.
- أخـذ الـدروس والعبـر من المؤسسـات المالية الإسـلامية التي اعتمـدت مناهج اسـتثمارية قائمة علـى فرضية تواصل الازدهـار الاقتصـادي وركّـزت جـل اسـتثماراتها في التطوير العقاري دون أن تأخذ في الاعتبار مسـألة أن الاقتصاد وبحكم طبيعته يمر بفترات من الازدهار، تقابلها فترات من التراجع، أو الاستقرار أو مرحلـة الصعـود من الاسـتقرار إلى النمو والازدهار وهكذا. مثل هذه النماذج من المؤسسـات يمكن لها أن تلحق الضرر ليس فقط بنفسـها ولكن يمكـن أن تعـرض كل الصناعة لخطر فقـدان الثقة بنجاعـة النمـوذج الإسـلامي. إذاً، لا بد للمصارف الإسلامية من الاستمرار في النهج الإسلامي السـليم مـن كافـة الجوانـب التنظيميـة، والرقابية، والعملياتيـة كي تتجنب التعرض بشـكل كبير للآثار الضارة لتقلبات الاقتصاد العالمي.
- كما تقف البنوك الإسـلامية اليوم في مواجهة تحديـات معايير بازل (3) على صعيد تقوية مواردها الرأسـمالية واتبـاع مزيـد مـن الشـفافية والالتـزام بالقواعد والمعايير المصرفية العالمية، خاصة معايير الحوكمـة، علاوة على تنـوع المخاطر في بيئة العمل، وإدخـال الوسـائل التقنيـة الحديثـة وتصاعد المنافسـة بفعل تحريـر الأسـواق، والتعامل مع كل ذلك في إطـار مبادئ العمل المصرفي الإسلامي.
- كما توجد حاجة ماسة ودائمة إلى تطوير الكوادر البشرية حيث إن هناك شـعورا حقيقيا بأن هناك نقصا في الكفاءات البشرية، خاصـة في الجوانـب المتصلـة بالفتـاوى التي تختـص بهذه الصناعة، وهذا يدعونا إلى التأكيد على مسألة التدريب والتوسع فيه على المستويين المحلي والدولي.
- إننـا نعتقـد أن قطاع التمويل الإسـلامي لا يزال ذا سـعة كبيرة تسـتوعب المزيد من المتعاملين في كافة البلاد الإسـلامية وغير الإسـلامية. وفي كل الأحوال، فإن استمرارية نجاح وازدهار هذا القطاع منوطة بمصداقية التوجه وتلبية احتياجات المستثمرين بالجودة المرجوة والعائد المناسب والمخاطر المقبولة.

• إن التوقعات تشير إلى أن المصارف الإسلامية سوف تتحصل على نسبة مقدرة من السوق العماني على مدى الثلاث سنوات القادمة، ولكن هذه التقديرات يمكن أن تتجاوز حاجز الثلاثين في المئة بكل سهولة إذا ما تم العمل على الاستعداد لمقابلة التحديات المذكورة وفق استراتيجية اساسها تحقيق مقاصد ومآلات الشريعة الإسلامية وتنزيلها واقعاً معاشاً في أرض الواقع بالعمل بصورة تكاملية بين اسرة الصناعة من ناحية والجهات الرقابية والاشرافية من ناحية أخرى.

أبو زكي

وبعده تحدث الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال **رؤوف أبو زكي**، ومما جاء في كلمته: إن إنطلاق العمل المصرفي الإسلامي يعتبر عاملاً إيجابياً لأنه سيؤدي على الأرجح إلى توسيع قاعدة السوق وفي الوقت نفسه إلى منافسة صحية داخل القطاع.

آل ثاني

بعد ذلك ألقى محافظ مصرف قطر المركزي **الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني** كلمة قال فيها: إن اهتمام دولة قطر بدعم الصيرفة الإسلامية لا يقتصر فقط على أنشطة البنوك بل يتعدى ذلك إلى أنشطة شركات الاستثمار والتمويل الإسلامي وشركات التكافل. وأوضح أن قانون مصرف قطر المركزي الجديد الذي صدر في أكتوبر الماضي، عزز من الصلاحيات الممنوحة للمصرف المركزي في مجال الإشراف والرقابة على كافة الخدمات المالية في دولة قطر. وأشاد بما حققته الصيرفة الإسلامية من نمو مطرد وبانتشارها الواسع على مستوى العالم بحيث وصلت موجوداتها الإجمالية في نهاية عام 2011 إلى نحو 1.3 تريليون دولار مع كونها مرشحة للوصول إلى نحو 1.8 تريليون دولار في نهاية العام الحالي. ←

التوصيات

وبعد إنتهاء الجلسة الافتتاحية بدأت أعمال المؤتمر فعُقدت على مدى يومين جلسات عمل تحدث فيها عدد من كبار العاملين في القطاع المالي والمصرفي التقليدي والإسلامي، بالإضافة إلى عدد من محافظي البنوك العربية، وأصدر المشاركون عدداً من التوصيات أبرزها:

- **التأكيد على أن تجربة تطبيق النظام المصرفي الاسلامي في عمان ستكون من أنجح التطبيقات المعاصرة، وذلك لتوافر المقومات التالية: طبيعة المجتمع العماني المسلم، وجود بنك مركزي يعمل على توفير البيئة التشريعية والفنية الضرورية لنمو الصيرفة الإسلامية في البلاد، قدرة البنوك الاسلامية على هيكلة وطرح منتجات وخدمات مالية تتسم بالكفاءة والجودة.**
- **دعوة البنوك الإسلامية إلى لعب دور حيوي خاصة في دعم المجالات الإنتاجية من خلال: تعزيز فرص النمو خاصة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة، المساعدة في تحفيز رؤوس الأموال، تحفيز قطاعات واسعة من المجتمع العماني للتعامل من خلال المصارف.**
- **إيجاد نظام فاعل يسهر على عملية توعية الجمهور بالمعاملات المصرفية الإسلامية.**
- **دعوة المصارف الاسلامية إلى الاستمرار في النهج الاسلامي السليم من كافة الجوانب التنظيمية، والرقابية، والعملانية، كي تتجنب التعرض بشكل كبير للآثار الضارة لتقلبات الاقتصاد العالمي.**
- **مواجهة المصارف الاسلامية لتحديات معايير بازل (3) على صعيد تقوية مواردها الرأسمالية وإتباع مزيد من الشفافية والالتزام بالقواعد والمعايير المصرفية العالمية.**
- **دعوة المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية إلى وضع خطط وبرامج لتأهيل الموظفين، وأن تولي عناية أكبر لدعم برامج التدريب وفق أسس منهجية وعلمية مدروسة.**
- **مواجهة الحاجة الماسة والدائمة إلى تطوير الكوادر البشرية في الجوانب المتصلة بالفتاوى التي تختص بالصناعة المالية والمصرفية الإسلامية.**
- **المثابرة على تطوير المنتجات وابتكار برامج وخدمات جديدة، متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، تفي بمتطلبات النظام المالي والاقتصادي المحلي.**
- **مساهمة المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية إلى جانب الهيئات الناظمة والرقابية، في نشر الوعي والمعرفة لدى الجمهور لطبيعة المنتجات المالية الاسلامية، وأوجه الاختلاف بينها وبين المنتجات المالية التقليدية.**
- **تعزيز أواصر وأطر الترابط بين التمويل الاسلامي وأنظمة الاقتصاد الحقيقي.** ←

الأرباح 55.6 مليون دينار

بنك برقان: أداء متميّز ونمو قوي

خلال انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية لبنك برقان قال **ماجد عيسى العجيل**، رئيس مجلس إدارة بنك برقان: مع إنطلاق عام 2012، قدمت مجموعة بنك برقان نمواً ثابتاً ومطرداً، فقد كان عاماً ممتلئاً بالتحديات التي لعبت دوراً جوهرياً في بطء الأداء الاقتصادي ومحدودية مستويات الاستثمار. ورغم ذلك، سعت مجموعة بنك برقان بجهد كبير إلى إبقاء وتيرة نمو حصتها في السوق مع المحافظة على الربحية وتبلورت استراتيجيتها في النمو غير العضوي، حيث أثبت أداء مجموعة بنك برقان امتيازها وتفوقها بفضل مرونة نموذج عملها وحسن تنفيذه وإدارتها الذكية للمخاطر، إضافة إلى موقفها المالي القوي، إذ سجلت المجموعة، خلال عام 2012، ارتفاعاً في حصتها السوقية وربحيتها، إلى جانب نمو متوازن حققته الميزانية العامة للمجموعة واستمرارها في النمو وفق استراتيجية توسعية تبلورت باستكمال عملية الاستحواذ على مصرف يوروبنك تكفن (الذي بات يعمل حالياً تحت اسم بنك برقان- تركيا) لتشكل خطوة جديدة على صعيد استراتيجية التنوع المصرفي والنمو المستدام، وتستمر مجموعة بنك برقان في اتخاذ المسار الصحيح.

وفي السياق ذاته، قال رئيس المديرين التنفيذيين لبنك برقان **إدواردو إيغوريـن**: «شهد عام 2012 أداء ثابتاً ونمواً قوياً لمجموعة بنك برقان، إذ تميزت السنة في تقديم نتائج قوية على صعيد مؤشرات أداء الأعمال

ماجد عيسى العجيل
رئيس مجلس إدارة بنك برقان

والأداء المالي، كما تمكنت المجموعة من تحسين مستوى الربحية بشكل ملحوظ، ورفع مستوى جودة الأصول والرسملة والسيولة ومكانتها في السوق، مع الحفاظ على نهجها الحذر باعتماد مبدأ التوازن بين المخاطر والعوائد. وعلى مدار العام، حققنا أهدافنا الاستراتيجية وذلك من خلال تحقيق نتائج ملموسة، والتفوق على منافسينا وتوفير مكانة لائقة بعملياتنا. لقد مكّنت قدرات فريقنا التنفيذية مجموعة بنك برقان من جني فوائد اقتصادية من خلال حسن تطبيق نموذج أعمال مرن قابل للتكيّف مع الوضع السلبي الذي شهدته الساحة الاقتصادية خلال عام 2012 والمتوقع استمراره في عام 2013.

من جانب آخر، سجلت مجموعة بنك برقان أرباحاً صافية بلغت 55،6 مليون دينار كويتي، للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2012، مما يعكس زيادة بنسبة 10 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2011 الذي سجلت خلاله 50،6 مليون دينار كويتي، وقد حققت ربحية السهم نمواً بنسبة 12 في المئة لتصل إلى 37.8 فلساً، مقارنة بنحو 33.7 فلساً في عام 2011. ومن جهة أخرى، ارتفعت الإيرادات التشغيلية للمجموعة بنسبة 16 في المئة لتصل إلى 190 مليون دينار، بينما حققت الأرباح التشغيلية، قبل المخصصات، ارتفاعاً بنسبة 17 في المئة لتصل إلى 119 مليون دينار، في نهاية المطاف. أما العائد على حقوق المساهمين فقد بلغت نسبته 12.4 في المئة، بينما بلغت نسبة العائد على حقوق المساهمين الملموسة 20.2 في المئة، وهي أعلى نسبة بين أقرانها من المصارف المحلية والإقليمية. ←

«غلوبل فاينانس»: «الكويت الوطني» أفضل بنك في الشرق الأوسط

اختارت مجلة «غلوبال فاينانس» العالمية بنك الكويت الوطني كأفضل بنك في الكويت والشرق الأوسط في 2013 للعام الرابع على التوالي، وذلك في تقريرها السنوي الخاص حول أفضل بنوك الأسواق الناشئة بناء على تقييمات وآراء خبراء التصنيف وكبار المستشارين والمديرين التنفيذيين حول العالم.

.. و«الوطني للاستثمار» أفضل بنك استثماري في الكويت

فازت شركة الوطني للاستثمار بجائزة أفضل بنك استثماري في الكويت لعام 2013، من قبل مجلة التمويل العالمية «غلوبل فاينانس»، والتي تعدّ بوابة النشر الرئيسية لإدارة الأصول على مستوى العالم. وهذه هي المرة الثالثة التي تحصل فيها شركة الوطني للاستثمار على هذا اللقب من قبل مجلة «غلوبل فاينانس». ←

المرزوق رئيساً لاتحاد مصارف الكويت

اعتمد إتحاد مصارف الكويت التزكية التي قرّرتها جمعيته العامة بتسمية رئيس مجلس الإدارة للبنك الأهلي المتحد حمد عبد المحسن المرزوق رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد لفترة جديدة مدتها ثلاث سنوات تنتهي في كانون الأول/ ديسمبر 2015.

اتفاقية تعاون بين «ماجد الفطيم» و«ماستر كارد»

وقّعت شركة ماجد الفطيم اتفاقية حصرية لثلاث سنوات مع «ماستركارد» للتوسع في الأسواق الإقليمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتقديم البطاقات مسبقة الدفع التي تصدرها الشركة في مصر وقطر ولبنان وسلطنة عمان.

وفي إطار المرحلة الأولى من البرنامج، ستتعاون شركتا ماجد الفطيم للتمويل وماستركارد لطرح بطاقات هدايا مراكز التسوق مسبقة الدفع والمتوفرة في مراكز التسوق الإقليمية التابعة لشركة ماجد الفطيم العقارية، بما فيها الإسكندرية سيتي سنتر في مصر ومسقط سيتي سنتر في عمان، وتشمل المرحلة الأولى من البرنامج أيضاً توزيع بطاقات «ماي نت كارد» و«جست فور يو» المسبقة الدفع في جميع متاجر «كارفور» هايبرماركت في مصر وقطر ولبنان وعمان. ←

رسول حجير، الرئيس التنفيذي لشركة ماجد الفطيم للتمويل (ذ.م.م) **وراغو مالهوترا**، رئيس إدارة الشرق الأوسط وإفريقيا في ماستركارد خلال مراسم توقيع الاتفاقية

«إيست نيتس» أطلقت حلاً للمساعدة في تطبيق «فاتكا»

أطلقت «إيست نيتس» العاملة في مجال توفير حلول وخدمات الدفع والإمتثال الخاصة بالمؤسسات المالية، عن إطلاق «إي. أن. سيف ووتش فاتكا»، وهو حل جديد متخصص يتيح للمؤسسات المالية الإمتثال لقانون الإلتزام الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية (FATCA) باستخدام تقنية فريدة تستخدم في مجموعة حلول «إيست نيتس» لمكافحة غسيل الأموال. كما تم تطوير «إي. أن. سيف ووتش فاتكا»، الذي يتم تثبيته كحل منفصل أو كحزمة ميزات إضافية مع حل «أي. أن. سيف ووتش» القياسي من «إيست نيتس»، للتوافق مع القوانين الضريبية للدول الأخرى في المستقبل فضلاً عن دعم قوانين التهرب الضريبي في الولايات المتحدة الأميركية. ←

حازم ملحم
الرئيس التنفيذي لمجموعة «إيست نيتس»

بنك البركة لبنان يدرب طلاب جامعيين

وقعت الجامعة اللبنانية - كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بروتوكول تعاون مع بنك البركة في لبنان والهدف من هذه الاتفاقية هو مساعدة الخريجين في سوق العمل من خلال توفير التدريب لهم في فروع البنك المنتشرة على الأراضي اللبنانية وتعريف الطلاب على تكنولوجيا العمل المصرفي. ←

أفضل 50 بنكاً في الخليج

نشـرت مجلة أرابيان بزنس قائمـة تضمنت أفضل 50 بنك في الخليج إسـتناداً إلى حجم رأسمال السوق للبنوك المدرجة فـي البورصة في 9 تموز/يوليـو 2012، وجاء مصـرف الراجحي فـي قائمـة التصنيف، بقيمـة قدرها 29.59 مليـار دولار أميركـي، متقدمـاً علـى بنـك قطـر الوطني صاحب المركـز الثاني بمبلغ 25.57 مليار دولار أميركي. وفيما يلي ترتيب تلك البنوك وفق القائمة.

1. **مصرف الراجحي:** القيمة السوقية 29.593 مليار دولار.
2. **بنك قطر الوطني:** القيمة السوقية 25.575 مليار دولار.
3. **بنـك الكويت الوطنـي:** القيمـة السـوقية 16.301 مليار دولار.
4. **سامبا:** القيمة السوقية 11.061 مليار دولار.
5. **بنك الرياض:** القيمة السوقية 9.578 مليار دولار.
6. البنك السـعودي البريطاني: القيمة السـوقية 8.851 مليار دولار.
7. **بنك أبو ظبي الوطني:** القيمة السوقية 8.711 مليار دولار.
8. **البنك السعودي الفرنسـي:** القيمة السوقية 8.218 مليار دولار.
9. **بيـت التمويـل الكويتي:** القيمـة السـوقية 7.472 مليار دولار.
10. **بنك الخليج الأول:** القيمة السوقية 6.900 مليار دولار.
11. **البنك العربي الوطني:** القيمة السوقية 6.096 مليار دولار.
12. **مصرف الريان:** القيمة السوقية 5.526 مليار دولار.
13. **مصرف الإنماء:** القيمة السوقية 5.299 مليار دولار.
14. **بنـك أبو ظبـي التجاري:** القيمـة السـوقية 5.179 مليار دولار.
15. **بنك قطر الإسلامي:** القيمة السوقية 4.699 مليار دولار.
16. **البنـك التجاري القطـري:** القيمة السـوقية 4.699 مليار دولار.
17. **بنك الإمارات دبي الوطني:** القيمة السـوقية 4.024 مليار دولار.
18. **بنـك الخليـج الكويـت:** القيمـة السـوقية 3.955 مليـار دولار.
19. **بنك بوبيان:** القيمة السوقية 3.855 مليار دولار.
20. **بنك الكويت التجاري:** القيمة السوقية 3.532 مليار دولار.
21. **البنك الاهلي المتحد:** القيمة السوقية 3.413 مليار دولار.
22. **البنك الأهلي الكويتي:** القيمة السوقية 3.199 مليار دولار.
23. **بنك الدوحة:** القيمة السوقية 3.009 مليار دولار.
24. **البنك الأهلي المتحد:** القيمة السوقية 3.009 مليار دولار.
25. **البنـك الاهلي المتحـد البحرين:** القيمة السـوقية 2.999 مليار دولار.
26. **بنك المشرق:** القيمة السوقية 2.991 مليار دولار.
27. **البنـك السـعـودي الـهـولـنـدي:** القيمـة السـوقية 2.825 مليار دولار.
28. **بنك مسقط:** القيمة السوقية 2.521 مليار دولار.
29. **بنك برقان:** القيمة السوقية 2.369 مليار دولار.
30. **البنك السعودي للإستثمار:** القيمة السوقية 2.361 مليار دولار.
31. **بنك البلاد:** القيمة السوقية 2.263 مليار دولار.
32. **البنـك الدولي الإسـلامي قطـر:** القيمة السـوقية 2.033 مليار دولار.
33. **بنك أبـو ظبي الإسـلامي:** القيمة السـوقية 2.015 مليار دولار.
34. **بنك دبي الإسلامي:** القيمة السوقية 1.964 مليار دولار.
35. **بنك الجزيرة:** القيمة السوقية 1.952 مليار دولار.
36. **بنك الاتحاد الوطني:** القيمة السوقية 1.888 مليار دولار.
37. **البنـك الأهلي في قطـر:** القيمـة السـوقية 1.846 مليار دولار.
38. **بنك الخليج التجاري:** القيمة السوقية 1.669 مليار دولار.
93. **بنك رأس الخيمة:** القيمة السوقية 1.618 مليار دولار.
40. **بنك الفجيرة الوطني:** القيمة السوقية 1.587 مليار دولار.
41. **بنك دبي التجاري:** القيمة السوقية 1.480 مليار دولار.
42. **المؤسسـة المصرفية العربية:** القيمة السـوقية 1.431 مليار دولار.
43. **بنك البحرين الوطني:** القيمة السوقية 1.241 مليار دولار.
44. **بنك ظفار:** القيمة السوقية 1.167 مليار دولار.
45. **بنك البحرين والكويت:** القيمة السوقية 898 مليون دولار.
46. **بنك الكويت الوطني:** القيمة السوقية 848 مليون دولار.
47. **البنك العربي المتحد:** القيمة السوقية 841 مليون دولار.
48. **بنك عمان الوطني:** القيمة السوقية 797 مليون دولار.
49. **بنـك أم القيويـن الوطنـي:** القيمـة السـوقية 788 مليون دولار.
50. **بنك الإمـارات الإسـلامي:** القيمـة السـوقية 731 مليون دولار.

بوجيري: سنفتتح فرعاً ثالثاً في الهند

أرباح بنك البحرين والكويت ارتفعت 33 % وبلغت 42.4 مليون دينار

صادق مساهمو بنك البحرين والكويت، وهو أكبر بنك محلي تجاري في البحرين، على منح أسهم مجانية للمساهمين بنسبة 10 في المئة من رأس المال المدفوع؛ أي بمعدل سهم عن كل 10 أسهم مملوكة، وكذلك توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2012 تبلغ 8,4 ملايين دينار، وكشف الرئيس التنفيذي للبنك، **عبدالكريم بوجيري**، خلال اجتماع للجمعية العمومية أن «هناك العديد من الخيارات لزيادة رأس مال البنك المدفوع في السنوات المقبلة، والبنك يدرس هذه الخيارات بهدف أن يكون ملائماً ويتطابق مع متطلبات بازل 3».

وأضاف بوجيري، «أن البنك سيفتتح الفرع الثالث في الهند في وقت قريب، في وقت طلب من السلطات المالية الهندية رخصة لفتح فرع رابع «والغرض من ذلك تسهيل التجارة الخارجة بين دول الخليج عموماً والبحرين والهند خصوصاً، لأن تواجدنا هناك يعطي زخماً للعمليات، ونسعى إلى استقطاب الشركات الهندية إلى الخليج، ونساعد الشركات الخليجية للتواجد في شبه القارة الهندية».

وعن النتائج المالية للبنك عن العام 2012 أعلن بوجيري أن أرباح البنك الصافية في العام 2012، بلغت 42,4 مليون دينار، وارتفعت 33 في المئة عن العام 2011، وأرجع الأداء الجيد للبنك في العام 2012 إلى صافي دخل الفوائض – وهو الفرق بين الفوائد التي يدفعها البنك وتلك التي يحصل عليها – والذي ارتفع بنسبة 12 في المئة، في حين صعد دخل الرسوم والعمولات بنسبة 15 في المئة محققاً نمواً جيداً جداً.

وأضاف، «أن موجودات البنك ارتفعت إلى 3,18 مليارات دينار في العام 2012، بزيادة 12 في المئة عن العام السابق له وهذا يجعل البنك في مصاف أكبر البنوك المحلية التجارية التي تعمل في البحرين، ونحن كبنك محلي نعتبر أكبر بنك من حيث الأصول، وعلى رغم الجو العام للاستثمار، وعزوف المستثمرين إلا أن البنك استطاع زيادة نسبة القروض بنسبة 7 في المئة لتبلغ نحو 1,5 مليار دينار مدفوعاً بشكل أساسي بقروض الأفراد والشركات، وارتفعت الاستثمارات بنسبة 13 في المئة إلى نحو مليار دولار». ←

عبدالكريم بوجيري
الرئيس التنفيذي لبنك البحرين والكويت

بنك الخليج الأول أعاد جدولة ديون 7 آلاف مواطن إماراتي

أعاد بنك الخليج الأول جدولة ديون أكثر من 7 آلاف مواطن من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، في إطار مبادرة وقعها مع خمسة بنوك وطنية أخرى، استجابة لرغبة الحكومة في تخفيف أعباء المواطنين المقترضين الذين تزيد أقساطهم على 50 في المئة من قيمة دخلهم الشهري المنتظم، وتتضمن مبادرة تخفيض سعر فائدة قروض المواطنين بنسبة 1 في المئة وتمديد آجال السداد حتى 20 عاماً، من أجل تخفيض الأقساط الشهرية إلى 50 في المئة من الدخل الشهري المنتظم كحد أقصى، دون أن يرافق هذا التخفيض أي زيادة في قيمة القرض الأصلية، وهي تشمل 11 ألف مواطن تزيد أقساطهم للبنك على 50 في المئة من دخلهم الشهري، أكثر من 7 آلاف منهم وافقوا عليها والبقية لايزالون في طور التفاوض مع البنك. ←

البنك الإسلامي الأردني عزّز موقعه المالي

رأس المال بلغ 125 مليون دينار والأرباح نمت 28.7 %

عزّز «البنك الإسلامي» موقعه في القطاع المصرفي الأردني بعد أن رفع رأسماله خلال العام 2012 إلى 125 مليون دينار ووزّع أسهماً مجانية على المساهمين بنسبة 25 في المئة، وحقق أرباحاً صافية بلغت قبل الضريبة 51.2 مليون دينار بزيادة 11.5 مليون دينار أي بنسبة نمو 28.9 في المئة مقابل 39.7 مليون دينار للعام 2011، وبلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة 36.5 مليون دينار مقابل 28.3 مليون دينار كما في نهاية العام 2011 بزيادة 8.2 مليون دينار وبنسبة نمو 28.7 في المئة.

وبلغت أرباح الاستثمار المشترك في نهاية العام 2012 قبل التوزيع حوالي 145 مليون دينار مقارنة مع 110 ملايين دينار في نهاية العام 2011، وبلغت الزيادة في التمويل والاستثمار في نهاية العام 2012 حوالي 688 مليون دينار لتصل الى ملياريـن و251 مليون دينار مقابل مليار و563 مليون دينار في نهاية العام 2011 بنسبة نمو 44 في المئة، لتصبح حصة البنك في نهاية العام 2012 من مجموع أرصدة التمويل والاستثمار للبنوك العاملة في الأردن 13.8 في المئة مقابل ما نسبته 11.2 في المئة في نهاية العام 2011.

عدنان أحمد يوسف
رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني

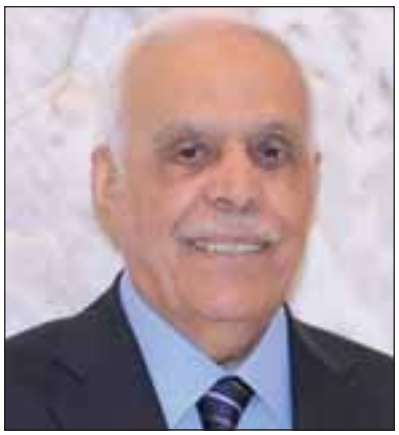

موسى شحادة
نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني والمدير العام

وبلغ مجموع الموجودات في نهاية العام 2012 حوالي ثلاثة مليارات و20 مليون دينار مقارنة مع مليارين و898 مليون دينار بنهاية العام 2011 وبزيادة بلغت حوالي 122 مليون دينار وبنسبة نمو مقدارها 4.2 في المئة، لتصبح حصة البنك في نهاية العام 2012 من مجموع موجودات البنوك العاملة في الأردن حوالي 8.3 في المئة، وبلغت ودائع العملاء في نهاية العام 2012 حوالي مليارين و726 مليون دينار مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2011 والبالغة حوالي مليارين و635 مليون دينار بزيادة بلغت 91 مليون دينار وبنسبة نمو 3.4 في المئة.

.. ورعى «ملتقى الإصلاح الأسري»

هذا وشارك البنك الإسلامي بالرعاية الماسية والحصرية لفعاليات ملتقى الإصلاح الأسري الأول «فبهداهم اقتده» الذي أقيم تحت رعاية القضاة الدكتور أحمد هليل وبتنظيم من دائرة قاضي القضاة وبالتعاون مع رابطة العالم الإسلامي وبمشاركة نخبة من علماء ودعاة في العالم العربي بالتزامن مع إطلاق البنك برنامج الإصلاح الأسري في الأردن، بهدف دعم كيان الأسرة وتوثيق عرى الروابط بين أفرادها في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية وبما يحقق للأسرة استقرارها وتماسكها.

مجلة
WORLD FINANCE
- لندن -

تختار البنك الإسلامي الأردني

أفضل بنك إسلامي في الأردن للعام 2012
للعام الثالث على التوالي

أفضل مجموعة مصرفية في الأردن للعام 2012

جائزة قيادة الأعمال والمساهمة الممتازة في التمويل الإسلامي لعام 2012
لنائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني / السيد موسى شحادة

مجلة
GLOBAL FINANCE
- نيويورك -

تختار البنك الإسلامي الأردني

أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن لعام 2012
للعام الرابع على التوالي

أفضل بنك إسلامي لخدمات التجزئة في العالم لعام 2012
للعام الثالث على التوالي

"رسخ **البنك الإسلامي الأردني** نهج الصيرفة الإسلامية محلياً وعالمياً كمؤسسة أردنية رائدة في العمل المصرفي الإسلامي لالتزامه بتقديم الخدمات المصرفية وفق الضوابط الشرعية ومشاركته في نمو التمويل الإسلامي والتزامه بالشفافية والحوكمة الرشيدة والمسؤولية الاجتماعية والنمو المستمر في الأصول والتمويل والودائع والأرباح وشبكة الفروع وتلبية حاجات متعامليه وتوفير الخدمات المميزة والمتطورة ليحصل بكل جدارة واقتدار على جوائز عالمية مميزة."

البنك الإسلامي الأردني

شركاء في الانجاز
عضو مجموعة البركة المصرفية

شارك في «ساعة الأرض»

بنك بوبيان يمنح عملاءه البطاقات الائتمانية خلال دقائق ورعى معرض «تجارتي هوايتي» وقدم دعماً مالياً لجمعيتين

أعلن بنك بوبيان أنه أصبح بإمكان عملائه الحصول فوراً وبمجرد فتح الحساب على بطاقتهم المصرفية (السحب الآلي) إلى جانب البطاقة الائتمانية والارقام السرية، واعتبر نائب الرئيس التنفيذي في البنك عبدالله النجران التويجري أن خدمة الإصدار الفوري لبطاقات السحب الآلي وبطاقات الائتمان لمختلف شرائح عملاء البنك وخلال دقائق نقلة نوعية في الخدمات المصرفية المتعارف عليها والتي كانت تحتاج من العميل أكثر من زيارة الى الفرع حتى يتم الانتهاء من اجراءات الاصدار، والأولى من نوعها على مستوى إصدار بطاقات الائتمان بالنسبة للبنوك المحلية.

ونظّم البنك لقاءً خاصاً في فندق الشيراتون لعميلات حساب النخبة «البلاتينيوم» والذي يعتبر أكثر حسابات البنك تميزا بسبب المزايا العديدة التي يمنحها للعملاء، وجرى خلاله الاستماع إلى آراء العميلات في الكيفية التي يمكن من خلالها تطوير ورفع مستوى الخدمة وبما يتوافق في النهاية مع متطلبات العملاء وطموحاتهم.

«تجارتي.. هوايتي»

هذا ورعى بنك بوبيان معرض «تجارتي.. هوايتي» الذي نظمته مجموعة المشروعات بكلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت بمشاركة العديد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص، دعماً للشباب الكويتي من خلال عرض أفكارهم ودعم مشاريعهم الصغيرة التي تعتبر نواة لتطور المجتمع وتساعد على تطبيق مشاريع التنمية بصورة صحيحة.

كما شارك البنك العالم في ساعة الارض وقام بتخفيض الاضاءة ومصادر الطاقة الكهربائية غير الضرورية في مباني البنك الرئيسية وفروعه الـ 23 المنتشرة في مختلف أنحاء الكويت، ووجّه تعميماً خاصاً لجميع الموظفين بالبنك بالقيام بنفس الخطوة في منازلهم حرصا من الادارة على اشراك الموظفين في الفعاليات والأنشطة التي من شأنها الحفاظ على البيئة، لا سيما وأن البنك يعتبر من أكثر المؤسسات تشجيعاً للمبادرات التي تدعم هذا التوجه.

..ويقدم دعماً مالياً لجمعيتين

من جهة أخرى، قدّم بنك بوبيان دعماً مالياً لجمعية السلام وجمعية الثروة الحيوانية لدعم أنشطتهما التي تقدم لجميع المساهمين ويستفيد منها قطاع كبير من المواطنين.

يذكر أن بنك بوبيان حصل مؤخراً على جائزة أفضل بنك مسؤول اجتماعياً على مستوى البنوك المحلية من أكاديمية تتويج للتميّز تأكيداً على دوره في خدمة المجتمع.

اتحاد مصارف الإمارات كرّم غباش

أقام اتحاد مصـارف الامارات حفل تكريم لوزيـر الدولـة **عبدالله بن محمـد غباش**، وذلـك تقديراً لمـا بذله من جهـود وما قدمه من عطاء خلال توليـه منصب عضو مجلس ادارة الاتحاد منذ عام 2006، مما انعكس في الارتقاء بمكانة الاتحاد إلى أعلى المستويات، فضـلاً عن تألّقـه وتميّزه في قطـاع الأعمال والمصارف في الدولة.

وقـد تقـدم عبدالعزيـز عبداللـه الغرير، رئيـس مجلـس إدارة الاتحاد خـلال الحفل باسـمه وباسـم كافة أعضاء المجلس بتهنئة عبداللـه بن محمد غباش علـى تعيينه وزيراً للدولـة، متمنيـاً له النجـاح الدائـم والتقدم المستمر، ونوه بمسيرة عمله طيلة فترة توليه منصب عضـو مجلـس الادارة فـي الاتحاد، وبالـدور الـذي اضطلع بـه في دعـم اتحاد مصارف الامارات والارتقاء بنشاطه ليواصل تحقيق أهدافه وخططه فـي خدمة المجتمع والاقتصاد الوطني.

عبد العزيز عبدالله الغرير رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات والوزير عبدالله بن محمد غباش خلال حفل التكريم

وأشـاد الغريـر بتاريخ اتحـاد المصارف العريـق والذي تجـاوز الثلاثين سـنة، وبما حققـه علـى مسـتوى الدولـة مـن إنجازات ونجاحـات شـاركت بفعاليـة فـي تطويـر القطاع المصرفي وخدمة المجتمع، بالإضافة إلـى المشـاركات الفاعلـة في دعـم التنمية الاقتصادية.

وفي ختام الحفل سـلّم عبدالعزيز عبدالله الغرير للوزيـر عبدالله بن محمد غباش درع التكريم رمزاً للتقدير والامتنان لجهوده.←

ملتقى استثماري في أبو ظبي

القاسمي: تركيا الشريك التجاري الأهم في الشرق الأوسط

أكـدت وزيرة التجارة الخارجية في دولـة الإمارات العربية المتحدة الشيخة لبنى القاسمي حرص الامارات على أن تبقى الشريك التجاري الأهم لتركيا في الشـرق الأوسـط، وقالت في افتتاح ملتقى «أبو ظبي - تركيا للاسـتثمار» أن حجم التبادل التجـاري بين البلدين ارتفع إلى 33.3 مليار درهم (9.1 مليارات دولار) خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الماضي بنسـبة زيادة بلغـت 288 في المئة مقارنة بذات الفترة من عام 2011، حيث بلغ حجم التجارة 8.6 مليارات درهم (2.3 مليار دولار)، وارتفعـت قيمة تجارة المناطق الحرة العاملة في الامارات مع تركيـا خلال النصف الأول من عام 2012 إلى 2.2 مليار درهم (660.3 مليون دولار) بنسـبة نمو 82 في المئة مقارنة مع الفترة نفسـها من 2011 والتي بلغت فيها 1.3 مليار درهم 363.7 مليون دولار.

ونوّهـت القاسـمي بالإنجـازات الاقتصاديـة التي حققتهـا تركيا، مشـيرة إلى أنه مع تحقيق الاقتصاد التركي لنمو بنسـبة 3 في المئة خلال العام الماضي ومضيه على الطريق الصحيح لتحقيق نمو لا يقل عـن 4 في المئة هذا العـام، فإن تركيا تعد بالتأكيد شـريكاً مهماً في سعي دولة الإمارات لتحقيق الازدهار الدائم.←

«بنك بيروت» كرّم سلامة في دبي

أقام بنك بيروت مأدبة غداء تكريمية على شرف حاكم مصرف لبنان المركزي الدكتور رياض سلامة وبحضور نائب الحاكم رائد شرف الدين، ورئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك بيروت سليم صفير، الذي ألقى كلمة شدّد فيها على استمرار البنك المركزي اللبناني في دعم الليرة اللبنانية واستقرار السياسة النقدية في لبنان بغض النظر عن الظروف المحلية والإقليمية.

الدكتور رياض سلامة، سليم صفير ورائد شرف الدين

.. ووقّع مع «كاريتاس لبنان»

من جهة أخرى، وقّع بنك بيروت ممثلاً برئيس مجلس إدارته سليم صفير مذكرتي تفاهم مع رابطة كاريتاس لبنان ممثلة بشخص رئيسها الخوري سيمون فضول وأمين السر العام المحامي إيلي قرداحي، لإطلاق مجموعة منوّعة من المنتجات المصرفية، وذلك في إطار تنمية التعاون بين المؤسستين ودعم جهود كاريتاس وخدمة المجتمع اللبناني.←

فضول وصفير يتوسطان من اليمين جورج خوري وايلي رزق الله وايلي قرداحي، ومن اليسار هيكل بدوي وباسل التلّ وجورج عواد

«ITS» توقع اتفاقية مع «الاول كابيتال» لتزويدها بحلولها المصرفية

أبرمت مجموعة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية (ITS) اتفاقية جديدة مع شركة الأول كابيتال والتي تتضمن توفير مجموعة من الحلول التقنية ضمن منتج ETHIX Investment والذي يتضمن مجموعة كبيرة من الخيارات التقنية التي تتعلق بالاستثمار سواء فيما يتعلق بالعملاء أو إدارة الأصول وذلك لدعم الشركة في اعمالها وانشطتها في السوق السعودي والخليجي.

وسوف يساعد اتساع نطاق العروض والقدرات العملية والتقنية التي يوفرها الحل التقني ETHIX Investment شركة الأول كابيتال على مواجهة التحديات التشغيلية، وتحقيق التميز وجذب المزيد من العملاء الجدد من خلال طرح منتجات إستثمارية تنافسية تساعد البرنامج على ربط كافة الأعمال والأنشطة الخاصة بالشركات والأفراد ضمن برنامج واحد.

وتتميز حلول ITS بتوافقها مع متطلبات هيئة السوق المالية السعودية CMA التي تشرف على تنظيم وتطوير السوق المالية، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق، وزيادة الثقة به، والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة في السوق.←

خالد فرج السعيد
مدير عام والعضو المنتدب لمجموعة ITS

طرح منتجاً للتمويل العقاري

البنك الأهلي رعى المنتدى العربي لمكافحة الغش التجاري

وزير المالية د. العساف خلال زيارته لجناح البنك

أبوالنصر يسلم شعلة القيادة لـ سعيد الغامدي

رعى البنك الأهلي المنتدى العربي الثالث لمكافحة الغش التجاري والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية، الذي نظمته مؤخراً الجمارك السعودية في فندق إنتركونتيننتال بالرياض واستمر لمدة ثلاثة أيام، برعاية وزير المالية **الدكتور إبراهيم العساف** وحضور خبراء سعوديون ودوليون متخصصون في أنظمة الغش التجاري والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وشارك البنك في معرض جدة للعقار والتمويل والإسكان الدولي (جركس) 2013 في مركز جدة الدولي للمعارض والمؤتمرات، بمشاركة كبرى شركات التطوير والاستثمار العقاري والمصارف والمؤسسات والشركات التمويلية والمشاريع الإسكانية الجديدة.

وطرح البنك منتج التمويل العقاري بصيغة المرابحة الإسلامية الذي ينضم إلى باقة منتجات التمويل العقاري المتنوعة التي يوفرها، ويتيح المنتج اختيار العقار المناسب «سواء كانت فيلا، شقة، أرض، أو عمارة» وحرية اختيار مدة السداد والقسط الشهري المتناسب مع متطلباته.

وحصل البنك الأهلي على تكريم من **الأمير مشعل بن ماجد بن عبد العزيز** رئيس مجلس إدارة جمعية الأمير ماجد بن عبد العزيز للتنمية والخدمات الاجتماعية تقديراً لدوره في دعم برامج وأعمال الجمعية خلال العام 2012، ودعم مسيرتها لتحقيق أهدافها التنموية، وقد تسلم درع التكريم من الأمير نائب الرئيس ورئيس دائرة المسؤولية الاجتماعية بالبنك المهندس محمود التركستاني، الذي ثمّن هذا التكريم، مشيراً إلى الجهود البناءة التي تبذلها جمعية الأمير ماجد بن عبد العزيز للتنمية والخدمات الاجتماعية والقائمين على مختلف الجمعيات الخيرية والمؤسسات الناشطة إنسانياً واجتماعياً في مجالات التنمية والخدمات الإنسانية لأبناء الوطن.

كما فاز البنك بجائزة «أفضل صفقة تمويل إسلامي 2013» من يوروموني وذلك لكونه أحد المنظمين الرئيسيين ولاشتراكه بالجزء الأكبر من إجمالي تمويل إنشاء مطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي بالمدينة المنورة الذي بلغت قيمته 1.2 مليار دولار أميركي، وهي أول عملية تمويل في العالم لمشروع مطار تمت هيكلتها وفق الشريعة الإسلامية في صورة شراكة بين القطاعين العام والخاص. ويعتبر البنك الأهلي المساهم الأكبر في صفقة التمويل لهذه العملية الضخمة، حيث يستند تمويل هذه الصفقة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المقام الأول على الموجودات.

وأقام البنك حفلاً لتكريم الرئيس التنفيذي الأسبق **عبدالكريم أبوالنصر** والإحتفاء بالرئيس التنفيذي الجديد **سعيد بن محمد الغامدي** في القاعة الكبرى بفندق هيلتون بمدينة جدة.

وخلال مراسم الحفل، سلّم رئيس مجلس إدارة البنك **منصور الميمان** درع تكريم لـ **عبدالكريم أبوالنصر**. ومن جانب آخر، سلّم أبوالنصر لسعيد الغامدي شعلة القيادة التنفيذية في إشارة إلى إنتقال القيادة من الرئيس التنفيذي «السلف» إلى الرئيس التنفيذي «الخلف».

.. ووزّع حقائب صديقة للبيئة

هذا وأطلق البنك الأهلي حملة بعنوان «تقليل الاستهلاك وإعادة الاستخدام والتدوير»، بمناسبة «اليوم العالمي للمياه» و«ساعة الأرض»، وقام بتوزيع حقائب صديقة للبيئة على جميع منسوبيه لإستخدامها خلال تعاملاتهم اليومية كالتسوق للمساهمة في الحد من إستهلاك البلاستيك لما له من أضرار على البيئة كجزء من إلتزامه المستمر بالتنمية المستدامة وحرصه على الإهتمام بالبيئة.

توقعت استمرار النمو قوياً

لاغارد: اقتصاد الجزائر على المسار الصحيح

رجحت مديرة صندوق النقد الدولي **كريستين لاغارد** خلال زيارتها الأخيرة للجزائر أن يبقى النمو الاقتصادي في الجزائر قوياً ما بين 3 في المئة و3.5 في المئة خلال العامين المقبلين، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن الجزائر تواجه تحديات في ضوء ارتفاع التضخم والبطالة، واعتبرت أن الاقتصاد الجزائري على المسار الصحيح وقد يحقق تطورات. ودعت الحكومة لبذل المزيد من الجهود في مجال التشغيل والحد من ارتفاع معدل التضخم الذي بلغ نسبة 8.5 في المئة العام الماضي مقابل 4.5 في المئة في 2011، وأشارت إلى «صحوة جديدة» للقطاع الخاص لدعم الفرص الاقتصادية للجزائر.

وطالبت لاغارد السلطات الجزائرية بتنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز مناخ الأعمال واجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة وتقوية القطاع المالي وتزويد القوة العاملة بالمهارات المطلوبة، ونفت اعتزام الصندوق طلب قرض جديد من الجزائر بعد القرض الذي حصل عليه في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي بقيمة خمسة مليارات دولار، وقالت: «لم آت إلى الجزائر لطلب قرض جديد ولكن من أجل تقديم الشكر للجزائر التي منحت قرضاً للصندوق»، مشيرة إلى أن الجزائر تشهد تسييراً جيداً لاحتياطات النقد الأجنبي، وإلى أن القروض التي جمعها الصندوق في السنوات الأخيرة وبلغت نحو 460 مليار يورو ضمن سياسة القرض الدولي لم تستعمل لحد الآن، وهي مخصصة فقط للدول التي هي بحاجة إليها. ←

الجواهري دعا الحكومة المغربية للإسراع بإجراءات الدعم الخليجي

حث محافظ البنك المركزي المغربي عبداللطيف الجواهري الحكومة المغربية على تسريع إجراءات وصول الدعم الخليجي للحفاظ على مستوى احتياطي العملات الصعبة والحد من هبوطه، مشيراً إلى أنه بات يقتصر على تغطية أربعة أشهر فقط من الواردات، وأن تأخير الدعم سيزيد الأمور تفاقماً، ودعاها للإسراع بإعداد البيانات اللازمة بشأن مبالغ الدعم التي تعهدت بها دول مجلس التعاون في إطار الشراكة الاستراتيجية الجديدة التي تقرر فيها منح المغرب دعما ماليا بقيمة مليار دولار في السنة خلال السنوات الخمس المقبلة. ←

«الأنصاري للصرافة» قدمت مكافآت لعملائها البنغلادشيين

أطلقت شركة «الأنصاري للصرافة»، المتخصصة في توفير خدمات صرف العملات الأجنبية والتحويلات المالية حول العالم، برنامج مكافآت جديد لعملائها البنغلاديشيين، وذلك عند ارسال أموالهم إلى بنغلادش، وسيكون بإنتظار الفائزين 10 سبائك ذهب و10 تذاكر سفر إلى بنغلادش على متن العربية للطيران، بالإضافة إلى 20 قسيمة نقدية من الصكوك الوطنية. كما سيكون لمستخدمي خدمة التحويلات المالية الفورية «كاش اكسبرس» وعمليات شراء الصكوك الوطنية فرصتان للربح، بدلاً من فرصة واحدة.

.. وأطلقت حملة تتيح إسترداد قيمة تذكرة السفر

من ناحية أخرى، أطلقت «الأنصاري للصرافة» عرضاً ترويجياً جديداً بعنوان «استرجع قيمة تذكرة السفر من العربية للطيران» الذي يأتي استكمالاً لسلسلة برامج المكافآت التي بدأتها منذ مطلع العام الحالي. وبدأ هذا العرض في 1 نيسان/أبريل 2013، ويستمر لغاية 30 حزيران/يونيو المقبل، متيحاً لكل من يدفع قيمة تذكرة سفره على «العربية للطيران» عبر أي من فروع الشركة فرصة الدخول في سحب لإسترداد قيمة التذكرة. وسيتم الإعلان عن إسم 15 فائزاً كل شهر لإسترجاع كامل المبلغ الذي تم دفعه مقابل تذكرة السفر. ←

راشد علي الأنصاري
مدير عام شركة «الأنصاري للصرافة»

«يوروموني» : «بنك بيروت» الأفضل للخدمات الخاصة بأصحاب الثروات

فاز بنك بيروت بجائزة «أفضل مصرف محلي للخدمات الخاصة بأصحاب الثروات للعام 2013»، من مجلة «يوروموني» العالمية المتخصصة خلال حفل أقامته المجلة في العاصمة البريطانية لندن.

وقد شدّد رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك بيروت **سليم صفير** على الأهمية الكبرى التي يوليها بنك بيروت لإدارة الثروات التي شكّلت ركناً أساسياً في رؤية المصرف، مشيراً إلى أن عدد اللبنانيين في الانتشار يناهز 10 ملايين، وبفضل هذه الشبكة الاستثنائية فإن نسبة تحويلات المغتربين إلى الناتج المحلي هي الأعلى في العالم.←

«البنك اللبناني الفرنسي» شارك في معرض البيال

شارك البنك اللبناني الفرنسي في معرض البيال 2013 وعرض خبراؤه مجموعة من خدماته ومنتجاته، لا سيما الـPro Package بما يقدمه من ميزات متعددة بخاصة Financial Kit، وبطاقة دفع فوري بلاتينوم مجانية، وبطاقة ائتمان مجانية بفائدة تفضيلية، ودفتر شيكات مجاني وتوطين مجاني للفواتير.←

فرنسَبنك والجامعة اللبنانية الأميركية وقّعا إتفاقية لتقديم منح دراسية

وقّع رئيس مجلس إدارة مجموعة فرنسَبنك عدنان القصّار، ورئيس الجامعة اللبنانية الأميركية الدكتور جوزيف جبرا، إتفاقية تعاون تهدف إلى توفير منح دراسية للطلاب الكفوئين وغير المقتدرين مالياً.

وبهذه المناسبة، قال القصّار: «لدينا كل الأمل بهذا الصرح الاكاديمي الضخم الذي أطلقه الدكتور جوزيف جبرا ليس على الصعيد الوطني وحسب، بل على الصعيد الدولي أيضاً، وإني سعيد جداً بأن نكون سوياً في هذه المناسبة الطيبة لنتمكّن من أن نقدّم دعماً إلى الأجيال القادمة وإلى هذا الشعب اللبناني الطيّب الذي عانى ما عاناه وما زال يعاني في ظل الظروف الصعبة التي تمرّ بها البلاد».←

الأمير الوليد أول للسنة التاسعة

قائمة أقوى 500 شخصية عربية ضمت رقماً قياسياً للمرأة

تصدّر **الأمير الوليد بن طلال** قائمة مجلة «أرابيان بزنس» لعام 2013 عن أقوى 500 شخصية عربية للسنة التاسعة على التوالي، وحل في المرتبة الثانية رئيس مجموعة الإمارات الشيخ **أحمد بن سعيد آل مكتوم**.

وضمن القائمة خمسة قادمين جدداً بين العشرة الأوائل منهم رئيس شركة «إعمار» **محمد العبار** في المرتبة الرابعة ونائب رئيس العمليات في موقع تويتر **مازن الرواشدة** الذي حل خامساً والدكتور في جراحة القلب **داوود حنانيا** في المرتبة الثامنة ومدير صندوق **سوروس عباس زويتر** في المرتبة العاشرة.

وتميزت قائمة هذا العام بتسجيل المرأة العربية رقماً قياسياً إذ بلغ عدد

النساء فيها 118 امرأة تصدرتهن **الشيخة لبنى القاسمي** التي حلّت في المرتبة 12.

وعلى صعيد القائمة الخاصة بأفضل 50 بنكاً خليجياً حل **مصرف الراجحي**/ السعودية في المرتبة الأولى بقيمة سوقية تبلغ 27 مليون و803 آلاف دولار، يليه «**بنك قطر الوطني**» بقيمة سوقية تبلغ 26 مليوناً و141 ألف دولار، وفي المركز الثالث جاء «**بنك الكويت الوطني**» الذي بلغت قيمته السوقية 15 مليوناً و38 ألف دولار، وحلّ «**بنك أبوظبي الوطني**» في المركز الرابع بقيمة سوقية تبلغ 11 مليوناً و605 آلاف دولار.

وضمت قائمة البنوك 13 بنكاً من دولة الإمارات و11 بنكاً من السعودية وثمانية بنوك من قطر و4 بنوك من كل من البحرين وعمان، وبلغ إجمالي القيمة السوقية لجميع هذه البنوك حوالي 249 مليار دولار. ←

بنك الرياض رعى المؤتمر الخامس لمكافحة غسل الأموال

رعى بنك الرياض، المؤتمر الخامس للالتزام ومكافحة غسل الأموال الذي انعقد بمقر المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي في مدينة الرياض، بحضور الدكتور عبدالرحمن الحميدي نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي وأكثر من 150 شخصية اقتصادية عالمية من خبراء اقتصاديين ومستشارين قانونيين ومديرين ورؤساء تنفيذيين لعدد كبير من البنوك والشركات المالية، وتركزت أعمال المؤتمر على قضايا عديدة من أبرزها التطورات الجديدة في النظام المصرفي العالمي، وإبراز الاتجاهات التنظيمية السعودية، واعتماد ثقافة الامتثال، والالتزام والتدريب، وحَوكَمة الشركات، وعقوبات الالتزام، ومكافحة غسل الأموال والالتزام، والتطبيق، والتأمين. ←

1.8 تريليون دولار حجم صناديق الثروة السيادية العربية

قدرت دراسة وضعها مركز أبحاث حي المال في لندن «ذي سيتي يوكي» حجم صناديق الثروة السيادية العربية في نهاية عام 2012 بنحو 1.797 تريليون دولار بما يعادل 35 في المئة من إجمالي موجودات صناديق الثروة السيادية العالمية، وتتشكل معظم موجودات الثروة السيادية من الفوائض النفطية المودعة في صناديق الاستثمار في كل من الإمارات وقطر وسلطنة عمان وليبيا، إضافة إلى موجودات مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» التي تدير الفوائض النفطية السعودية. وحسب الدراسة الصادرة في نهاية آذار/مارس الماضي فإن موجودات ثروة الصناديق السيادية للإمارات تبلغ 816 مليار دولار في نهاية عام 2012 وتعادل نسبتها 16 في المئة من إجمالي موجودات صناديق الثروة السيادية في العالم، ويبلغ حجم موجودات هيئة الاستثمار الكويتية 296 مليار دولار، ومؤسسة النقد السعودي «ساما» 553 مليار دولار. ←

مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية

المصادقة على موازنة عام 2013 والخطة الخمسية

التأم مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية في إجتماع جمع كبار قادة المجموعة في مدينة اسطنبول التركية وفي مقر بنك البركة تركيا للمشاركات في حضور **الشيخ صالح كامل** رئيس مجلس الإدارة و**عبدالله السعودي** نائب الرئيس و**عدنان احمد يوسف** الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس مجلس إدارة البركة تركيا للمشاركات وأعضاء مجلس الإدارة وتم اقرار الخطة الخمسية للمجموعة والمصادقة على الموازنة السنوية للعام 2013، وقد أثنى الشيخ صالح كامل على الأداء العالي للمجموعة وبنوكها الخمسة عشر المنتشرة في أنحاء العالم وخصوصاً الجهود الكبيرة التي بذلها الرئيس التنفيذي **عدنان أحمد يوسف**، وشدد على المضي قدماً في توسع بنوك المجموعة لتشمل بلداناً جديدة.

21.75 مليون دولار
أرباح البنك العربي - لبنان

رفع البنك العربي في لبنان إجمالي موجوداته خلال العام 2012 إلى مليار و558 مليون دولار، وبلغت ودائع العملاء فيه ملياراً و309 ملايين دولار، وحقق أرباحاً قبل الضريبة بلغت 21.75 مليون دولار، وفيما يلي جدول بأهم مؤشراته المالية للعام 2012 مقارنة بعامي 2010 و2011.

أهم المؤشرات المالية للبنك

(بالمليون دولار أميركي)

البيان	2010	2011	2012
اجمالي الموجودات	1,501.52	1,555.11	1,558.14
اجمالي القروض و التسليفات	448.77	598.54	625.17
اجمالي ودائع العملاء	1,313.82	1,309.26	1,340.00
حقوق المساهمين	78.66	75.29	81.64
الربح الصافي قبل الضريبة	24.10	21.52	21.75
معدل كفاية رأس المال (%)	14.41	15.09	14.45
نسبة السيولة (%)	77.22	69.68	66.60
العائد على حقوق المساهمين (%)	30.63	28.58	26.64
العائد على الموجودات (%)	1.60	1.38	1.40

مصرف الخليج التجاري
الريادة والتميُّز في التنمية الاقتصادية والإعمار

في حوار مع **منير حسن الجبوري** رئيس مجلس الإدارة و**سامي مهدي صالح** المدير المفوض لمصرف الخليج التجاري تحدثا عن الدور الريادي والمتميز للمصرف في التنمية الاقتصادية والإعمار، حيث أشار الجبوري بالقول: منذ تأسيس المصرف عام 1999 براسمال 600 مليون دينار ومباشرته بممارسة نشاطه المصرفي في 2000/4/1 وضع لنفسه خطة للتوسع في نشاطه ليتواجد في كافة المحافظات العراقية لبث روح الإدخار والاستثمار والمساهمة في أعمال التنمية والإعمار وتقليل حجم البطالة الموجودة في المناطق الجغرافية استناداً لخطط الدولة العراقية التنموية المرسومة على مدار سنوات مزاولة نشاطه، بالإضافة إلى تطبيق خطة النمو لرأس ماله خلال مسيرته ومزاولة أعماله حتى اصبح راسماله (125) مليار دينار بتعديل عقد تأسيسه عدة مرات مع التوسع في تواجده الجغرافي ليأخذ حصته وموقعه المتميز في الساحة المصرفية العراقية.

منير حسن الجبوري
رئيس مجلس الإدارة

سامي مهدي صالح
المدير المفوض

الأهداف والخدمات المصرفية

- تقديم أفضل الخدمات المصرفية المتنوعة لزبائنه باعتماد مبادئ (إدارة الجودة الشاملة) في عمله المصرفي.
- استخدام أحدث الانظمة المصرفية وتكنلوجيا المعلوماتية لتوفير أفضل الخدمات المصرفية للزبائن.
- تقليل معاناة زبائنه من حمل ونقل النقود للمصرف أو السحب بالاستفادة من فروعه المنتشرة في كافة المناطق الجغرافية وبقية المصارف الاخرى بتحويل المبالغ عن طريق نظام (RTGS) وربط فروعه المنتشرة فيما بينها بنظام (Inter Branch).
- وضع خطة تواجد للمصرف في كافة المحافظات والاقضية ومن ثم النواحي العراقية لتقديم الخدمات المصرفية المتعددة للمواطنين بواسطة فروعه المنتشرة في كافة المناطق الجغرافية للعراق.
- المساهمة في تمويل أعمال التنمية والإعمار استناداً للخطط التنموية للدولة.
- المساهمة في تقليل حجم البطالة الموجودة عن طريق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل لهم.

مقارنة نتائج العمليات المصرفية في 2013 مع نتائج 2012 (كما في 31/ 3/ 2013)

(مليون دينار عراقي)

العمليات الحسابية	آذار/مارس (2012)	آذار/مارس (2013)	نسبة النمو (%)
النقد	128078	200105	56
مجموع الموجودات	391440	536952	37
الودائع	246503	326926	36
الائتمان النقدي	98850	198028	200
الائتمان التعهدي	129884	176607	36
الايرادات	8279	20413	147
المصروفات	3121	4768	53
الربح المتحقق	5158	15644	203

- بث روح الإدخار للمواطنين وتسخير هذه المدخرات في أعمال التنمية والإعمار للبلد.
- المساهمة في رفاهية المجتمع بتقديم فرص قروض الإسكان لتوفير السكن المريح للمواطن بالإضافة لتمويل عملية شراء السيارات وبأقل كلفة ممكنة.
- المساهمة في النهضة العمرانية الجارية بتمويل المشاريع الكبيرة ولكافة القطاعات المتنوعة وحسب القدرة المالية للمصرف وخاصة الإسكان.
- التوسع في شبكة المراسلين مع البنوك الخارجية لخدمة التنمية والإعمار والتجارة الخارجية للبلد.
- المساهمة براحة وتقليل معاناة المواطن بتوفير الخدمات المصرفية الالكترونية له وهو في بيته أو محل عمله أو سفره للخارج بدون مراجعة المصارف بالإمكان سحب ما يحتاجه من مال من اقرب صراف إليه باستخدام بطاقات السحب الالكترونية أو الاستفسار عن رصيده لتحويل المبالغ من حساب إلى آخر عن طريق الهاتف الجوال الخاص به (Mobil cash).

التخطيط الاستراتيجي

وضع المصرف خطة استراتيجية لمدة أربع سنوات (2012 – 2015) تتضمن ما يلي:

- نمو رأسماله من 103,95 مليار دينار بداية عام 2012 ليصبح 350 مليار دينار في منتصف عام 2016 اي بنسبة نمو 237 في المئة.
- زيادة انتشار شبكة فروعه من 21 فرعاً في عام 2012 إلى 60 فرعاً في عام 2016 اي بنسبة نمو 186 في المئة لتغطية جميع المناطق الجغرافية للعراق.
- زيادة عدد مراسليه في دول العالم المختلفة لخدمة أعمال التنمية والتجارة الخاجية للعراق.
- تغطية حاجته من العقارات لسد النقص الموجود والتخلص من عملية الايجارات للعقارات اللازمة له للحفاظ على مبدأ الاستقرار الجغرافي والمحافظة على زبائن فروع المصرف، بالإضافة لتقليل كلف التشغيل وإبراز أبنية فروعه بالمظهر اللائق بها.
- زيادة حجم مساهمته في تمويل أعمال التنمية والأعمال الجارية بالبلد مع تطور ونمو رأسماله.
- تطوير الموارد البشرية بإدخالهم الدورات التدريبية لرفع قدراتهم وكفاءة الأداء في داخل العراق وخارجه.
- المساهمة في تقليل حجم البطالة بتشغيل الخريجين بتوسع نشاطه وعدد فروعه في كافة المناطق الجغرافية.
- المساهمة في تأسيس الشركات مع الغير في كافة القطاعات المختلفة لمشاركتها في النهضة العمرانية وتطوير الاقتصاد العراقي.
- تنمية حقوق المساهمين وزيادة الارباح والسعي المستمر لرفع قيمة سهم المصرف.

النشاط المالي ونتائج الأعمال لعام 2013

أما سامي مهدي صالح المدير المفوض، فقد تحدث عن نشاط المصرف خلال عام 2013 حيث حقق المصرف طفرة نوعية في عمله خلال الفصل الأول من عام 2013 باعتماد طرق علمية في تنفيذ خطته الطموحة لهذا العام في توزيع مفردات هذه الخطة على شبكة فروعه المنتشرة استناداً لتصنيف الفروع إلى أربعة أصناف حسب نتائج خطة عام 2012 المتحققة، واعتمد نظام الحوافز الفصلية على النتائج المتحققة للمؤشرات المالية للفروع ودوائر وأقسام الإدارة العامة للمصرف لخلق روح الابداع والمنافسة بين الفروع والأقسام للمصرف بالإضافة لتطبيق مبادئ (إدارة الجودة الشاملة)في عمله وبذلك حقق نسبة نمو للأرباح 203 في المئة عن نتائج الفصل الأول لعام 2012.

ولغرض الحد من معاناة الزبائن في التنقل لطلب الخدمة المصرفية أو نقل النقود استكمل المصرف تطبيق أنظمته المصرفية الحديثة لتقديم كافة الخدمات المصرفية الالكترونية بدون أن يراجعوا المصرف وبالاعتماد على الاستفادة من خدمات الصراف الآلي المنتشرة في فروع المصرف في بغداد والمحافظات.

وأشار المدير المفوض إلى أبرز نتائج الأعمال للفصل الأول لعام 2013 بالمقارنة مع الفصل الأول لعام 2012 حيث تحققت نسبة النمو التالية:

اسم الحساب	نسبة النمو
مجموع الموجودات	% 37
النقد	% 56
الودائع	% 36
الائتمان النقدي	% 200
الائتمان التعهدي	% 36
الايرادات	% 147
الربح المتحقق	% 203

ولقد أكد المصرف على ريادته في نشر الوعي والثقافة المصرفية في سوق المصارف العراقية من خلال إقامته للدورات التدريبية لموظفي المصرف والمصارف الاخرى والندوات المتخصصة في موضوع (إدارة الجودة الشاملة)، والتي ساهمت بها الإدارة العليا والتنفيذية ومدراء الفروع ضمن خطة المصرف الثقافية لعام 2013.

هيئة الفتوى بحثت منتجات المرحلة المقبلة

بنك مسقط افتتح فرعاً جديداً

عقدت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لميثاق للصيرفة الاسلامية في بنك مسقط اجتماعها الاول للعام 2013، وقد تمّ خلال الاجتماع مناقشة المنتجات التي يرغب ميثاق للصيرفة الاسلامية في طرحها للمرحلة المقبلة والعقود والمستندات التي تقدم بواسطتها هذه المنتجات الشرعية كما تم مناقشة عدد من المواضيع المتنوعة الأخرى.

من جهة أخرى، احتفل بنك مسقط، بالافتتاح الرسمي لفرع ابراج النهضة بمنطقة غلا بولاية بوشر، وبافتتاح مركز اصالة للاعمال المصرفية المميزة والذي يعد من المراكز المهمة والمخصصة لرجال الاعمال والمستثمرين.

..افتتح فرعاً جديداً وقدّم منحاً دراسية لجامعيين

كما احتفل بنك مسقط، بافتتاح فرع له في ولاية محوت بمحافظة «الوسطى»، بحضور عدد من شيوخ وأعيان الولاية ومسؤولي الدوائر الحكومية وعدد من مسؤولي بنك مسقط وجمع كبير من المدعوين وزبائن البنك في الولاية، ويأتي افتتاح هذا الفرع ضمن خطط البنك التوسعية لهذا العام 2013 وتعزيز شبكة الفروع بالسلطنة وذلك بهدف تقديم الخدمات والتسهيلات المصرفية المختلفة.

كما احتفل البنك بتسليم دفعة جديدة لمجموعة من الشباب العمانيين من فئة الضمان الاجتماعي والدخل المحدود المنح الدراسية للحصول على شهادات الدبلوم العالي من الجامعات والكليات، وذلك ضمن برنامج «جسر المستقبل» الذي أطلقه العام الماضي والمخصص للاهتمام بالشباب العماني وتدريبهم وتأهيلهم ليأخذوا مواقعهم بكل جدارة وفي مختلف ميادين العمل.

وأعلن البنك مع شركة الأرجان تاول، المطوّرة للعقارات، عن شراكتهما لتقديم تسهيلات تمويلية على القروض العقارية لمشتري العقارات في المشروع الخاص بالشركة والذي يطلق عليه «الواحة» ويقع بولاية بركاء بمحافظة جنوب الباطنة ويعد من أحدث المشاريع العقارية.

.. ونظم مؤتمر فرص الاستثمار والأعمال التجارية

هذا ونظّم بنك مسقط مؤتمر «فرص الاستثمار والأعمال التجارية» بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، وجرى خلاله التعريف بالفرص التجارية والاستثمارية بين البلدين ونوعية التسهيلات والحوافز المقدمة لرجال الأعمال والشركات والتعريف بالتسهيلات المصرفية التي يقدمها بنك مسقط للشركات والمستثمرين بهدف تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين. ←

تقرير دولي عن المساواة والتنمية بالشرق الأوسط

النساء لا يستطعن المنافسة والبطالة بين الشابات 40 %

عقد مركز كارنيغي للشرق الأوسط في مركزه في بيروت ندوة أطلق خلالها تقريراً للبنك الدولي بعنوان «**فتح الأبواب: مساواة الجنسين والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**» في حضور خبراء من البنك والمختصين والصحافيين، ومما جاء فيه أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خطت خطوات لافتة في العقود الأربعة الماضية لسدّ الثغرة القائمة بين الجنسين، ولاسيما في مجالَي التعليم والصحة. إلا أن الاستثمارات في رأس المال البشري لم تترافق مع زيادةٍ في مشاركة المرأة في المجالَين الاقتصادي والسياسي، علماً أن النساء يدخلنَ سوق العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنصف المعدل العالمي الإجمالي.

وأشار التقرير إلى أن عملية توفير فرص العمل في القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت محدودةً للغاية، وبالتالي عجزت عن استيعاب الأعداد الكبيرة والمتزايدة لطالبي العمل من الشباب. وفي هذا المجال الضيِّق أصلاً، لا تستطيع النساء المنافسة على قدم المساواة. لذلك، تبلغ بطالة الشابات معدلات مرتفعةً تصل إلى نسبة 40 في المئة في العديد من دول المنطقة. وهكذا، أحد تحديات السياسية المهمة سيكون إيجاد مجموعة واسعة ومتنوّعة من فرص العمل للنساء والرجال، وحتى إن وُجِدَت فرص العمل، لا بدّ من بذل جهود محدّدة على أصعدة عدة بهدف زيادة مشاركة النساء في المجالَين الاقتصادي والسياسي، ولا بدّ أن تصبّ هذه الجهود في الإطار المحدَّد لكل دولة. وتشمل هذه الجهود إدخال تغييرات في السياسات لضمان مساواة النساء بموجب القانون، ومعالجة المهارات غير الكافية وغير الملائمة، وتعزيز مشاركة النساء الاقتصادية والمدنية والسياسية تعزيزاً فاعلاً. ←

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

الناتج المحلي بلغ 650 مليار دولار

السعودية أكبر اقتصاد عربي ثم الإمارات فمصر

أعلن معهد التمويل الدولي في تقرير عن اقتصادات الدول العربية، أن المملكة العربية السعودية احتلت المركز الأول، كأكبر اقتصاد عربي خلال عام 2012، حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي نحو 640 مليار دولار، بفعل ضخامة إنتاجها النفطي الذي بلغ نحو 9.8 مليون برميل يوميًا، وهو أعلى مستويات إنتاج المملكة منذ أن بدأت تصدير النفط قبل نحو 70 سنة.

وجاءت دولة الإمارات كثاني أكبر اقتصاد في العالم العربي لعام 2012 بعد أن ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي لنحو 23 مليار دولار بالأسعار الحالية، وبلغ 375 مليار دولار مقابل 352 مليار دولار عام 2011 أي بزيادة بلغت 6.5% ليبلغ أكثر من ضعف مستواه عام 2006 وهو181 مليار دولار.

وحلت مصر في المرتبة الثالثة، بإجمالي ناتج إجمالي بلغ 257 مليار دولار العام الماضي، يليها الجزائر بقيمة 197 مليار دولار، ثم جاءت قطر في المرتبة الخامسة بقيمة 182 مليار دولار، تلتها دولة الكويت في المرتبة السادسة بـ178 مليار دولار. ←

الأزمة قد تمتد 10 سنوات

الصين قلقة بشأن أوروبا

في أول تصريح له، رأى وزير المال الصيني الجديد لو جي وي، أنه لم يتضح بعد ما إذا كانت منطقة اليورو ستتمكن من حل مشكلات ديونها على مدى العشر سنوات القادمة، مشيراً إلى أن تصاعد الأزمة قد يعقد الجهود الرامية لخفض مستويات العجز المالي للصين، وقال: إن المشكلات الخارجية يمكن أن تدفع الصين لتسجيل عجز لفترة أطول من المتوقع في ظل الزيادة السريعة في الإنفاق الحكومي بينما تنمو الايرادات بوتيرة في خانة الآحاد فقط، ويساورني قلق كبير بشأن أوروبا ما إذا كانت ستتمكن من حل مشكلاتها في السنوات العشر القادمة.←

مركز الدراسات والإعلام اليمني دشّن حملة «من حقي أن أعرف» ومشروع «أصوات الشباب والنساء»

دشن مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي اليمني حملة التوعية بحق الحصول على المعلومات تحت شعار «من حقي أن أعرف» بالتعاون مع مشروع استجابة الممول من وكالة التنمية الأميركية في اليمن، كما نظم حلقة نقاشية مصاحبة حول «معايير اختيار مفوض عام المعلومات» المقرر تعيينه وفقاً لقانون حق الحصول على المعلومات الذي صدر مؤخراً في اليمن.

«أصوات الشباب والنساء»

كما دشن المركز برنامج «أصوات الشباب والنساء» بالتعاون مع بعثة الاتحاد الاوروبي، ويهدف إلى تعزيز التواصل بين المؤثرين الاجتماعيين من الشباب والنساء والمنظمات المدنية وقيادات السلطات المحلية على المستوى المحلي لتعزيز اللامركزية والحكم المحلي والاستجابة لاحتياجات وأولويات الشباب والنساء.←

الأطفال طبخوا في فندق «قصر الإمارات»

أطلق فندق قصر الامارات مبادرة فريدة من نوعها استهدفت الأطفال وأتاحت لهم زيارة للقصر والمشاركة في مسابقة طبخ مثيرة بمساعدة أحد الطباخين الرئيسيين في الفندق.

واقتصرت المسابقة على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و13 سنة، على أن يكونوا برفقة أحد والديهم ليتسنى لهم المشاركة تحت شعار «اطبخ بكل حواسك».←

فنادق الرياض ومسقط والكويت الأغلى عربياً.. وعالمياً

تصدرت العاصمة السعودية الرياض المدن العربية الأغلى في أسعار الفنادق من إجمالي 100 مدينة، وفقاً لمؤشر السفر لقطاع الأعمال والشركات لعام 2013 الصادر عن صحيفة «بيزنس ترافل نيوز» الأميركية المهتمة بشؤون السياحة والسفر، وشغلت المركز التاسع عالمياً بتكلفة يومية للفنادق والغذاء بلغت 501 دولار في 2013، بزيادة 4,6 % عن 2012.

وجاءت مسقط في المركز الثاني عربياً والـ14 عالمياً بتكلفة يومية بلغت 486 دولاراً، بانخفاض في التكلفة بنسبة 1,4 % عن 2012.

وجاءت الكويت في المركز الثالث عربياً والـ21 عالمياً بتكلفة 437 دولاراً يومياً، وقد سجلت زيادة في التكلفة بنسبة 2,3 % عن 2012. وأظهر المؤشر أن أسعار الفنادق اليومية في معظم مدن أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا البالغ عددها 59 مدينة قد سجلت انخفاضاً، غير أن هناك بعض المدن القليلة التي سجلت ارتفاعاً في تكلفة الفنادق وهي الرياض ولندن ومدينة الكويت ودبي وبرشلونة ونيروبي ووارسو وبودابست.←

دبي من المدن الأكثر جذباً لأثرياء العالم

أكد تقرير أعدته شركة الاستشارات العالمية «نايت فرانك» بعنوان «دراسة التنمية العالمية 2013»، أن مدناً مثل دبي وميامي ونيروبي ولندن، باتت تعتبر بصورة متزايدة وجهات استثمارية للأثرياء جداً، وأن دبي في غمرة الربيع العربي، أضحت وجهة آمنة للمشترين من الشرق الأوسط، وأن ازدياد عدد الأثرياء الذين يمتلكون ثروات فائقة خلال السنوات القليلة الماضية، كان المحرك الرئيسي لأسواق السكن العالمية، حيث أظهر تقرير الثروة العالمي 2013 أن عدد الأثرياء الذين يمتلكون 30 مليون دولار أو أكثر من الأصول ازداد بمعدل 5 % العام الماضي، وسيزداد بمعدل 20 % في 2022.

وأشار التقرير إلى أن سوق دبي ظل هادئاً بين عامي 2008-2010، مع ظهور مؤشرات قوية على بداية التعافي في 2011. وعلى مدى العام الماضي، بدأت أسعار العقارات السكنية في التعافي، وأطلقت عدة مشاريع جديدة. وثمة طلب ملحوظ على العقارات الفاخرة في دبي، في حين ازداد حجم الصفقات خلال عام 2012.←

منظمات المجتمع المدني في كردستان العراق قدمت رؤيتها للتعاون مع الحكومة

قدّم ممثلون عن 500 منظمة مجتمع مدني رؤيتهم للتوصل إلى اتفاق بين السلطات العامة في العراق والمجتمع المدني في إقليم كردستان العراق بعد أربعة أشهر من المشاورات، وهي تتضمن أساس المناقشات المقبلة مع البرلمان والحكومة، وتهدف إلى تحسين التعاون بين السلطات العامة والمجتمع المدني في مجالات مثل مشاركة المواطنين في صنع السياسات، والتمويل المستدام والشفاف للمجتمع المدني، وأفضل السبل لتقديم الخدمات للشعب، وشراكات السلطة العامة مع المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية.←

«مبادلة» فازت بعقد استثمار حقل غاز في إندونيسيا

فازت شركة «مبادلة» للبترول التابعة لشركة «المبادلة للتنمية» بعقد استثمار لحقل الغاز البحري «غرب سيبوكو» في إندونيسيا، وذلك بالشراكة مع شركة «إنبكس كوربوريشن»، حيث تمتلك مبادلة للبترول حصة 75.5 في المئة في هذا الحقل.←

شركة أوكرانية للتنقيب عن النفط في تونس

منحت الحكومة التونسية شركة أوكرانية ترخيصاً للبحث عن النفط في البلاد، وستقوم هذه الشركة بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات في محافظة «تطاوين» في جنوب شرقي البلاد، في مساحة تغطي 988 كيلومتراً مربعاً.

ويتضمن برنامج الأشغال للفترة الأولية وتدوم خمسة أعوام، إنجاز الأشغال الزلزالية وحفر بئري استكشاف بكلفة تقدر بنحو21 مليون دولار. وسيكون للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية إمكانية المساهمة في حدود 50٪ في كل عملية استكشاف في إطار هذا الترخيص.←

كيف نحسن الفرص الاقتصادية للمرأة

أدعوكم اليوم جميعاً للاحتفال باليوم الدولي للمرأة. دعونا نحتفل بالتقدم الهائل الذي حققته المرأة على مدار العقود الماضية في مختلف جوانب المجتمع، حيث ساهمت في حياتنا الاقتصادية بدور أساسي سبق أن كافحت جداتنا من أجله وحلمن بتحقيقه. واليوم، رغم أن الرجال يستحوذون على المناصب التنفيذية في معظم المهن حتى الآن، فقد أصبحت المرأة تشغل مراكز رفيعة أيضاً في القطاع الخاص والمناصب العامة على مستوى العالم. لم تعد المرأة «الجنس الثاني» الذي كتبت عنه سيمون دو بوفوار.

لكن عدداً ضخماً من النساء يواجهن التحديات المرتبطة بأبسط الحقوق: حقهن في الأمان وفي اختيار الحياة التي يرغبن في عيشها.

ففي مختلف أنحاء العالم، نجد أن عدد النساء اللاتي يعملن بأجر أقل من عدد الرجال، إذ لا يشارك في سوق العمل إلا حوالي 50 % من النساء اللاتي بلغن سن العمل. وفي كثير من البلدان، لا تزال القوانين واللوائح والأعراف الاجتماعية تفرض قيوداً على فرص المرأة في السعي للحصول على عمل مدفوع الأجر. وفي جميع أنحاء العالم، تتولى المرأة معظم الأعمال غير المنظورة غير ذات الأجر، سواء في الحقول أو في نطاق الأسرة.

أما النساء اللاتي يحصلن على أجر نظير العمل فهن يتقاضين أجراً أقل من زملائهن الرجال، حتى إذا تساوى العمل في الحالتين، وهو ما يسميه الاقتصاديون «فجوة الأجور بين الجنسين». وتبلغ هذه الفجوة حوالي 16 % عبر البلدان المتقدمة والاقتصادات الصاعدة الأعضاء في «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي». وينقطع عدد كبير من النساء عن العمل لفترات مؤقتة أو يعملن على أساس عدم التفرغ لرعاية أطفالهن أو أفراد أسرهن المسنين، ومن ثم يحصلن على معاشات تقاعدية أدنى ـ وهي مشكلة في حد ذاتها، ولها انعكاساتها على الموارد العامة. وغالباً ما تفرض النظم الضريبية ضريبة أعلى على من يطلق عليهم اسم «أصحاب الدخل الثاني» في الأسرة، مما يقلص حوافز العمل أمام المرأة.

وما كان من الأزمة الاقتصادية إلا أن زادت الصورة تعقيداً. ففي الاقتصادات النامية، هبطت معدلات إكمال التعليم للبنات بسرعة أكبر مقارنة بالبنين. وفي الاقتصادات المتقدمة، تواصل معدلات بطالة الإناث ارتفاعها ـ كما في البرتغال وإسبانيا على سبيل المثال. وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات العامة إلى ما بعد الأزمة، قد تكون نذيراً بمشكلات أكبر من حيث مشاركة النساء في سوق العمل.

وتمتلك المرأة مواهب هائلة. ولذا فإن أصحاب الأعمال الذين لا يتيحون فرصاً متساوية للنساء يتجاهلون ببساطة جانباً كبيراً من القوى العاملة

عالية المهارة. ويمكن أن يرتفع النمو بمعدلات أكبر بكثير في عدد كبير من البلدان إذا زاد عدد النساء اللاتي يعملن بأجر. ففي اليابان مثلاً، إذا ارتفع معدل مشاركة الإناث في سوق العمل إلى المستويات السائدة في شمال أوروبا، يمكن أن يرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ارتفاعاً دائماً بنسبة 8 %. كذلك تتمتع المرأة بإمكانات كبيرة في العمل الحر. فالشركات التي تملكها نساء، على سبيل المثال، تشكل نسبة تتراوح بين 30 و 40 % من المشروعات النظامية الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الصاعدة. وستؤدي زيادة دخل المرأة إلى تحسين مستويات التعليم، حيث تخلص الأبحاث إلى أن النساء ينفقن نسبة أكبر من دخولهن على رعاية أولادهن.

ويتطلب ذلك إجراء تغييرات في عدد كبير من المجالات أود الإشارة إلى بعضها فحسب، وهي التي أرى أنها كفيلة بإحداث فرق ملموس.

فرجال السياسة يمكنهم تغيير التشريعات لإعطاء المرأة فرصاً متساوية في التملُّك والحصول على الائتمان والعمل خارج المنزل. ومن خلال المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والتدريب المهني، ستصبح المرأة مهيأة للعمل نظير أجر. كذلك سيؤدي تحسين البنية التحتية ووسائل النقل وخدمات رعاية الطفل إلى زيادة عدد النساء اللاتي يسعين للعمل بأجر. ففي ريف جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، أتاح توافر الكهرباء فرصة للنساء كي يعملن ساعات أقل في المنزل وأكثر خارجه، مما زاد من مشاركتهن في سوق العمل بنسبة 9 % تقريباً. وفي المكسيك، استفادت الأمهات العاملات من البرنامج الفيدرالي للرعاية النهارية المخصص لأطفالهن.

وفي الاقتصادات المتقدمة، سيدخل سوق العمل عدد أكبر من النساء إذا أعطين حق الحصول على إجازة أمومة وأتيحت لهن خدمات رعاية الطفل بأسعار معقولة. وتعد السويد مثالاً جيداً في هذا الخصوص، حيث الفارق بين معدلات مشاركة الرجال والنساء في سوق العمل تقتصر على 6 نقاط مئوية، مقارنة بفارق قدره 25 نقطة مئوية في اليابان. كذلك يؤدي كسر الحواجز بين عقود العمل على أساس التفرغ والعمل بعض الوقت إلى تشجيع المرأة على الانضمام إلى القوى العاملة. ففي هولندا مثلاً، ارتفع معدل مشاركة الإناث في سوق العمل من حوالي 35 % في عام 1980 إلى أكثر من 80 % في عام 2008، وهو ما يرجع في معظمه إلى جاذبية خيارات العمل على أساس عدم التفرغ. ذلك أن ترتيبات العمل المرنة تساعد المرأة على الموازنة بين مسؤولياتها المتعددة وتحقيق توازن أفضل بين حياتها العملية والخاصة.

ونحن نستطيع تقديم العون في هذا الخصوص. فصندوق النقد الدولي في حوار مستمر مع بلدانه الأعضاء حول كيفية تحقيق الاستقرار والنمو. ومشاركة النساء في سوق العمل جزء من هذه المعادلة ـ ولا سيما في الوقت الذي تسعى فيه بلدان كثيرة سعياً حثيثاً لمواجهة تأثير شيخوخة السكان وارتفاع الدين العام على ماليتها العامة. والحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قضية أساسية أخرى. ولسنا خبراء في كل العناصر المعقدة ذات التأثير في هذا المجال، لكن بإمكاننا التنبيه إلى القضايا المهمة والاستفادة من خبرة الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكننا استخدام خبرتنا المتخصصة في مجال المالية العامة لاستكشاف السبل التي يمكن من خلالها تقييم مدى مساهمة النظم الضريبية ونمط تخصيص الموارد العامة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين الفرص المتاحة للمرأة.

واليوم، ونحن نحتفل باليوم الدولي للمرأة، نرى إنجازات مذهلة كما نشهد تحديات جسيمة. لكنني متفائلة بطبعي وأرى ما وراء التحديات. إن بناتنا وحفيداتنا سيحصلن على فرص أفضل من المتاح للمرأة في عالم اليوم. ولنتذكر دائماً أنه حين يُسمح للمرأة بتحقيق إمكاناتها الكاملة، لا يتحقق النفع للمرأة فقط، وإنما يعود على العالم أجمع. ←

بقلم: كريستين لاغارد
المديرة العامة لصندوق النقد الدولي

ورشتا عمل لاتحاد المصارف العربية

**نظّم إتحاد المصارف العربية ورشتي عمل مصرفيتين،
الأولى في القاهرة - جمهورية مصر العربية، والثانية في الخرطوم - جمهورية السودان.**

ورشة القاهرة

نظم اتحاد المصارف العربية ورشة عمل مصرفية تحت عنوان «**التقنيات المتطورة في التحليل الإئتماني للشركات**» خلال شهر آذار/مارس 2013 في القاهرة - جمهورية مصر العربية، وقد هدفت الورشة إلى أن يصبح المتدرب قادراً على إجراء عملية تقييم متقدم على قواعد علمية صلبة للعملية الائتمانية، القيام بعملية تطبيق المعرفة العلمية في تشخيص المشاكل التي تعتري العملية الائتمانية وتقدير مخاطر الائتمان بالتناغم مع التطبيق السليم لتوصيات بازل، استشعار حالات الغش والتلاعب في البيانات المالية المقدمة من الشركات، الاستشعار المبكر لمؤشرات الفشل المالي للشركات.

وتناولت الورشة عدة موضوعات تبيِّن أهمية التحليل الائتماني في الشركات والتقنيات الواجب تنفيذها للوصول إلى التوافق مع المعايير الدولية.

شارك في هذه الورشة عدد كبير من موظفي المصارف والمؤسسات المالية، من الأردن والسودان وسورية وقطر وليبيا ومصر، ودامت مدتها خمسة أيام وحاضر فيها **خالد عبدالصمد** من لبنان **والدكتور خليل القصاص** من الأردن.

ورشة الخرطوم

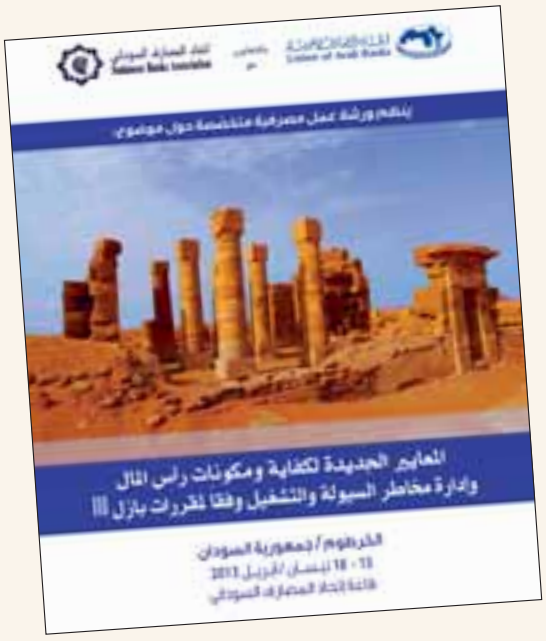

جاءت ورشة الخرطوم تحت عنوان: «**المعايير الجديدة لكفاية ومكونات رأس المال وإدارة مخاطر السيولة والتشغيل وفقاً لمقررات بازل - III**»، وقد هدفت الورشة إلى تمكين المشاركين من التعرف عملياً على معايير ومكونات رأس المال وكيفية احتسابه، ومناهج قياس مخاطر التشغيل ومعايير السيولة والتوصيات الجديدة الخاصة بمقررات بازل - III.

وناقشت الموضوعات الرئيسية التالية:

- مقررات بازل والمعايير الجديدة لكفاية ومكونات رأس المال.
- مخاطر التشغيل.
- مخاطر السيولة.

وقد شارك فيها عدد كبير من موظفي المصارف السودانية، ودامت مدتها أربعة أيام وحاضر فيها شريف إبراهيم عاشور والدكتور أحمد فؤاد خليل من مصر. ←

Il faut reconnaître que notre tâche est difficile. Il s'agit de répondre aux attentes et besoins de catégories socioprofessionnelles particulières. Même s'il y a des doutes sur la réussite de quelques projets, la Banque s'appuie sur l'expérience acquise par son personnel en la matière durant une quinzaine d'années, de sa proximité des populations cibles et de sa démarche de partenariat avec les structuras d'appui dans tous secteurs d'activité économique.

■ Qui peut postuler aux crédits de la BTS et pourquoi?

Peuvent postuler à nos crédits les personnes physiques (18-60 ans) ayant un métier; une qualification professionnelle ou scientifique, dépourvues de moyens de financement et de garanties bancaires et porteuses d'idées de projets viables, notamment:

- les diplômés de l'enseignement supérieur;
- les diplômes de la formation professionnelle;
- les personnes à la recherche d'une réinsertion.

■ La Société tunisienne de garantie (SOTUGAR) est un maillon important de toute la chaine. A quel niveau intervient-elle dans les projets que vous financez?

La BTS est là pour aider les jeunes promoteurs privés de garanties. Il ya seulement une petite commission que le bénéficiaire paye pour le Fonds national de garantie (géré par la SOTUGAR). Nous n'avons pas d'autres garanties en dehors du projet à demander aux clients, sauf certaines garanties d'assurance.

Mais vous demandez, pour certaines activités, des cautions personnelles, Pourquoi?

Il y a certaines activités spécifiques ou la banque demande des cautions personnelles, Nous comptons, durant cette année, ne plus exiger ces cautions en dehors du projet.

Prendre du risque est le métier du banquier. Ce n'est pas à travers la demande d'une caution personnelle que nous allons nous protéger contre les risques. L'essentiel, c'est la capacité du client à rembourser son crédit ainsi que la rentabilité de son projet.

C'est pourquoi, nous allons créer une fonction, spécialement pour l'analyse des risques. Un comité de risque a été déjà créé pour piloter les risques de la banque pour les années à venir.

■ Quels sont vos vœux pour 2013?

J'espère qu'on connaitra en 2013 une nouvelle BTS engagée sur les chantiers suivants:

- La transformation de nos cellules régionales en un vrai réseau d'agences bancaires qui fournissent à nos clients tous les produits bancaires de base;
- la mise en place d'un programme pour un meilleur repositionnement de la banque dans le nouveau paysage de micro-finance;
- la mie en place d'un programme pour le micro-finance islamique;
- l'octroi de 1.5.000 projets pour la première fois depuis l'an 2000, qui permettront de créer 20.000 postes d'emplois;
- le développement de nouvelles formes de financement (financement intégré de filières, financement des entreprises solidaires…).

Enfin, j'espère que le pays connaitra en 2013 la sécurité, la stabilité sociale et le développement économique.

Propos recueillis par Hédi Mechri

Une nouvelle BTS va voir le jour. Elle sera certes plus populaire que solidaire, mais la solidarité restera une partie importante de son action. Elle sera une banque de proximité et couvrira toutes les zones et tous les secteurs, mais elle donnera la priorité aux zones de développement régional, aux activités productives et aux diplômés de l'enseignement supérieur.

filières et secteurs d'activité. Nous allons bientôt lancer des actions de sensibilisation sur l'entrepreneuriat.

Il y a deux axes de mise en œuvre pour booster le travail indépendant et dynamiser l'entrepreneuriat individuel. Nous avons aujourd'hui plusieurs mécanismes et structures d'appui (APIA, APIL ANETI). Il faut, à mon avis, commercer par créer des centres de vie ou des groupements dans chaque gouvernorat où l'on dispose d'une agence BTS avec des représentations des principales structures d'appui. Par ailleurs, dans chaque centre, il y aura une agence bancaire BTS pour faciliter le financement des projets.

■ Mais l'aspect sécurité compte beaucoup aujourd'hui pour la réussite de n'importe quel projet?

Le vandalisme existe partout. Une seille agence BTS a été brulée pendant la révolution Pour créer de la sécurité, il faut mener des actions concrètes en matière d'insertion socio-économique et d'auto-emploi. Nous comptons, pour l'année 2013, financer 15.000 projets, ce qui permettra de créer environ 20.000 postes d'emploi dont plus de 50% an profit des diplômés de l'enseignement supérieur avec une priorité pour les régions de l'intérieur.

Les projets financés vont assurer des revenus stables pour les bénéficiaires et leur permettre de s'insérer dans le circuit économique et par conséquent, de participer aux processus de paix, de stabilité sociale et de développement économique.

Vous êtes censés financer au moins 15 000 projets par an, ce qui permet de créer environ 20 000 postes d'emploi. Cela implique plus de réactivité et d'efficience de votre part...

Il y a des améliorations à faire quant à notre méthode de travail. Nous devons standardiser notre approche de crédit, alléger nos procédures et améliorer les relations avec nos partenaires.

Pour agir plus efficacement, nous obéissons à un contrat de service que nous avons mis en place, nous astreignant à répondre, au maximum, dans un délai de dix jours, à toute demande.

Nous comptons développer de nouveaux moyens de communication avec notre clientèle (SMS, dossier en ligne…).

■ Vos services concernent essentiellement des jeunes en grande souffrance sociale. Il s'agit d'une lourde mission pour la BTS que de venir en aide à cette catégorie sociale. Le personnel de la banque a-t-il ce même sentiment?

nous engager sur une période de trois ans pour aménager nos agences selon les normes exigées par la BCT.

Une nouvelle BTS va voir le jour. Elle sera certes plus populaire que solidaire, mais la solidarité restera une partie importante de son action, Elle sera une banque de proximité et couvrira toutes les zones et tous les secteurs, niais elle donnera, la priorité aux zones de développement régional, aux activités productives et aux diplômés de l'enseignement supérieur.

■ Quel est votre plan d'action pour les cinq prochaines années?

Nous avons élaboré un projet de, plan quinquennal (2013-2018) qui repose, sur cinq axes:

- Le premier axe est la conversion de nos cellules régionales en un vrai réseau d'agences bancaires qui offrent tous les produits bancaires de base;
- Le deuxième axe concerne la diversification de nos produits. Il s'agit de présenter à nos clients, des produits plus adaptés à leurs spécificités ;
- Le troisième axe porte sur la conception d'une nouvelle charte graphique (nouvelle dénomination commerciale, signalétique, logo...) et la médiatisation d'une nouvelle image pour la banque ;
- Le quatrième axe concerne la finance. Nous comptons créer une nouvelle filiale de micro-finance qui interviendra sur les demandes de crédits allant de 5000 dinars à 20 000 dinars, selon la nouvelle réglementation de la micro-finance. Dans ce même cadre, la banque est engagée avec le ministère des Finances et la Fédération des associations de microcrédits, sur un programme pour la restructuration (les associations de microcrédits;
- Le dernier axe se rapporte à la finance islamique. Nous venons de signer une convention avec la Banque islamique de développement (BID) pour 50 millions de dollars américains avec un cout estimé à 3% sur 15 ans et trois années de grâce. L'objectif étant de créer de nouvelles structures spécialisées en matière de finance islamique (micro et, méso) pour satisfaire une clientèle spécifique et diversifier nos produits sur le marché.

■ La BTS est-elle soumise aux mêmes titres et règles prudentiels que les autres banques?

L'agrément (le la BTS est un agrément (le, banque universelle, à l'instar des, autres banques de la place. C'est une banque commerciale conventionnelle. Elle peut choisir ses segments de marché. C'est aussi une banque de détail et de proximité.

■ Quelle a été votre évolution sur les deux dernières années (2001 et 2012) ?

Durant 2011-2012, nous avons accordé environ 17.500 crédits directs avec un montant (le 153 Mdinars à travers notre réseau d'agences. Pour la même période, les associations de microcrédits ont accordé 85.077 crédits, avec un montant de 91.156 Mdinars. Toutefois, l'année 2012 a enregistré une baisse de l'ordre de 50% par rapport à 2011 pour le rnicroprojet.

■ Qu'allez-vous faire pour faire face à cette baisse?

Notre objectif' consiste à examiner tous les dossiers en suspens au niveau de la banque, à répondre à toutes les demandes et à ouvrir le financement vers de nouvelles

Mais il y a aussi la concurrence; selon l'enquête, elle est plus intense dans les régions les pins urbanisées où les activités similaires à celles financées parla BTS sont, suffisamment développées.

L'enquête évoque aussi le loyer élevé et les prix les matières premières.

Toutefois, l'étude a identifié des domaines d'amélioration possibles, notamment par un meilleur ciblage des promoteurs, en favorisant ceux possédant une qualification et en donnant la priorité aux projets dans les domaines innovants. Il y a lieu également d'améliorer le rendement de ces crédits en accordant à ces nouveaux petits promoteurs des fonds de roulement mieux adaptés et en essayant d'éviter les projets répétitifs, surtout dans les secteurs sensibles à la concurrence. L'étude préconise enfin le développement d'une démarche spécifique et ciblée pour les promoteurs de niveau universitaire avec les établissements d'enseignement supérieur.

■ Quel a été le concours de la BTS à la création d'emploi?

Depuis sa création jusqu'à fin 2012, la BTS a, financé environ 128.117 projets avec un montant 816.633 Mdinars qui vont permettre de créer plus (le 210.439 postes, d'emploi dont plus de 30%, sont des diplômés de l'enseignement supérieur, sans compter les sources de revenus générées par le système de microcrédits qui a permis depuis sa création d'accorder environ 592.649 micro-crédits pour un montant de 553.507 Mdinars.

■ Vous voulez accompagner, conseiller, superviser davantage et devenir une banque universelle. Vous devez donc renforcer votre effectif?

Nous sommes présents dans tous les gouvernorats avec une effectif global de l'ordre de 260 agents dont plus de 70% de cadres diplômés (te l'enseignement supérieur, avec une moyenne d'âge de l'ordre de 36 ans.

A partir de 2012, nous avons basculé vers un nouveau global banking. C'est un des experts tunisiens. Nous sommes reliés, avec tout le réseau de la banque en temps réel.

Nous sommes en train de stabiliser notre système d'information et d'essayer de définir nos besoin futurs pour renforcer notre réseau commercial. Nous allons donc

Mohamed Kaaniche est diplômé de l'IHEC Carthage (Tunis) en 1984; il est aussi major de sa promotion (3ème cycle, spécialité banque) à l'Institut de financement et de développement du Maghreb arabe (IFID) en 1987, date à laquelle il a intégé le ministère des Fiancnes en qualité d'inspecteur central à la direction générale du financement, en charge notamment du suivi et de la négociation des prêts syndiqués souverains en faveur du gouvernement tunisien et des sociétés étatiques.

Il a entamé une carrière bancaire dans deux banques privées (filiale du Groupe bancaire français) durant plus de 20 ans, occupant plusieurs postes de responsabilités de mangement et d'administrateur dans des filiales des banques SICAV, SICAR et leasing.

- Ancien secrétaire général de l'association des anciens de l'IHEC.

- Fondateur et secrétaire général de l'association des anciens de l"IFID.

- Mémoires de recherche et articles sur le financement de la petite et moyenne entreprise.

Mohamed Kaaniche, Directeur général de la Banque tunisienne de solidarité (BTS)

«La BTS vit une véritable révolution»

■ La BTS a plusieurs années d'existence. Elle a, certes, acquis une certaine maturité et une certaine expérience. Mais elle est aujourd'hui au cœur de l'événement, où le chômage est le principal problème parce que ceux qui ont fait la révolution sont sa première cible.

Toutefois, on n'a pas le sentiment qu'elle en a fait énormément.

Est-ce faute de moyens ou y a-t-il eu un dysfonctionnement au niveau de la banque?

Au vu des nouveaux défis en matière d'emploi, notamment des diplômés (le l'enseignement supérieur, la BTS est totalement au diapason de, la politique du gouvernement en la matière. En la banque, (lui est considérée comme un

des instruments de création de la aucun effort courant les années 2011 et 2012 pour financer plus de 17 500 projets, ce qui va permette de créer 21000 postes d'emploi.

Les premières initiatives qui ont été prises par la banque au cours de cette période sont essentiellement:

- La simplification des procédures et l'allègement du processus de gestion des crédits.
- La célérité du traitement des dossiers.
- Le renforcement de la décentralisation de prise de décision sur les crédits.
- L'appui les efforts de financement vers les zones de développement régional.

■ L'évaluation des projets et le profil des entrepreneurs financés, ne sont-ils pas responsables de ce dysfonctionnement?

Selon une étude d'évaluation réalisée par le, ministère de la Formation professionnelle et de l'Emploi, avec l'appui technique de la Banque mondiale en 2008, la difficulté la plus mentionnée réside clans l'insuffisance des fonds de roulement t. au niveau des crédits accordés par la banque.

Depuis sa création jusqu'à fin 2012, la BTS a financé environ 1280117 projets avec un montant 816.633 Mdinars qui vont permettre de créer plus de 210.439 postes d'emploi dont plus de 30% sont des diplômés de l'enseignement supérieur...

FATCA

Adnan Ahmed Youssif
Chairman
Union of Arab Banks

As we anticipated earlier, many European countries that were preparing to sign bilateral agreements with the United States to implement FATCA mainly France, Italy, Spain and the UK, have decided to join the US in mutual arrangements to implement the same law on all their citizens and chase tax evaders.

The US law, which is scheduled to be implemented during this year, targets primarily US citizens to insure they settle their taxes and not seek funds, tax havens or others to conceal their finances in order to avoid and evade taxes. The law imposes on financial institutions to submit a lot of information and to ask for indentifying clients with US citizenship and report their names. These institutions, whether acting as individual entities or through their countries which sign intergovernmental cooperative agreements, are entailed to go into agreements with the US IRS (Information reporting and Tax Withholding Agreement) that will be identified during the course of the current year, thus these institutions will be identified as participating banks. As for non-participating banks, they will be subjected to operational risks (30% tax deduction imposed on any US income based transaction, stock receivables or loan tools), and reputational risks (Us and European banks might seize dealing with non-participating banks).

We have mentioned in previous articles that Arab Banks, like other banks around the world, are directly concerned with this law which might impose a lot of burdens if not complied with.

Furthermore, we have previously requested that the Arab financial institutions should not be left alone to comply individually with this law, where the countries should initiate negotiations with the United States to sign Intergovernmental Agreements. In this case, Arab financial institutions will deal with this law through the local regulatory authority in its countries, and provide information to these entities according to the local financial and banking legislations.

With the expansion of this law to gradually become an international law, the significance of the Arab government's active mobilization to protect its Arab banks has become more urgent. Complying with this law entails a lot of operational costs stemming from amending the procedure of opening new accounts, following up on them, observing them, and auditing them, transactions processing systems, client identification procedure operated by foreign banks, in addition to awareness costs and establishing a specialized unit to comply with this law that includes experienced and proficient staff, this apart from reputational risks and others.

What comes to our attention that such a law and other international legislations that were issued or about to be issued, which have a direct effect on Arab banks and financial institutions, are being processed and decided upon without real active participation from Arab countries whether through their governments or related entities. Specializes entities, and the media outlets and experts should bring up these legislations and laws through the media, forums and meetings to turn it into a public opinion issue (at least among the banking and financial sectors) so as to have a common position, particularly that we expect more international legislations and laws that affect the interests of Arab banks and economies.

Moreover, why don't Arab countries think of applying similar legislations to protect its interests and chase tax evaders in their countries, and work on suggesting such projects during meeting of the concerned and specialized entities.

The bottom line is that Arab countries should initiate in playing an active role in reformulating the new international financial system through developing a common vision that protects its interests and interests of its financial and banking institutions amidst the concurrent international financial legislations that affect these interests.

This article will be my last in the opening segment of the UAB Magazine after the election of Brother Mohammed Barakat as the new Chairman, for whom I wish the best of luck in his tenure, and for the UAB Secretariat General that is working with much effort and transparency to execute and suggest ideas and initiatives that turns the Union into an indispensible lifeline in the financial decision making centers.➔

مصرف الخليج التجاري

خدمات مصرفية الكترونية شاملة
أنظمة مصرفية حديثة

مصرفنـــا

من افضل (٤) مصارف في العراق
وفق نظام التقييم الدولي

CAMELS

MasterCard

٢٣ فرع
في بغداد والمحافظات